كلية الآداب– الدراسات العليا

دائرة الجغرافيا– برنامج الماجستير

النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله

"حالة دراسية سلواد، المزرعة الشرقية، بتين، ودير جرير "

Urban Growth In North–Eastern Ramallah Villages

" Case Study Of,Silwad,Deir Jarir, Beitin ,And Al Mazraa ash Sharqiya"

إعداد

دعاء ابو زر

بإشراف

الدكتور عثمان شركس

"قُدمتْ هذه الرسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الاداب–

الدراسات العليا– بجامعة بيرزيت – فلسطين"

2017 م

النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله

"حالة دراسية سلواد، المزرعة الشرقية، بتين، ودير جرير "

Urban Growth In North-Eastern Ramallah Villages

" Case Study Of,Silwad,Deir Jarir, Beitin ,And Al Mazraa ash Sharqiya"

إعداد

دعاء عبد الناصر عبد الوهاب ابو زر

نُوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2017/1/24

اعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
د. عثمان شركس / رئيساً ومشرفاً	.....
د. كمال جبارين (عضواً)	.....
د. أحمد ابو حماد (عضواً)	.....

الإقرار

انا الموقعُ أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

" النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله

"حالة دراسية سلواد، المزرعة الشرقية، بتين، ودير جرير "

Urban Growth In north-eastern Ramallah Villages
" Case Study Of,Silwad,Deir Jarir, Beitin ,And Al Mazraa ash Sharqiya"

"أُقر بأن ما شملت عليه هذه الرسالة إنما هي من نتائج جهدي الخاص، بإستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد، ان هذه الرسالة ككل، او اي جزءٍ منها لم يقدم من قبل لنيل اي درجة او لقب علمي او بحثي لدى مؤسسة تعليمية او بحثية اخرى".

Declaration

The work In This Thesis, unless otherwise referenced, is there researchers own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Students Name: اسم الطالبة: دعاء عبد الناصر عبد الوهاب ابو زر

Signature: التوقيع:

BIRZEIT UNIVERSITY

Date: 24-1-2017

Acknowledgement

I hereby want to sincerely thank all the professors who participated in managing and running the activities of the research project "***Urban Transformation in the Southern Levant***" from the departments of geography at Birzeit university and from the Department of Anthropology and Archeology at Bergen university/Norway, also special thanks for the opportunities they gave me and another 11 students to get graduate scholarships, which enabled me to complete my M.A. degree and write my final M.A. thesis.

An extended and special thanks to the "***The Norwegian Programme for Capacity Development in Higher Education and Research for Development" (NORHED)*** for the generous financial support of the many activities in the project; including upgrading and development of the Students' Laboratories in Geographical Technologies, the development of Geography Department library and the publishing of the scholars dissertations.

شكر وتقدير

التاريخ: 24-1-2017

اتقدم بالشكر والتقدير لجميع الاساتذة الذين أداروا وشاركوا في أنشطة مشروع ابحاث "التحول الحضري في جنوب بلاد الشام" من دائرة الجغرافيا في جامعة بيرزيت/فلسطين، ودوائر علم الانسان والآثار في جامعة بيرغن/النرويج، وذلك لإعطائهم الفرصة لي ولأحد عشر طالبا وطالبة للحصول على منح دراسات عليا " ماجستير" والتي من خلالها اتممت دراستي في الماجستير وحضرت وكتبت رسالتي هذه.

كما اني اود ان اشكر ايضا "**البرنامج النرويجي لتطوير التعليم العالي والأبحاث- NORHED** لتمويلها السخي كل انشطة وفعاليات "مشروع التحول الحضري" المشار اليه من منح دراسات عليا وتطوير مختبرات التقنيات الجغرافية وتطوير مكتبة الجغرافيا وطباعة ونشر رسائل الماجستير.

الشكر والتقدير

مهما تقدمتُ وفُتِحت أمامي الطرق ووصلتُ لكل ما أحلمُ به، علي أن أتذكر من كانوا سبباً بنجاحي، من ساندني وأمسك بيدي للإستمرار، فمهما عبرنا لهم فالكلمات قليلة

****

اتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي القدير الدكتور عثمان شركس الذي لم يتوانَ عن تقديم المساعدة والارشاد طوال فترة إعداد هذه الدراسة، فله مني كل الاحترام والتقدير

****

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من الدكتور كمال جبارين والدكتور أحمد ابو حماد لما قدماه لي من نصحٍ وإرشاد لإثراء هذه الرسالة

****

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذتي الذين لم يبخلوا علينا بما لديهم من علمٍ ومعرفة، إلى استاذي القدير الدكتور أحمد النوباني والدكتور عبد الله حرز الله والدكتور عبد الناصر عرفات

****

دعاء ابو زر

قائمة المحتويات

الرقم	المحتويات	الصفحة
	الشكر والتقدير	هـ
	الإقرار	ج
	قائمة المحتويات	ر
	فهرس الخرائط	ط
	فهرس الاشكال	ي
	فهرس الصور الجوية	ك
	الملخص باللغة العربية	ل
	الملخص باللغة الانجليزية	م
1.1	**الفصل الاول: اولاً: المنهجية**	1
1.1.1	المقدمة	1
2.1.1	حدود منطقة الدراسة	2
3.1.1	مشكلة الدراسة	3
4.1.1	اسئلة الدراسة	3
5.1.1	فرضيات الدراسة	4
6.1.1	اهداف الدراسة	4

7.1.1	اهمية الدراسة	5
8.1.1	مبررات الدراسة	5
9.1.1	مناهج الدراسة	5
10.1.1	ادوات الدراسة	7
2.1	**ثانياً: الضوابط الطبيعية والبشرية**	9
1.2.1	الضوابط الطبيعية	9
1.1.2.1	الموقع الجغرافي والموقع الفلكي	9
2.1.2.1	المناخ	10
3.1.2.1	المياه	11
4.1.2.1	التضاريس والجيولوجيا	13
5.1.2.1	الغطاء النباتي	14
6.1.2.1	التربة	14
2.2.1	**الضوابط البشرية**	15
1.2.2.1	النمو السكاني	15
2.2.2.1	النمو العمراني	17
3.2.2.1	الاوضاع الاقتصادية	18
	الفصل الثاني: الدراسات السابقة والخلفية النظرية	22

3.1	الدراسات السابقة	22
4.1	**الخلفية النظرية للنمو الحضري**	34
1.4.1	مفهوم النمو الحضري	35
2.4.1	مقياس النمو الحضري	36
3.4.1	نظريات النمو الحضري	37
4.4.1	مؤشرات النمو الحضري	38
5.4.1	اثر الهجرة الخارجية على بروز ظاهرة النمو الحضري	44
6.4.1	اثر المستعمرات في تحديد اتجاهات ومستقبل النمو الحضري	45
7.4.1	النتائج الايجابية لبروز ظاهرة النمو الحضري في المناطق الريفية	47
8.4.1	المشاكل المترتبة على بروز ظاهرة النمو الحضري في المناطق الريفية	50
5.1	**الفصل الثالث: النتائج والمناقشة**	54
1.5.1	الخصائص العامة للانماط العمرانية السائدة في القرى الشمالية الشرقية	55
2.5.1	رصد التغيرات في مساحة المناطق المبنية لعام 1942- 2015	72

3.5.1	تأثير النمو العمراني على التحولات في استعمالات الاراضي	83
4.5.1	دور الاجراءات الاسرائيلية والتصنيفات الجيوسياسة في تحديد النمو العمراني وتضيق الخناق على التجمعات الفلسطينية في القرى الشمالية الشرقية.	99
6.1	**الفصل الرابع: (الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات)**	109
1.6.1	الخاتمة	110
2.6.1	الاستنتاجات	111
3.6.1	التوصيات	113
	قائمة المصادر والمراجع	114

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	**عنوان الخريطة**	**الصفحات**
رقم1	حدود منطقة الدراسة	2
رقم 2	الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة	10
رقم3	معدل سقوط الامطار في المنطة	13
رقم 4	تضاريس منطقة الدراسة	13
رقم 5	توزيع انواع الترب في منطقة الدراسة	15
رقم 6	تطور المساحات العمرانية في منطقة الدراسة 1942-2015	82
رقم 7	الاستعمالات الاراضي لمنطقة الدراسة لعام 1942	83
	تطور اعداد السكان في منطقة الدراسة لعام 2015	90
رقم 8	مساحة الاسطح النفاذة والغير نفاذة في منطقة الدراسة 1997-	92

	2015	
رقم 9	استعمالات الاراضي لعام 1942-1994-2015	95
رقم 10	محددات النمو العمراني في منطقة الدراسة	99
رقم 11	اتجاهات النمو العمراني للتجمعات الفلسطينية والمستعمرات الصهيونية 1997-2014	104
رقم12	الطرق الاعتيادية والبديلة التي يسلكها المواطنون بسبب معوقات الاحتلال	106

فهرس الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان المحتويات	**الصفحات**
رقم 1	تطور اعداد السكان في منطقة الدراسة 1929-2015	20
رقم 3	نسب العاملين في القطاع الزراعي	19
رقم 6	مستوى دخل السكان في منطقة الدراسة	57
رقم 7	متوسط المصروف الشهري للسكان في منطقة الدراسة	58
رقم 8	الاسر التي تتلقى الدعم المادي ومصدر الدعم	59
رقم 9	المادة المستخدمة في بناء الواجهات الخارجية	61
رقم 12	ملكية المسكن في منطقة الدراسة	62
رقم 13	الخدمات المتوفرة في القرى الشمالية الشرقية	64
رقم 14	السبب الذي دفعك للشعور بتحضر المنطقة	65
رقم 15	مقارنة بين الاحياء من حيث المادة المستخدمة في بناء الواجهات الخارجية	69
رقم 16	مقارنة بين الاحياء من حيث استخدام الكرميد كمظهر جمالي	70
رقم17	مقارنة بين الاحياء من حيث ملكية المنزل	72
رقم 18	مقارنة بين الاحياء من حيث النمط العمراني السائد	74
رقم 19	مقارنة بين الاحياء من حيث مصادر الكهرباء المتوفرة بالمنزل	75
رقم 20	مقارنة بين الاحياء من حيث توفر خدمات النظافة	76
رقم 21	مقارنة بين الاحياء من حيث اتساع الشوارع	78

رقم 22	مقارنة بين الاحياء من حيث وجود الارصفة	79
رقم2 3	مقارنة بين الاحياء من حيث توفر المواصلات	80
رقم 24	المنشآت التجارية والصناعية لعام 2009-2012	88
رقم 26	الكثافة السكانية في منطقة الدراسة لعام 1945-1995-2015	90
رقم 27	استعمالات الاراضي في منطقة الدراسة لعام 1942-1994-2015	95
رقم 28	اعداد مناشير الحجر واماكن استخراجه لعام 2010	96
رقم 29	التصنيفات الجيوسياسية السائدة في منطقة الدراسة	100
رقم 30	اجمالي اطوال المسارات البديلة والمعتادة المستخدمة من قبل المواطنين بسبب المعوقات الاسرائيلية	106
رقم 31	اجمالي الوقت المستغرق للطرق البلديلة والمعتادة التي يسلكها المواطنون بسبب معوقات الاحتلال	108

فهرس الصور الجوية

رقم الصورة	عنوان المحتويات	الصفحات
رقم 1	صورة جوية لمنطقة الدراسة لعام 1997	84
رقم2	صورة جوية لمخيم سلواد لعام 1997	86
رقم 3	صورة جوية لمنطقة الدراسة لعام 2015	87

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان المحتويات	الصفحات
رقم 1	مستوى الدخل في الاحياء السكنية	77
رقم 2	نسب الاسطح النفاذة والغير نفاذة داخل النسيج العمراني 1997-2015	93
رقم 3	مصفوفة التغيير في استعمالات الاراضي لعام 1942-2015	97

الملخص:

تناول هذا البحث دراسة ظاهرة النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله، بالتحديد دراسة بروز هذه الظاهرة في قرى سلواد والمزرعة الشرقية، دير جرير وبيتين، بإستخدام العديد من الادوات البحثية اهمها برنامج نظم المعلومات الجغرافية (**Arc GIS/ Arc map 10.3**) والخرائط والصور الجوية والمقابلات وبعض المصادر المكتبية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على العديد من المناهج اهمها المنهج الوصفي الايضاحي والمنهج التاريخي والكمي التطبيقي والمنهج التحليلي والاستقرائي.

وتهدف هذه الدراسة للتعرف على خصائص الانماط العمرانية السائدة في القرى الشمالية الشرقية كأحد المؤشرات على بروز ظاهرة التحضر، ورصد التغيرات التي طرأت على المساحات العمرانية خلال الفترات الزمنية المختلفة، بالاضافة للتعرف على تأثير النمو العمراني على التحولات في استعمالات الاراضي، واهم محددات النمو العمراني في قرى شمال شرق رام الله.

وقد توصلت الدراسة الى العديد من النتائج اهمها ان الهجرات الخارجية تعتبر احد ابرز السمات التي تتمتع بها القرى الشمالية الشرقية والتي ساهمت الى حد كبير في احداث التحولات الحضرية والعمرانية في القرى الشمالية الشرقية. كما ان لإجراءات الاحتلال الصهيوني دوراً كبيراً في تحديد مستقبل واتجاهات النمو العمراني في قرى شمال شرق رام الله.

اما ابرز التوصيات فهي تتمثل بضرورة العمل على وضع الخطط التنموية من قبل البلديات والمجالس المحلية للحد من التوسع العمراني على حساب الاستعمالات الاخرى، وضرورة العمل على

استصلاح الاراضي في الاطراف الغربية لمنطقة الدراسة وتشجيع السكان على البناء فيها عن طريق الحوافز المختلفة كتزويد هذه المناطق بالبنية التحتية والخدمات المختلفة.

Abstract:

This research studies the urban growth phenomenon in the villages of north-east Ramallah, particularly "Silwad, Deir Jarir, Beitin and Al Mazraa ash Sharqiya". Different research tools were used in this research including GIS (**Arc GIS**/ **Arc map10.2**), Maps, air photos, and field interviews. The methodology used includes: the historical, descriptive, analytical and quantitative methodologies.

The study aims to identify the patterns of urban growth prevailing in the north-eastern villages as one of the indicators of the phenomenon of urbanization. In addition to monitoring the changes in the urban areas during different time periods, as well as studying the impact of urban growth on the shifts in land uses and highlighting the main determinants of urban growth in the villages of north-east Ramallah.

The study founds many important results of which external migration is one of the most prominent features in the north-eastern villages, which contributed greatly to the urban transformations in these villages. Moreover,

the Israeli occupation plays a great role in determining the future and trends of this phenomenon in the study area.

The study recommendations stress on the need to work on development plans by municipalities and local councils to limit urban expansion on agricultural land sites, and to work on land retrieval in the Western regions of the study area by providing inhabitants with various services and infrastructure incentives.

الفصل الاول

1.1 المنهجية والجوانب الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة

1.1.1 المقدمة:

تعتبر دراسة ظاهرة النمو الحضري من المواضيع الهامة خاصة في ظل ارتفاع اعداد السكان وزيادة مساحة المناطق المبنية وتوسع الاماكن الحضرية وتطور الخدمات والبنية التحتية، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على ظاهرة النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله، حيث شهدت هذه القرى نمواً حضرياً متسارعاً خلال فترة زمنية قصيرة ادت الى احداث الكثير من التحولات الاقتصادية والعمرانية والسكانية وتغير الانماط الاستهلاكية الامر الذي ساهم في بروز ظاهرة التمدن، بالمقابل ساهم ذلك في بروز العديد من المشكلات كزيادة الضغط على الخدمات وبروز ظاهرة النمو العمراني العشوائي ووزيادة المساحات العمرانية والتي اصبح من الصعب السيطرة عليها خاصة في ظل محدودية الاراضي المتاحة للبناء بسبب عنجهية الاحتلال الصهيوني الذي يسعى وبكافة الوسائل والاساليب لمصادرة قسم كبير من الاراضي التابعة لقرى شمال شرق رام الله ووضعها ضمن تصنيف"C" سعيا لاقامة المستعمرات عليها وتطويق التجمعات الفلسطينية.

2.1.1 حدود منطقة الدراسة:

1. الحدود المكانية: تتمثل منطقة الدراسة في قرى شمال شرق رام الله "سلواد، المزرعة الشرقية، بتين، ودير جرير" (الشكل 1).

الشكل(1): الحدود المكانية لمنطقة الدراسة

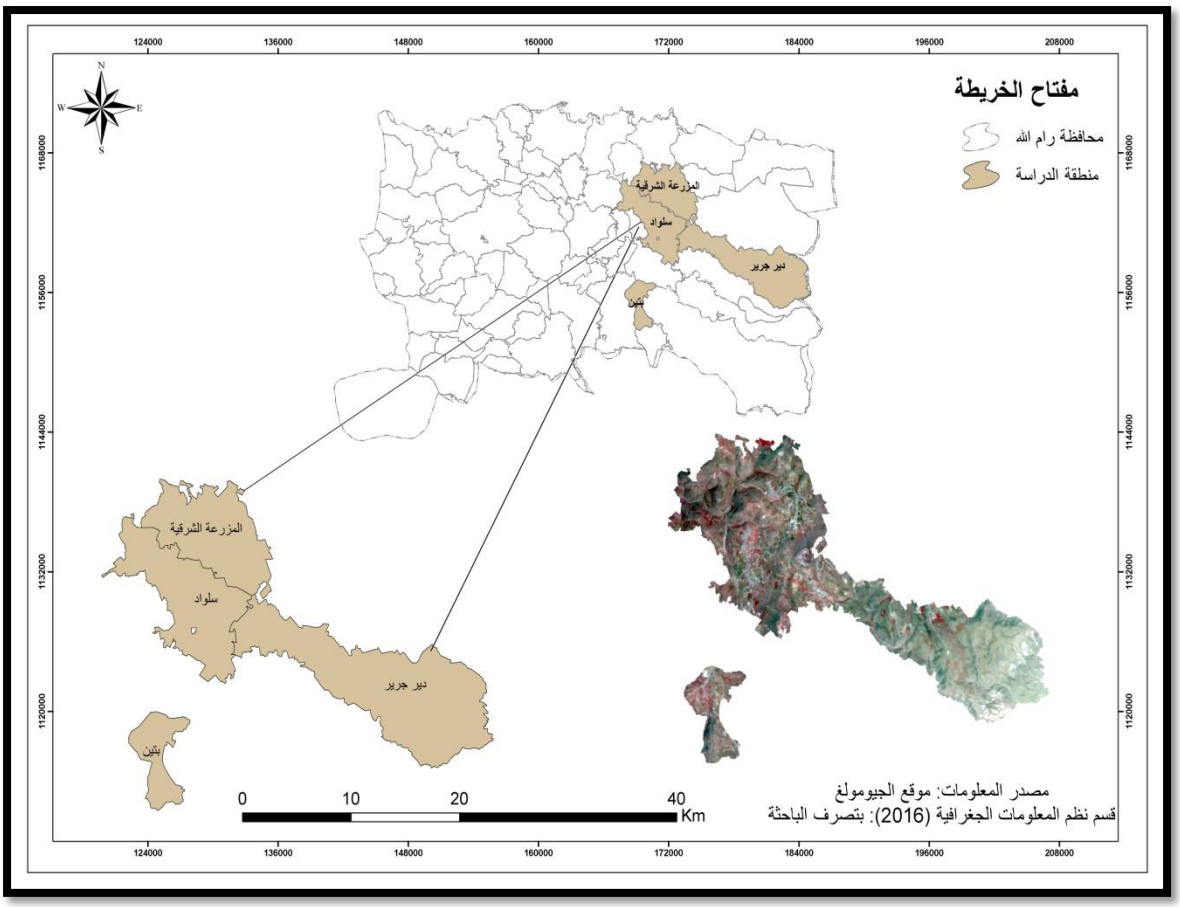

2. الحدود الزمنية: تتمثل بدراسة ظاهرة النمو الحضري، بالتحديد دراسة الجوانب العمرانية التي اضفت بعض الخصائص الحضرية على المناطق الريفية في قرى شمال شرق رام الله، وذلك منذ عام (1942-2015).

3. الحدود الموضوعية: تتمثل بدراسة ظاهرة النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله من حيث علاقة مستوى المعيشة بالانماط العمرانية السائدة في منطقة الدراسة، بالاضافة الى تحليل الوضع الحالي للمستعمرات والمناطق المبنية الفلسطينية للخروج بنتائج واضحة حول اتجاهات نمو التجمعات الفسطينية وتوسعها، ناهيك عن دراسة اثر الزحف العمراني على التحولات في استعمالات الاراضي.

3.1.1 مشكلة الدراسة:

نمت القرى الشمالية الشرقية عمرانياً في الفترات الاخيرة مقارنةً عما كانت عليه سابقاً، ما ادى الى احداث التحولات في استعمالات الاراضي. كما ان محدودية الاراضي المتاحة للبناء بسبب عنجهية الاحتلال الصهيوني، وخصوصية الوضع السياسي للمناطق الشمالية الشرقية وسعي سلطات الاحتلال لمصادرة الاراضي ووضعها ضمن تصنيفات جيوسياسية، ساهم الى حد كبير في تعطيل الكثير من المشاريع الاقتصادية وتحديد اتجاهات النمو العمراني وقطع التواصل الجغرافي ما بين التجمعات الفلسطينية في القرى الشمالية الشرقية والقرى الاخرى المجاورة لها.

4.1.1 اسئلة الدراسة:

هناك العديد من الاسئلة التي تحاول الدراسة الاجابة عنها ومنها:

*هل هناك علاقة بين مستوى المعيشة والانماط العمرانية السائدة في القرى الشمالية الشرقية؟

*ما هي حجم التغيرات التي طرأت على المساحات العمرانية للتجمعات الفلسطينية في القرى الشمالية الشرقية؟

* ما هي اهم الاسباب التي ادت الى زيادة المساحات العمرانية في القرى الشمالية الشرقية؟

* ماهي طبيعة التحولات التي طرأت على استعمالات الاراضي نتيجةً للنمو العمراني في المنطقة؟

*كيف ساهمت الاجراءات الاسرائيلية والتصنيفات الجيوسياسة في تطبيق الخناق على التجمعات الفلسطينية في القرى الشمالية الشرقية وقطع تواصلها مع القرى الاخرى المجاورة لها عمرانياً؟

5.1.1 فرضيات الدراسة:

1. ساهم العامل الاقتصادي في تحديد الانماط العمرانية السائدة في القرى الشمالية الشرقية.

2. ارتبطت التغيرات في استعمالات الاراضي في القرى الشمالية الشرقية بالتحولات العمرانية والاقتصادية التي شهدتها منطقة الدراسة.

3. ساهمت الاجراءات الصهيونية والتصنيفات الجيوسياسية للاراضي في تطبيق الخناق على القرى الشمالية الشرقية وقطع تواصلها مع القرى الاخرى المجاورة لها عمرانياً.

6.1.1 اهداف الدراسة:

1. التعرف على الخصائص العمرانية السائدة في القرى الشمالية الشرقية كأحد المؤشرات الدالة على بروز ظاهرة النمو الحضري في المنطقة.

2. رصد التغيرات التي طرأت على المساحات العمرانية خلال الفترات الزمنية المختلفة.

3. التعرف على اهم محددات النمو الحضري في القرى الشمالية الشرقية، والدور الذي تلعبه الاجراءات الاسرائيلية في الحد من النمو العمراني والاقتصادي في منطقة الدراسة.

7.1.1 اهمية الدراسة:

تحديد اهم العوامل التي ساهمت في بروز ظاهرة النمو الحضري، والتي تتمثل في التحولات العمرانية التي نتجت بشكل اساسي عن التحويلات المالية للمغتربين، وآثاره على الاراضي الزراعية والاستعمالات الاخرى وبالتالي ابراز اهمية الحد منه بإتباع العديد من الاجراءات، كما وتكمن اهمية الدراسة في قدرتها على تزويد المعنين وصناع السياسات بصورة اشمل لظاهرة النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله، الامر الذي من شأنه ان يساعد في عملية التخطيط العمراني السليم.

8.1.1 مبررات الدراسة:

1. تزويد المعنين وصناع السياسات بصورة اشمل عن ظاهرة النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله، الامر الذي من شأنه ان يساعد في عملية التخطيط العمراني السليم وبالتالي مواجهة المشكلات الناجمة عن التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية في منطقة الدراسة.

2. الكشف عن السياسات المتبعة من قبل الاحتلال الصهيوني والمتمثلة في بناء المستعمرات ومصادرة الاراضي وتاثير ذلك على النمو الحضري واتجاهات النمو العمراني في القرى الشمالية الشرقية لمدينة رام الله.

9.1.1 مناهج الدراسة:

المنهج الوصفي الايضاحي: لوصف منطقة الدراسة "حدودها، مساحتها، اعداد سكانها القائمين منهم والمغتربين"، كما سيستخدم هذا المنهج للتعرف على دور الاجراءات الاسرائيلية في تضيق الخناق

على التجمعات الفسطينية ومنع تواصلها مع القرى الاخرى المجاورة لها، ودور التحويلات المالية في ارتفاع مستوى المعيشة واثره على تطور الانماط العمرانية في قرى شمال شرق رام الله.

المنهج التاريخي: وذلك لتتبع المراحل التاريخية للنمو الحضري في منطقة الدراسة، ومراحل التوسع العمراني التي مرت بها القرى الشمالية الشرقية، والتعرف على الهجرات المبكرة التي تميزت بها القرى الشمالية الشرقية ودورها في احداث التحولات الحضرية في منطقة الدراسة.

المنهج الكمي التحليلي: وذلك بإستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد والاستفادة منها في عملية تنظيم وجمع البيانات المتعلقة بظاهرة النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله، وقد تم استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية في تحليل الصور الجوية لتتبع التغيرات في مساحة المناطق المبنية من عام 1945–2015، بالاضافة الى استخدام بعض الادوات المتوفرة في هذه التقنية لتحليل اتجاهات النمو العمراني، وذلك للوصول الى النتائج المطلوبة وتحقيق اهداف الدراسة، كما تم استخدام تقنية الاستشعار عن بعد لرصد التحولات في استعمالات الاراضي عبر الفترات المختلفة، وتعبئة الفراغات داخل النسيج العمراني.

المنهج التطبيقي الكمي: تم استخدام هذا المنهج لتحليل الدور الذي تلعبه الهجرات الخارجية والتحويلات المالية في نشاط الحركات العمرانية في منطقة الدراسة، بالاضافة لتحليل العلاقات ما بين المتغيرات المختلفة، كالتعرف على العلاقة ما بين مستوى المعيشة والانماط العمرانية السائدة في القرى الشمالية الشرقية، ناهيك عن تحليل دور المعيقات الاسرائيلية في الحد من النمو العمراني والاقتصادي في المنطقة.

10.1.1 ادوات الدراسة:

تم استخدام العديد من الادوات للاجابة عن اسئلة الدراسة وتحقيق الاهداف المرجوة والوصول الى النتائج المطلوبة ومن هذه الادوات:

1. **برنامج (ENVI 5.0)**: وهو احد برامج الاستشعار عن بعد يحتوي على مجموعة من الادوات التي تساهم في دراسة ظاهرة النمو الحضري، ومن هذه الادوات ال"**Classification Workflow**" التي تمكننا من دراسة التحولات في استعمالات الاراضي في القرى الشمالية الشرقية عبر الفترات الزمنية المختلفة، **واداة** "**Linear Spectral Un-mixing**" لتحديد نسبة الاسطح النفاذة والغير نفاذة لعام 1997، 2015 وتتبع حشو الفراغات داخل النسيج العمراني كأحد المؤشرات على بروز ظاهرة التحضر في المنطقة.

2. **استخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Arc GIS/ Arc map 10.3)**: وذلك لتنظيم وجمع البيانات المتعلقة بظاهرة النمو الحضري في منطقة الدراسة، كأستخدام اداة ال(Directional Distribution) لتحديد اتجاهات النمو العمراني للتجمعات الفلسطينية والمستعمرات الصهيونية في في القرى الشمالية الشرقية، والتعرف على التغيرات التي طرأت على مساحة المناطق المبنية لعام 1942-1997-2015.

3. **العمل الميداني:** وذلك من خلال المشاهدة والملاحظة الميدانية طوال فترة البحث لالتقاط الصور التي تخدم موضوع الدراسة، بالاضافة الى اجراء بعض المقابلات مع رؤساء البلديات والمجالس المحلية والهيئات المعنية، للحصول على بعض المعلومات حول الدور الذي تلعبه التحويلات المالية للمغتربين في نشاط الحركات العمرانية في المنطقة واثر ذلك على الاراضي الزراعية والاستعمالات

الاخرى، والتعرف على اهم المعوقات الاسرائيلية التي تحد من النمو الاقتصادي والعمراني في القرى الشمالية الشرقية، وبالتالي تكوين صورة اشمل عن ظاهرة النمو الحضري في منطقة الدراسة.

4. **استخدام المصادر المكتبية:** والمتمثلة في الكتب والابحاث المنشورة في المجلات العلمية وبعض المقالات والدوريات التي تتحدث عن ظاهرة النمو الحضري كمصدر لمعلومات الدراسة والتي تساعد في الوصول الى النتائج المطلوبة وتحقيق الاهداف المرجوة، بالاضافة الى الإطلاع والبحث في ارشيفات البلديات والمجالس القروية.

5. استخدام الاستبانة: بحيث تم التركيز فيها على اهم المؤشرات العمرانية الدالة على بروز ظاهرة النمو الحضري في القرى الشمالية الشرقية، ومدى انعكاس الحالة المادية على تطور الانماط العمرانية السائدة في منطقة الدراسة، وقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 318 استبيان بالاعتماد على عدد السكان في منطقة الدراسة، ويتكون الاستبيان من اربع اقسام رئيسية، بحيث يشمل القسم الاول المعلومات العامة (مكان الاقامة، مستوى الدخل الشهري...اخ).اما القسم الاخر فيتناول الخصائص العامة للمسكن (نمط العمران، مادة البناء المستخدمة..اخ). ويبحث القسم الثالث في خصائص الاحياء السكنية في القرى الشمالية الشرقية (الملحق1). وسوف يتم تحليل الاستبيان بطريقة احصائية عن طريق استخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية الSPSS.

2.1 الجوانب الطبيعية والبشرية لمنطقة الدراسة

1.2.1 الضوابط الطبيعية

1.1.2.1 الموقع الجغرافي والموقع الفلكي:

تتمحور منطقة الدراسة حول مجموعة من القرى الفلسطينية التابعة لمحافظة رام الله، وهي قرى بيتين وسلواد، المزرعة الشرقية ودير جرير، وتقع هذه المناطق في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة رام الله على الطريق الواصل ما بين القدس– نابلس، ويحدها من الشمال محافظة نابلس ومن الجنوب محافظة القدس ومن الشرق محافظة اريحا (الشكل 2)، وتقع على سلسلة جبال فلسطين الوسطى، بالتحديد على خط تقسيم المياه بين وادي الاردن شرقاً والبحر المتوسط غرباً، وتبعد 4كم –22كم عن مدينة رام الله، في حين تبعد 60 كم عن البحر المتوسط و50 كم عن البحر الميت. ومن الجدير بالذكر ان هذه القرى نشأت على سلسلة من المرتفعات الجبلية يتراوح ارتفاعها ما بين(800–1000م) عن مستوى سطح البحر (الدباغ، 1993؛ المالكي، 1993؛ الدجاني، 1993؛ ابو حجر، 2003).

الموقع الفلكي: تمتد منطقة الدراسة فلكياً ما بين خطي طول (1 ْ32 – 55 ْ35) شرق خط غرنتش، ودائرتي عرض(1 ْ32– 55 ْ31) شمال خط الاستواء حسب الاحداثيات الفلكية الجغرافية (Google Earth,2014).

الشكل(2): الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

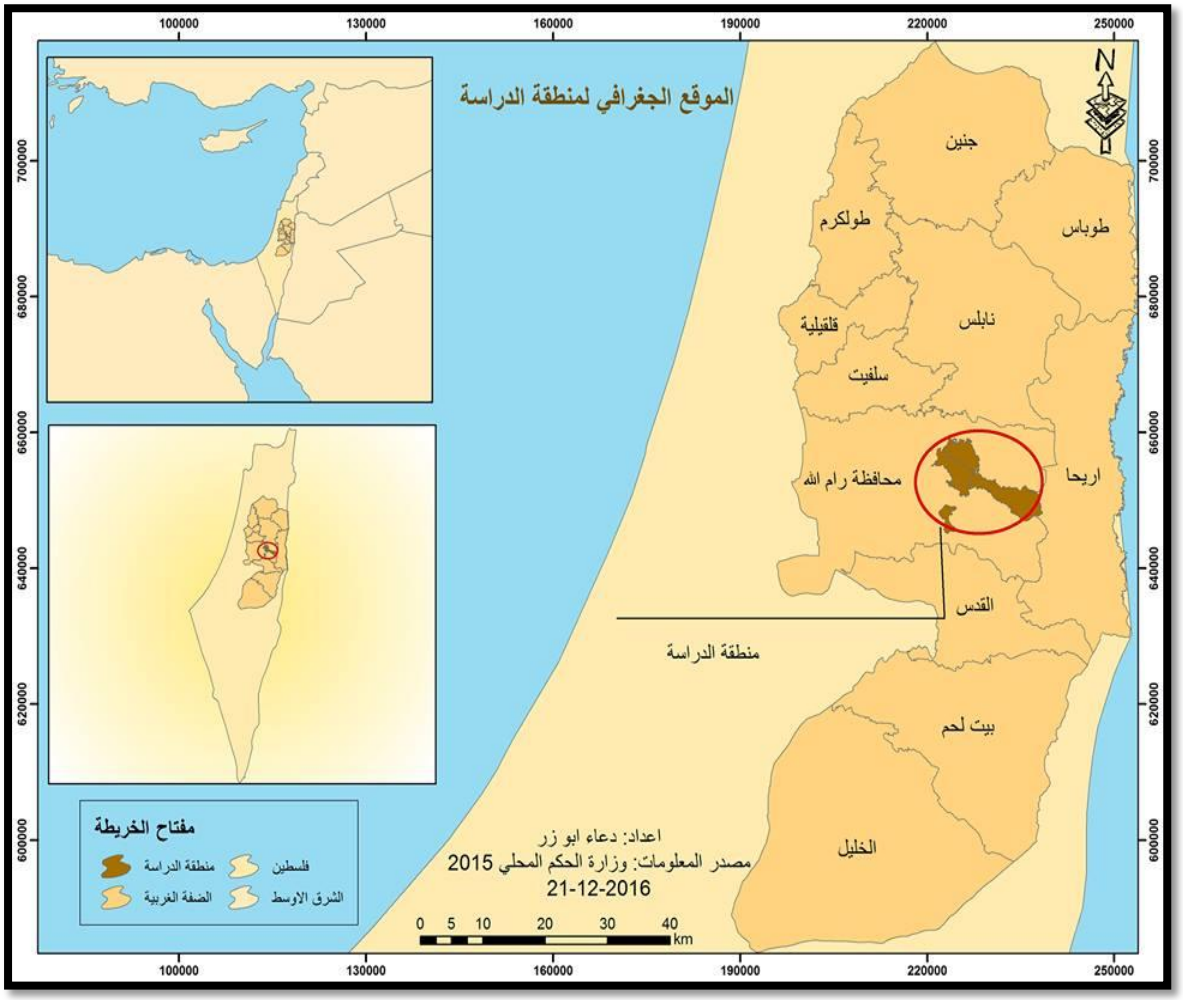

2.1.2.1 المناخ:

يتبع مناخ القرى الشمالية الشرقية لمناخ الجبال الغربية في بلاد الشام ومناخ البحر الابيض المتوسط، ومن الجدير بالذكر ان موقع القرى الشمالية الشرقية والتضاريس ساهم الى حد كبير في التأثير على مناخ منطقة الدراسة، فمن الناحية الطبوغرافية تعتبر القرى الشمالية الشرقية من اكثر المناطق ارتفاعا عن سطح البحر، حيث تقع على سلسلة من الجبال يتراوح ارتفاعها من(800-1000م)، كما تلتصق اراضي منطقة الدراسة بجبال العاصور الذي يرتفع عن سطح البحر 1016م

الامر الذي جعل مناخ تلك المناطق بارداً في فصل الشتاء ومعتدلاً في فصل الصيف، حيث تتراوح درجات الحرارة صيفاً ما بين 22–26 درجة مئوية، في حين يتراوح معدل درجات الحرارة في فصل الشتاء ما بين 8–12 درجة مئوية، وقد تصل في بعض الاحيان الى صفر مئوي (المالكي، 1993؛ اريج، 2012). اما بالنسبة لكمية الامطار الساقطة عليها فتتراوح ما بين 400–600 ملم في سنوات سقوط الامطار الجيدة، اما بالنسبة لمعدل الرطوبة النسبية فتصل فيها الى 60% الامر الذي يضمن تلطيف درجات الحرارة في تلك المناطق. (وليد، 1987).

3.1.2.1 المياه:

يعتمد السكان في القرى الشمالية الشرقية على مصادر مائية متنوعة اهمها **الامطار الشتوية** التي تعتبر من اهم مصادر المياه في المنطقة، والتي يبلغ معدل تساقطها ما بين 400–600 ملم سنويا(الشكل 3)، وتنبع اهمية هذه الامطار في تغذية الابار وينابيع المياه التي تنتشر بشكل كبير في منطقة الدراسة، حيث يوجد في قرية دير جرير 300 بئر مائي منزلي، وتحتوي المزرعة الشرقية على 350 بئر مائي، ويوجد في بيتين 35 بئر مائي، وتعتبر هذه الابار المصدر البديل والحل الامثل لمشكلة انقطاع المياه التي تعاني منها المنطقة الشمالية الشرقية خاصة في فصل الصيف (اريج، 2012؛ المالكي، 1993).

اما بالنسبة **للينابيع وعيون المياه** فتتمتع المنطقة الشمالية الشرقية لمدينة رام الله بوجود عدد لا بئس به من الينابيع والعيون، كالعين التحتا وعين صرارة وعين العروض والتي لعبت دوراً في توفير مياه الشرب وري الاراضي الزراعية، الا ان اخذت تجف في تلك المنطقة في الوقت الذي كان يفترض

فيه الحفاظ عليها خاصة في ظل الانقطاع المستمر للمياه في فصل الصيف (المالكي، 1993؛ الدجاني، 1993؛ بلدية سلواد، 2016).

شبكة المياه الداخلية: تقوم مصلحة مياه محافظة القدس بتزويد سكان المنطقة الشمالية الشرقية بالمياه عبر شبكة المياه العامة، ومن الجدير بالذكر ان منطقة الدراسة تعاني كغيرها من قرى وبلدات المحافظة من مشاكل مائية كثيرة، كالانقطاع المستمر للمياه خاصة في فصل الصيف بسبب هيمنة الاحتلال الصهيوني على مصادر المياه الفلسطينية، وتلف الشبكة وقدمها وعدم وجود شبكة عامة للمياه في بعض المناطق التي تقع على اطراف منطقة الدراسة (بلدية سلواد، 2016).

الشكل(3): معدل سقوط الامطار في منطقة الدراسة

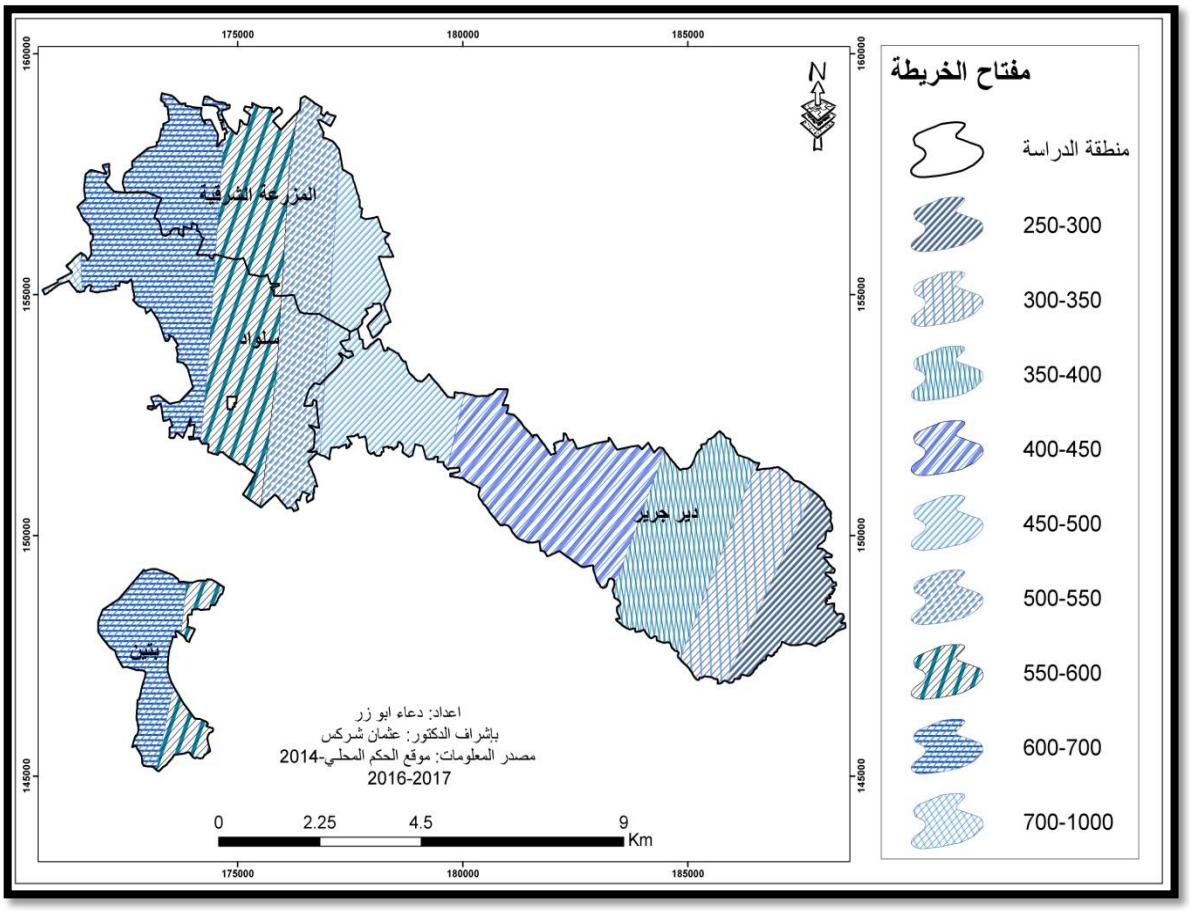

4.1.2.1 التضاريس:

تقع القرى الشمالية الشرقية لمدينة رام الله ضمن سلسلة جبال فلسطين الوسطى التي تتميز بطبيعتها الجبلية المرتفعة بحيث يتراوح ارتفاعها ما بين 800–1000م (الشكل 4)، وتميل فيها التضاريس الى الانحدار الشديد والسريع باتجاه المناطق المطلة على غور الاردن، حيث يلاحظ ان درجة الانحدار تتراوح ما بين 25–40 درجة، كمنحدرات جبال المزرعة الشرقية وجبال سلواد، ناهيك عن اتصالها بجبل العاصور الذي يرتفع 1016م عن مستوى سطح البحر، والذي يعتبر من اشهر قمم جبال القدس التي تطل على البحر المتوسط من الجهة الغربية وعلى البحر الميت من الجهة الشرقية (دليل سلواد، 2012).

الشكل (4): تضاريس منطقة الدراسة

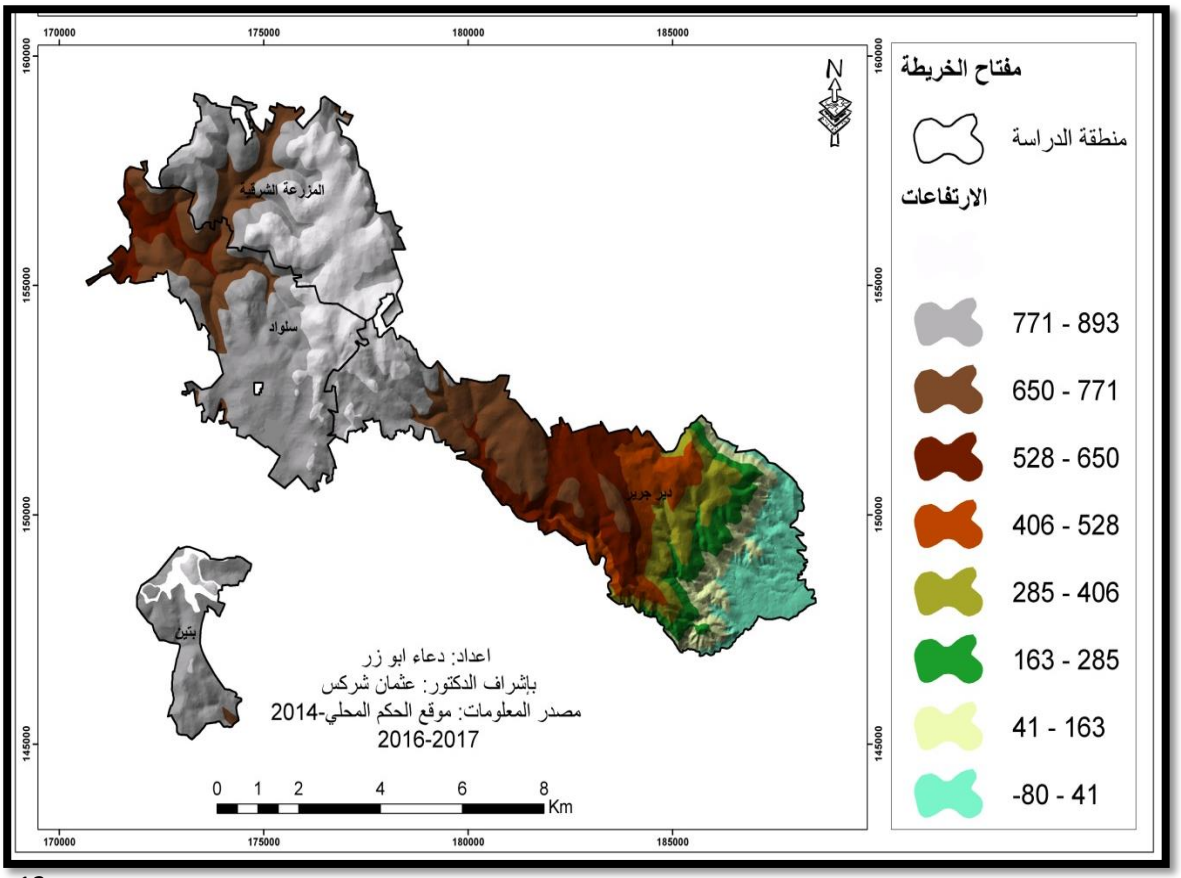

5.1.2.1 الغطاء النباتي:

تتنوع الاشجار المثمرة المنتشرة في القرى الشمالية الشرقية كأشجار العنب والبرقوق واللوز والرمان، واشجار التين التي تتمتع بقدرة عالية على التأقلم مع طبيعة الاراضي الصخرية الوعرة، كما تعتبر اشجار الزيتون من اكثر المحاصيل المنتشرة في منطقة الدراسة والتي تحتل المناطق الجبلية المرتفعة (المالكي، 1993؛ الدجاني، 1993)، كما ان لمناخ المنطقة والموقع الجغرافي والتربة الدور الاكبر في التأثير على نوعية النباتات التي تنمو في تلك المنطقة، حيث تنتشر فيها النباتات البرية الصغيرة كالطيون والزعتر والمرمية والنرجس وشقائق النعمان وبعض النباتات الطبية والرعوية كالقطف والاجاص البري والبلح بالاضافة الى الصفصاف وحصى البان والدفلة وروبينا، الا ان هذه الاشجار والنباتات اخذت بالتلاشي في ظل التوسع العمراني الذي شهدته القرى الشمالية الشرقية في السنوات الاخيرة. (دليل سلواد، 2012؛ شراب، 1987؛ الدباغ، 1993).

6.1.2.1 التربة:

تنتشر في القرى الشمالية الشرقية انواع مختلفة من الترب اهمها "تربة الرندزينا" والتي تتكون من الحجر الطباشيري، وتتميز بإحتوائها على طبقة دبالية سطحية رقيقة يتراوح سمكها بين 40–75 سم، كما تنتشر في القرى الشمالية الشرقية التربة الطينية الحمراء "التيراروزا" والتي تتميز بإرتفاع نسبة اكاسيد الحديد المكونة لها وافتقارها للمواد العضوية اللازمة للزراعة، كما تنتشر في منطقة الدراسة "التربة البنية الضحلة"، و"تربة اللويس" في الاجزاء الشرقية لقرية دير جرير(الشكل 5) (وليد، 1987).

الشكل(5): انواع الترب في منطقة الدراسة

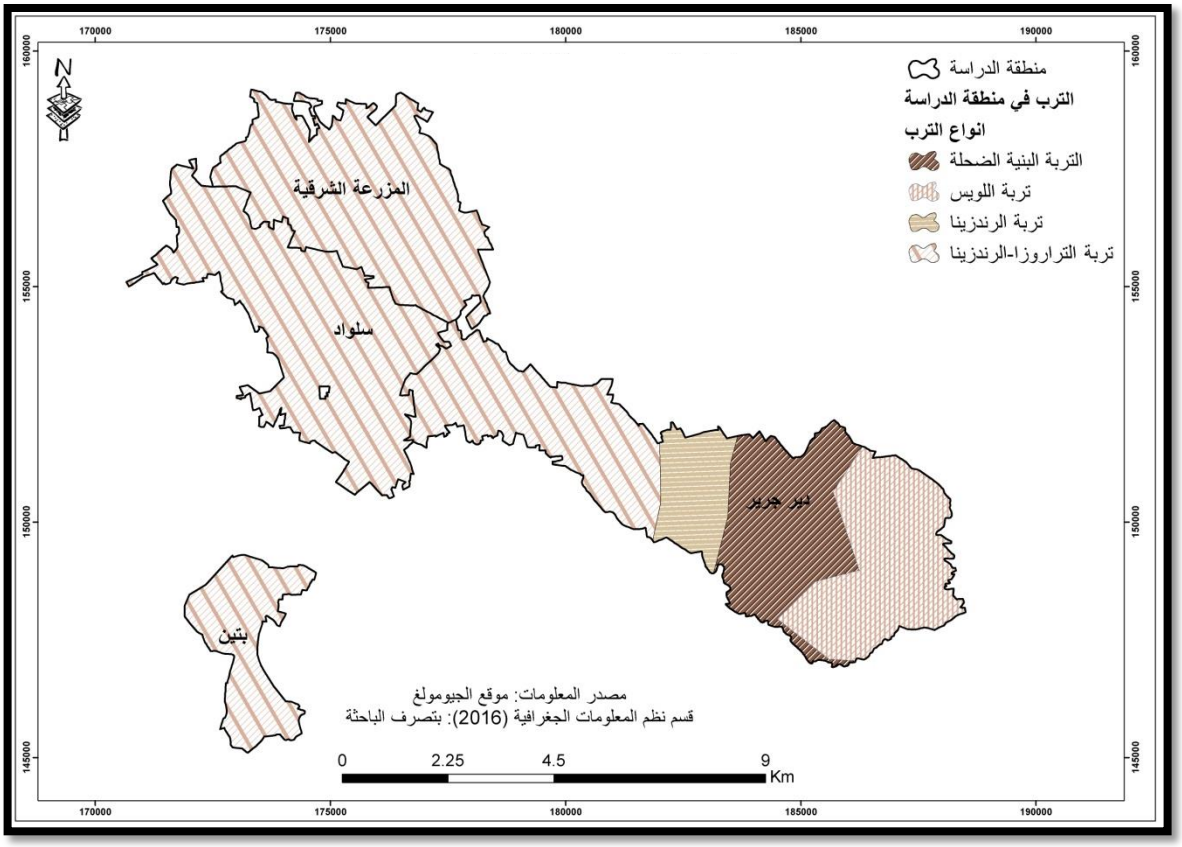

2.2.1 الضوابط البشرية:

1.2.2.1 النمو السكاني في القرى الشمالية الشرقية:

شهدت القرى الشمالية الشرقية كغيرها من قرى محافظة رام الله تزايداً مستمراً في اعداد السكان، فقد ازداد اعداد سكانها عبر مراحل نموها الحضري منذ اواخر الانتداب البريطاني حتى وقتنا الحاضر، حيث كانت في بدايتها تحتوي على عدد قليل من السكان ما منحها سمة قريةٍ صغيرةٍ بأعدادٍ سكانية

قليلة، ولكن الزيادة في اعداد سكانها ابان النكبة والنكسة ادى الى تحويلها الى بلدات تعج بالحياة (الشكل6).

شكل (6): منحنى تطور السكان في القرى الشمالية الشرقية من عام 1922–2016

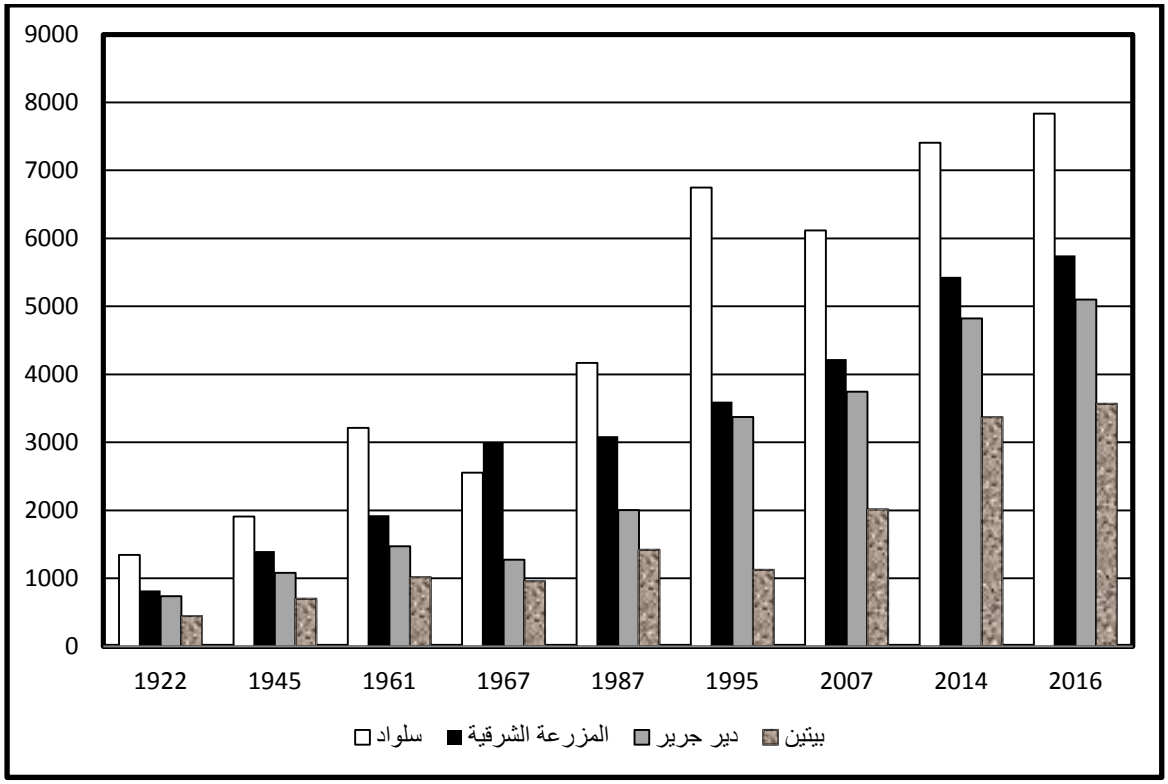

المصدر: (1961،1945،1931،1922: الدباغ، 1993؛ شراب،1987).

المصدر:(2011،2007،1995: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2011).

ومن خلال الرسم البياني السابق يتضح ازدياد اعداد السكان في القرى الشمالية الشرقية، وقد يرجع ذلك الى ما تعرضت له فلسطين ابان حرب النكبة والتي اسفرت عن تهجير سكان القرى والمدن الفلسطينية المحتلة الى الضفة الغربية وقطاع غزة للعيش فيها واقامة المخيمات، ولكن العدد لم يستقر على ذلك بسبب الهجرات الواسعة التي شهدتها القرى الشمالية الشرقية سواء ضمن محافظة

رام الله او خارجها، حيث شهدت هذه المناطق انخفاضاً في اعداد سكانها وهذا ما اشارت اليه نتائج تعدادات عام 1967، فقد بدأت الهجرة في تلك القرى منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأخذت الهجرة الى الامريكيتين وبعض الدول العربية بالتصاعد مطلع القرن العشرين وازدادت حدتها بعد النكبة والنكسة التي تعرضت لها فلسطين والتي كانت احدى ابرز العوامل المؤثرة في الهجرة الفلسطينية. وفي تعداد عام 2007 الذي اجراه الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني اشار الى زيادة في اعداد سكان القرى الشمالية الشرقية ولعل ذلك يعود الى الزيادة الطبيعية وتحسن مستوى المعيشة والتقدم في المجال الصحي الذي شهدته القرى الشمالية الشرقية في السنوات الاخيرة (المالكي، 1993؛ الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2007).

2.2.2.1 النمو العمراني في القرى الشمالية الشرقية:

شهدت القرى الشمالية الشرقية توسعاً عمرانياً مقارنة لما كانت عليه عام 1945، وقد ارتبط ذلك بالزيادة السكانية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية التي شهدتها منطقة الدراسة في السنوات الاخيرة، فقد مكن التطور الاقتصادي الذي شهدته القرى الشمالية الشرقية معظم العائلات من بناء مساكن حديثة او توسيع مساكنهم القديمة الامر الذي ادى الى ظهور الابنية الحديثة والفيلات الضخمة والتي خلقت انماط سكنية مختلفة، كما لعبت العائدات من المهجر دورا اساسيا في تحريك كافة القطاعات الاقتصادية داخل القرى لاسيما قطاع البناء الذي حاز على القسم الاكبر من استثمارات المهاجرين، كما ان التطور في اعداد السكان شكل اعباءً عمرانية كبيرة وساهم في زيادة اعداد المنشات السكنية، ويشير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني عام 2007 الى تطور عدد المنشآت السكنية في القرى الشمالية الشرقية، فقد وصل عدد المساكن في بلدة سلواد الى حوالي

1,163، وفي المزرعة الشرقية 744، وفي بيتين الى حوالي 414، اما بالنسبة لقرية دير جرير فقد وصلت اعداد المنشات السكنية فيها الى حوالي 705، كما كان للتحولات الاجتماعية والرغبة في الانفصال عن العائلة والاستقلال في بيوت منفردة دوراً اساسياً في خلق انماط عمرانية جديدة وزيادة المساحات المبنية في قرى شمال شرق رام الله (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2007؛ دليل اريج، 2012) ومن الجدير بالذكر ان البناء في القرى الشمالية الشرقية تطور بإتجاهات مختلفة، وارتبط ذلك بالعامل السياسي المتمثل بالقوانين التي فرضها الاحتلال الصهيوني والذي كان له الدور الاكبر في تحديد النمو العمراني وبالتالي التأثير على النمو الحضري في المنطقة.

3.2.2.1 الاوضاع الاقتصادية في القرى الشمالية الشرقية:

تتميز القرى الشمالية الشرقية لمحافظة رام الله بإرتفاع مستوى المعيشة فيها نتيجة التطور الاقتصادي الناجم عن التحويلات المالية واقامة المشاريع الاقتصادية والتجارية الناجعة التي ادت بشكل او بآخر الى احداث التحولات الاقتصادية واحداث تغيرات في التركيبة المهنية، وقد تعددت الانشطة الاقتصادية التي يمتهنها اهالي القرى الشمالية الشرقية لمحافظة رام الله، بحيث تعتمد هذه القرى على عدة قطاعات اقتصادية اهمها:

القطاع الزراعي: اشتهرت القرى الشمالية الشرقية قديماً بكثرة المساحات الخضراء المزروعة بمختلف الاشجار والمحاصيل الزراعية على الرغم من الطبيعة الجبلية الوعرة التي ساهمت في تحديد انواع المحاصيل التي يمكن زراعتها في تلك المناطق، فقد اشتهرت منطقة الدراسة بزراعة اشجار التين والعنب والتفاح والبرقوق والرمان واشجار التوت، واشجار العنب والزيتون والاجاص التي تتلائم وطبيعة المنطقة الجبلية الوعرة، بالاضافة الى زراعة اشجار الفواكه والقطاني (المالكي، 1993)، الا

ان تلك القرى شهدت تراجعاً كبيراً في مساحة اراضيها الزراعية واصبح القطاع الزراعي فيها قطاعاً هامشياً.

وقد ساهمت العديد من العوامل في تراجع المساحات الزراعية في منطقة الدراسة، الامر الذي ادى الى انخفاض اعداد العاملين في القطاع الزراعي (الشكل7) وانخفاض مستوى الانتاج في جميع القرى الشمالية الشرقية.

الشكل (7): نسب العاملين في القطاع الزراعي في القرى الشمالية الشرقية 2012

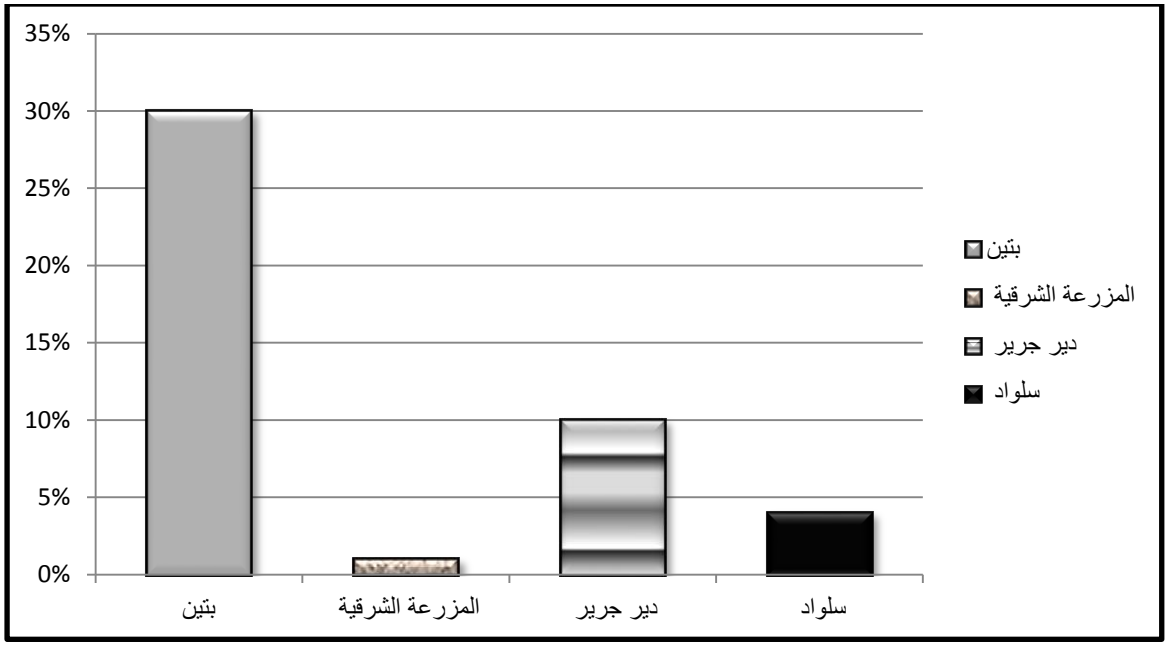

المصدر:(اريج، 2012؛ الدجاني ،1993)

كما يعتبر **قطاع الصناعة والتجارة** ايضاً من القطاعات الاقتصادية الهامة في العديد من القرى الشمالية الشرقية، فقد اشتهرت منطقة الدراسة قديماً بممارستها للعديد من الصناعات الخفيفة كصناعة التين المجفف وزيت الزيتون وصناعة الزبيب وصناعة القش، كما اشتهرت العديد من القرى الشمالية الشرقية بعلاقات تجارية مع العديد من المدن والقرى الفلسطينية بالاضافة الى علاقات

تجارية مع العديد من الدول العربية، فعلى سبيل المثال اشتهرت قرية المزرعة الشرقية بتصدير الفائض من العنب والتين الى قرى نابلس وجنين وطوباس وحيفا، كما كان يتم تجفيف التين وتصديره الى العديد من الدول العربية، كما اشتهرت بلدة سلواد بتصدير الفائض من حاجتها من الزيت والزيتون والتين المجفف والفواكه الى العديد من القرى المجاورة وبعض الدول العربية وتقوم باستيراد الحبوب خاصة القمح وبعض انواع الفواكه والخضار، وهذا ما ينطبق على باقي القرى الشمالية الشرقية. (الدجاني، 1993؛ برهوم،1990).

وقد شهدت القرى الشمالية الشرقية تطورا في المهن الصناعية يحاكي ما شهدته من تطور اقتصادي خلال السنوات الاخيرة، فقد انشغل سكان منطقة الدراسة في الفترات الاخيرة بصناعة الحجر فعلى سبيل المثال اشتهرت المزرعة الشرقية بصناعة الحجر الاحمر المورد والذي يتم تصديره الى الاردن والعراق، كما انخرط الكثير من الايادي العاملة في العمل بالمنشات الصناعية المتخصصة في مجال البناء كمعامل الطوب ومناشير الحجر (المالكي، 1993).

ويعتبر القطاع الصناعي القطاع الاقتصادي الاساسي لاهالي المزرعة الشرقية وسلواد حيث يستوعب هذا القطاع حوالي 70% من الايادي العاملة. كما عمل اهالي القرى الشمالية الشرقية لمدينة رام الله بقطاعات تجارية مختلفة كالعمل في محلات بيع الخضار والفواكه، والعمل في قطاع الخدمات الذي يهتم بتقديم الاحتياجات المختلفة للسكان، بالاضافة الى العمل في محلات بيع الادوات المنزلية والاثاث (اريج، 2012).

وبعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية ظهرت قطاعات اقتصادية اخرى فتحت المجال لعدد كبير من الايادي العاملة للعمل فيها وكسب لقمة العيش، فقد امتهن عدد كبير من الايادي العاملة العمل

في قطاع الوظائف، حيث يشغل هذا القطاع حوالي 53% من القوى العاملة في دير جرير و3% من الايادي العاملة في المزرعة الشرقية و 20% من الايادي العاملة في بيتين و16% من الايادي العاملة في سلواد حيث يعمل هؤلاء في الوظائف التعليمية والصحية والخدماتية المختلفة الامر الذي يدل على ان النشاط الاقتصادي للسكان في القرى الشمالية الشرقية لم يعد مقتصرا على قطاع اقتصادي معين وانما على عدة قطاعات اقتصادية تتلائم وطبيعة المستوى المعيشي في تلك المناطق (اريج، 2012؛ الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2011).

الفصل الثاني

الدراسات السابقة والخلفية النظرية للنمو الحضري في الوطن العربي

3.1 الدرسات السابقة:

نافع، احمد (1998):النمو العمراني لمدينتي المنصورة وطلخا كمنوذج للمدن التوأمية في مصر.

تناولت الدراسة الحديث عن النمو العمراني لمدينتي المنصورة وطلخا على اعتبار ان هاتين المدينتين تشهدان نموا عمرانيا وسكانيا كبيرا، وقد ركز الباحث في دراسته على العلاقات المتبادلة بين النمو العمراني ومورفولوجية المدن التوأم، ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

* فقدت مدينتي المنصورة وطلخا ما مقداره 17,86 كم^{2}من الاراضي الزراعية ذات الخصوبة العالية التي تمثل مصدر تمويل غذائي للمدينتين.

* ان غياب النظرة التخطيطية الشاملة وضعف الاشراف الحكومي على عمليات النمو الحضري في منطقة الدراسة ادى الى تفاقم حدة المشكلات العمرانية.

وقد اقتصرت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي والاسلوب الاحصائي لدراسة وتحليل النمو العمراني والسكاني لمدينتي المنصورة وطلخا وهو ما يقلل من اهمية الدراسة. ويمكن الاستفادة منها في التعرف على اهم المشكلات الناجمة عن التمدد العمراني والحلول المناسبة لمواجهتها.

عياصرة، ثائر (2013):تقييم اتجاهات النمو العمراني لمدينة جرش باستخدام مصفوفة تحقيق الاهداف.

تناولت الدراسة الحديث عن اتجاهات النمو العمراني لمدينة جرش، واهم العوامل التي ساهمت في تحديد هذه الاتجاهات، كما بينت الدراسة تطور استعمالات الاراضي ومراحل التطور العمراني للمدينة، واقترحت البدائل لاتجاهات التوسع العمراني الملائمة للمنطقة. ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

* ان النمو العمراني لمدينة جرش تاثر كثيرا بالهجرة السكانية المحلية من القرى المجاورة نتيجة تحسن الخدمات وتطورها في منطقة الدراسة.

*تعتبر التضاريس احدى المحددات الرئيسية التي تعيق عملية النمو العمراني ويظهر ذلك في الجهة الجنوبية من المدينة حيث ان الانحدار الشديد جعل تلك الاراضي قليلة الملائمة للبناء.

ومن خلال ما سبق نجد ان هناك علاقة قوية بين هذه الدراسة والبحث المنفذ في الكثير من المشاكل التي تعاني منها المنطقتين وخاصة فيما يتعلق بالزيادة السكانية وتوسع المناطق الحضرية وزيادة المساحة المبنية ودورها في احداث التغيرات على استعمالات الاراضي.

لقد تميزت الدراسة باستخدامها للمنهج الاستقرائي التحليلي في تقييم الاتجاهات الملائمة للنمو العمراني المنشود للمدينة وذلك عن طريق استخدام مصفوفة تحقيق الاهداف التي تعتبر من الادوات الجيدة التي تستخدم لتقييم الاراضي وتحديد درجة ملائمتها، وفي الدراسة التي سوف اقوم بها سوف يتم توظيف التقنيات الحديثة لدراسة اتجاهات النمو العمراني كتقنية نظم المعلومات الجغرافية التي

توفر ادوات يستطيع من خلالها الباحث تحديد اتجاهات التمدد العمراني بدلا من الاقتصار على الاساليب التقليدية.

الشيخي، نور الدين(1994): التوافد السكاني والنمو الحضري بمدينة تطوان.

تناول البحث دراسة ظاهرة النمو الحضري في مدينة تطوان، والزيادة السكانية المستمرة التي تعاني منها المدينة ودورها في زيادة المساحات العمرانية، كما تطرقت الدراسة للحديث عن اهم الاسباب التي ادت الى بروز ظاهرة النمو الحضري واهم المشاكل الناجمة عنها. ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

*يعتبر الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مدينة تطوان خاصة في مجال الصناعة والتجارة من اهم الاسباب التي ادت الى توافد عدد كبير من سكان الارياف الى منطقة الدراسة.

* يتجه النمو العمراني لمدينة تطوان نحو جهة الشمال والشرق حيث يتحكم في ذلك عامل التضاريس والظروف الطبيعية.

لقد تميزت هذه الدراسة باستخدامها للتقنيات االحديثة في دراسة ظاهرة النمو الحضري وذلك عن طريق رسم واعداد الخرائط العمرانية والسكانية مما يزيد من دقة الدراسة واهميتها، كما ان هذه الدراسة احتوت على جداول واحصائيات واشكال بيانية مكنت الكاتب من ايصال الفكرة للقارىء. وقد افتقرت الدراسة لتفصيل وتوضيح الجانب العمراني والاقتصادي ودوره في بروز ظاهرة النمو الحضري حيث كان يفضل التطرق لهذين الجانبين باعتبارهما احد العوامل المؤثرة في بروز هذه الظاهرة.

الشريف، عبد الرحمن (1988): النمو السكاني والعمراني لمدينة الرياض.

تناولت الدراسة الحديث عن النمو السكاني والعمراني لمدينة الرياض من حيث نشأتها وتطورها العمراني عبر الفترات التاريخية المختلفة، واهم العوامل التي ادت الى بروز الطفرة العمرانية والسكانية الهائلة في المدينة، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

*يعتبر الازدهار الاقتصادي الذي شهدته مدينة الرياض وانتشار الخدمات وتحسن البنية التحتية والهجرة الداخلية من اهم العوامل التي ادت الى احداث طفرة عمرانية هائلة في المدينة.

*ساهم الزحف العمراني لمدينة الرياض في جميع الاتجاهات في احداث اتصال وتلاصق بين الاحياء المتباعدة بعضها مع بعض مما ادى الى تقلص المساحات الفراغية بين الاحياء.

وقد تميزت الدراسة باستخدامها للتقنيات الحديثة كتقنية نظم المعلومات الجغرافية لتحديد اماكن الكثافة السكانية وتحديد المساحات العمرانية وتطورها عبر الفترات التاريخية المختلفة مما يساهم في مساعدة المعنيين واصحاب القرار على وضع السياسات التنموية واختيار افضل الوسائل والاساليب لحل المشكلات العمرانية والسكانية مستقبلا.

المالكي، مجدي، الشلبي، احمد.(1993): التحولات الاجتماعية والاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية: كفر مالك، المزرعة الشرقية، خربثا مصباح.

تناولت الدراسة الحديث عن التحويلات المالية للعائدين من المهجر كأحد مصادر الدخل للأسر الريفية ودورها في احداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية داخل القرى، كما تطرقت

للحديث عن تراجع الاهتمام بالنشاط الزراعي واضمحلال الانتاج الكفافي. ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

*لعبت العائدات من المهجر والتحويلات المالية دورا اساسيا في تحريك كافة القطاعات الاقتصادية داخل القرى وخاصة قطاع البناء الذي حاز على القسم الكبر من استثمارات المهاجرين.

* شهدت الخدمات الاجتماعية والصحية والبنية التحتية في قرى شمال شرق رام الله تحسناً خلال السنوات الأخيرة الا انها مازالت تعاني من مشكلة التخلص من النفايات الصلبة وصرف المياه العادمة.

وقد تميزت هذه الدراسة باستخدامها للاسلوب الاحصائي والارقام والنسب والجداول والعمل على تحليلها. في حين افتقرت لاستخدام المنهج الكمي التطبيقي المتمثل في نظم المعلومات الجغرافية حيث كان من الافضل توظيف هذه التقنية في دراسة التوسعات العمرانية وتاثيرها على الاراضي الزراعية القيمة وذلك للتوصل الى نتائج دقيقة وتحقيق اهداف الدراسة.

وتتقاطع الدراسة مع البحث المنفذ من خلال تطرقها للحديث عن القرى الشمالية الشرقية لمدينة رام الله، حيث يمكن الاستفادة من بعض الاحصاءات التي توصلت لها الدراسة خاصة فيما يتعلق بالاحصائيات المرتبطة بالهجرة واعداد المهاجرين وهذا ما يدعم موضوع البحث ويمكنني من الوصول الى النتائج المطلوبة.

ابو هاشم، ابراهيم.(2013): النمو الحضري في مركز جبال الخليل (الاتجاهات، الانماط، الاسباب والاثار): مدن الخليل وحلحول ودورا.

تناولت الدراسة الحديث عن ظاهرة النمو الحضري في محافظة الخليل تحديدا مدن "الخليل ودورا وحلحول"، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها:

*لعبت المستوطنات الاسرائيلية دوراً كبيراً في التأثير السلبي على عملية النمو الحضري وتحديد اتجاهات النمو العمراني في منطقة الدراسة.

* تعتمد بلدية الخليل على مخططات هيكلية قديمة تعود لعام 1944 لتخطيط استعمالات الاراضي في المدينة مما جعلها غير قادرة على استيعاب الزيادة العمرانية المطردة .

وقد تميزت هذه الدراسة باستخدامها للتقنيات الحديثة كتقنية نظم المعلومات الجغرافية في دراسة ظاهرة النمو الحضري وهو ما يوفر للمعنيين واصحاب القرار المختصين بالشأن العمراني بيانات دقيقة ومحدثة وتزودهم بصورة اشمل وادق للنمو الحضري في المنطقة مما يساهم في رسم السياسات العمرانية السليمة والناجعة لترشيد التخطيط العمراني والسكاني مستقبلا واختيار افضل السبل والوسائل والحلول لمواجهة المشاكل الناجمة عن النمو الحضري.

ثابت، ناصر .(1993): نمو المدن ومشاكل التحضر في الامارات العربية المتحدة.

تناول البحث دراسة ظاهرة النمو الحضري في الامارات العربية المتحدة واتجاهات النمو العمراني فيها، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها:

*إن اكتشاف البترول احد الاسباب الرئيسية التي ادت لبروز ظاهرة النمو الحضري في الامارات العربية المتحدة.

*إن التحضر السريع الذي شهدته دولة الامارات ادى الى خلق العديد من المشكلات كالبطالة والاكتظاظ السكاني والتلوث والازدحام المروري.

تعتبر هذه الدراسة على درجة عالية من الاهمية وذلك لمحاولتها وضع اهم الحلول والاستراتيجيات لمواجهة المشكلات الناجمة عن النمو الحضري والتي من شأنها ان تساعد المخططين واصحاب القرار على وضع السياسات التنموية للمناطق الغير مأهولة لاتخاذ الاساليب الجدية لجعلها مناطق جاذبة للسكان. وتفتقر هذه الدراسة للخرائط الموضحة لتطور ظاهرة النمو الحضري.

محمد، فؤاد (2004): النمو الحضري المعاصر في العراق.

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على موضوع النمو الحضري في العراق في الفترة الواقعة مابين عام 1947–1997، وقد ركز البحث على الزيادة السكانية المستمرة التي تعاني منها منطقة الدراسة و التي كان لها الدور الاكبر في بروز ظاهرة النمو الحضري في العراق، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

* ان لتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف العراقي لا سيما في الفترة التي سبقت عام 1970 دور كبير في نشاط حركات الهجرة من الريف الى المدن.

* تستحوذ بغداد على غالبية التوسع الحضري في العراق حيث ان 37% من مجموع السكان الحضر تركزوا في بغداد عام 1957 وارتفعت النسبة الى 39% عام 1965 وانخفضت الى حوالي 32% عام 1997 الا انها بقيت المحافظة الاكثر التي تستحوذ على عدد كبير من سكان الحضر، مما ادى الى انعكاسات سلبية على النظام الوظيفي والمرتبي للمدينة.

وتتلاقى هذه الدراسة مع البحث المنفذ في العديد من النتائج التي لها علاقة بالجانب السكاني خاصة فيما يتعلق بالاثار السلبية للزيادة السكانية الغير مخطط لها، وتختلف مع البحث المنفذ بعدم تطرقها للجانب الاقتصادي والعمراني والدور الاساسي الذي تلعبه في بروز ظاهرة النمو الحضري المتسارع.

علاونة، رياض (2004): انماط استخدام الارض واتجاهات النمو العمراني والتركيب الداخلي في بعض قرى محافظة نابلس.

تناولت الدراسة الحديث عن استعمالات الاراضي واتجاهات النمو العمراني لبعض المناطق الريفية في محافظة نابلس، كما سعت الدراسة الى معرفة وتقييم انماط استعمالات الاراضي داخل المناطق الريفية ودراسة التركيب الداخلي للقرى واثرها على استعمالات الاراضي السائدة فيها، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

– ان التطور الاقتصادي والعمراني والسكاني والتطور في وسائل النقل والمواصلات الذي شهدته المناطق الريفية الفلسطينية ادى الى احداث الكثير من التغيرات في التركيب الداخلي لاستعمالات الاراضي الموجودة فيها.

– تعاني قرى منطقة الدراسة من نقص حاد في الخدمات الاساسية الصحية والتعليمية والترفيهية.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على الاجراءات التي تتبعها الحكومات والجهات المسؤولة لتخطيط المناطق الريفية والحد من توسعها العمراني العشوائي، بالاضافة الى التعرف على الاثار السلبية للاحتلال الاسرائيلي ودوره في تحديد اتجاهات نمو التجمعات الفلسطينية في المناطق الحضرية.

وتتميز الدراسة باستخدامها للاساليب الاحصائية من خلال عرض بعض النسب والاحصائيات ذات العلاقة بالمساكن والخدمات العامة والخصائص المختلفة لانماط استعمالات الاراضي في القرى التي من شانها ان تبرز الكثير من الحقائق وتساعد المخططين واصحاب القرار في عمليات التخطيط ووضع السياسات اللازمة للتوزيع الامثل لانماط استعمالات الاراضي وتلبية احتياجات السكان المتزايدة من الخدمات.

عبد الرسول، رجاء (1989): التغيرات الهيكلية في الريف المصري واثارها على العمالة الزراعية.

تناولت الدراسة الحديث عن التغيرات الهيكلية للمناطق الريفية في مصر، والخصائص السكانية للقرية المصرية والمستوى المعيشي والخدماتي وطبيعة الانشطة الاقتصادية التي تمارسها المناطق الريفية وعلاقتها بالانتاج، بالاضافة الى دراسة انماط الاستثمار الزراعي وبعض الممارسات والقيم المتعلقة بالهجرة الخارجية. وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

– لم تعد الزراعة النشاط الاقتصادي السائد في المناطق الريفية المصرية وذلك بسبب التغيرات الهيكلية والتطورات العمرانية التي شهدتها المنطقة الامر الذي ادى الى نشوء مهن وحرف جديدة.

– ان للتطور الحضري الذي شهدته المناطق الريفية دورا كبيرا في تحسن الاوضاع السكنية وخلق انماط عمرانية مستجدة فقد اسهم التطور الحضري في جعل اكثر من مليون مسكن ريفي ياخذ شكل ابنية حديثة.

وتفتقر هذه الدراسة الى استخدام التقنيات الحديثة كتقنية نظم المعلومات الجغرافية، وتميزت بإستخدامها للعديد من النسب والارقام والاحصائيات التي يمكن الاستفادة منها في التعرف على

الاثار المترتبة على النمو الريفي وحدوث التحولات الاقتصادية والاجتماعية ودورها في بروز التحولات المهنية والتغيرات الهيكلية.

Lutfiyya, Abdulla.(1961): Baytine, A Jordanian Village: a study of social institutions and social change in a folk society.

تناولت هذه الدراسة الحديث عن قرية بيتين بإعتبارها احدى القرى الفلسطينية التي شهدت نموا حضاريا متسارعا خلال فترة زمنية قصيرة ، كما ركز الباحث على الهجرة الخارجية لاهالي قرية بيتين ودورها في احداث التحولات الاجتماعية والمهنية في المنطقة، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

– تعتبر التحويلات المالية للعائدين من المهجر العامل الوحيد الذي ادى الى نمو الاقتصاد النقدي في قرية بيتين.

– شهدت قرية بيتين توسعا عمرانيا هائلا مقارنة عما كانت عليه سابقا، فقد وصلت مساحة المناطق المبنية في بتين عام 1945 الى حوالي 38 دونم وازدادت هذه المساحة لتصل الى حوالي 28,000 دونم عام 2006.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في الحصول على بعض الاحصاءات والنسب خاصة فيما يتعلق بالاحصائيات المرتبطة بالهجرة واعداد المهاجرين ودورهم في احداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية في القرية وهذا ما يدعم موضوع البحث ويمكنني من الوصول الى النتائج المطلوبة.

وتميزت الدراسة باستخدامها لبعض الاحصائيات والجداول والرسوم البيانية التي تساعد القارئ على فهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تمر به المنطقة. الا ان الدراسة افتقرت لاستخدام التقنيات الحديثة التي توفر للمعنين واصحاب القرار صورة اشمل للاوضاع العمرانية في المنطقة والتي تساعد على رسم السياسات السليمة والناجعة لترشيد التخطيط العمراني والسكاني مستقبلا واختيار افضل السبل والوسائل لمواجهة المشكلات الناجمة عن النمو الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

Othman, Hussein (2009): New Palestinian Towns as One of Urban Development ModeL.

تحدث الكاتب في دراسته عن اهم المعيقات الحيزية التي تسعى سلطات الاحتلال لفرضها على المدن الفلسطينية كإنشاء المغتصبات الصهيونية على اطراف التجمعات الفلسطينية الامر الذي من شأنه ان يساهم في منع الفلسطينين من تكوين نسيج عمراني متواصل مع التجمعات المجاورة. ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

* ان استيعاب الاعداد المتزايدة من السكان يستوجب ايجاد مناطق سكنية جديدة مساحتها اضعاف المساحات السكنية الحالية وبمواقع واحجام مختلفة.

وبناءا على ما سبق يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على اهم المعايير التي يمكن اتباعها لانشاء مدن جديدة من شانها ان تحقق تطلعات السكان المستقبلية. وقد تميزت هذه الدراسة باستخدامها لادوات متعددة لتحقيق اهدافها والوصول الى النتائج المرجوة، كإستخدام الاستبانة وبرنامج نظم المعلومات الجغرافية والاعتماد على الخرائط الهيكلية ومقارنتها بنماذج اوروبية وعربية،

كما تميزت بإعتمادها على المنهج التحليلي لتحليل نماذج التطور العمراني المستخدمة لتخطيط المدن الفلسطينية.

Asfour, Hamdi. (2009): "**The Impact Of Israell Settlements On The Urban Development Of The Old City Of Al Khalil (HEBRON)**".

تحدثت هذه الدراسة عن السياسات المتبعة من قبل الاحتلال الاسرائيلي للاستيلاء على المدينة ومحاولته المستمرة لايجاد نوع من الربط الجغرافي بين المستعمرات الاسرائيلية والبؤر الاستيطانية، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

*ساهمت المغتصبات الصهيونية في عرقلة العملية التعليمية في البلدة القديمة من خلال اتباع سياسة اغلاق المدارس ومداهمتها وقصفها خاصة تلك التي تحيط بالمستعمرات الصهيونية.

*تحاول سلطات الاحتلال الاسرائيلي جاهدةً ايجاد نوع من التواصل بين المستعمرات الصهيونية من خلال العمل على مصادرة الاراضي.

وتتميز هذه الدراسة باستخدامها لاساليب مختلفة لجمع البيانات وتحليلها كالاعتماد على العمل الميداني واجراء المقابلات مع بعض المسؤولين والجهات المختصة، عدا عن استخدام بعض الوثائق المهمة والاطلاع عليها والعمل على تحليلها لاستخلاص المعلومات والوصول الى النتائج المطلوبة.

ملخص الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة النمو الحضري واهم المؤشرات التي ادت الى بروز هذا الظاهرة والنتائج المترتبة عليها، كما تناول بعضها الحديث عن اثر الزحف العمراني على الاراضي الزراعية ودورها في احداث التحولات في استعمالات الاراضي، كما تطرقت للحديث عن اثر المعوقات الحيزية على تحديد اتجاهات ومستقبل النمو العمراني في المنطقة، واستخدمت هذه الدراسات التقنيات المختلفة

كال GIS والاستشعار عن بعد ومناهج وادوات مختلفة، وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انها اقتصرت على دراسة الجوانب العمرانية كأحد ابرز المؤشرات التي ادت الى بروز ظاهرة النمو الحضري في القرى الشمالية الشرقية من حيث الانماط العمرانية السائدة في منطقة الدراسة، وتتبع حشو الفراغات داخل النسيج العمراني ودراسة اثر النمو العمراني على الاراضي الزراعية والاستعمالات الاخرى واثر المعوقات الحيزية على تحديد اتجاهات النمو العمراني وقطع التواصل بين التجمعات السكنية ، بإستخدام العديد من الادوات اهمها برنامج الENVI وبرنامج التحليل الاحصائي ال SPSS حيث ستعمل هذه الدراسة على تزويد المعنين وصناع السياسيات بصورة اشمل لظاهرة النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله، الامر الذي من شأنه ان يساعد في عملية التخطيط العمراني السليم.

4.1 الخلفية النظرية للنمو الحضري:

تعتبر ظاهرة النمو الحضري من المواضيع التي حازت على اهتمام واسع من قبل الباحثين في السنوات الاخيرة خاصة في ظل توسع الاماكن الحضرية وزيادة اعداد السكان، حيث شهد القرن العشرين نمواً سريعاً لسكان المدن والقرى في العالم، فقد ارتفعت نسبة سكان الحضر من 25% عام 1950 الى حوالي 49% عام 2005 ومن المتوقع ان تصل الى 70% عام 2030 حسب التقارير المنبثقة عن الامم المتحدة.كما ارتبطت ظاهرة النمو الحضري بزيادة المساحات المبنية في المناطق الحضرية على حساب استعمالات الاراضي الاخرى، بالاضافة الى ارتباطها بالتطور الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة الامر الذي ادى الى احداث الكثير من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية في المدن والمناطق الريفية وبروز ظاهرة النمو الحضري (الصديقي،2001).

1.4.1 مفهوم النمو الحضري:

يلجأ الكثير من الباحثين لربط مفهوم التطور الحضري بمفهوم السكان الحضر الذين يقيمون في المدن، الا ان هذا المفهوم يأخذ ابعادا اخرى اكثر عمقا، فتحديد مفهوم النمو الحضري يعتبر على درجة عالية من التعقيد لتعرضه للتغير المستمر حسب الظروف المستجدة، وبالتالي فإن مفهوم النمو الحضري يعتمد على اكثر من عامل فيمكن القول ان **النمو الحضري بمفهومه العام** يشير الى مجموعة من العوامل الديموغرافية والاقتصادية والعمرانية التي تساهم بشكل او بآخر في تطور الحياة في المجتمع الحضري، كما يشير مفهوم النمو الحضري الى التطور الاقتصادي وتوسع الاماكن الحضرية والزيادة السكانية سواءا كانت ناجمة عن ارتفاع معدلات الخصوبة او الهجرة الداخلية والخارجية وما يصاحب ذلك من زيادة المساحة الهيكلية للمدينة نتيجة للامتداد العمراني الافقي والعمودي لتلبية احتياجات السكان المتزايدة (نور،1986؛ Abu sada,2009).

وقد شهدت المناطق الريفية في اماكن كثيرة من العالم نموا حضرياً وسكانياً متسارعاً، ويمكن القول ان مفهوم النمو الريفي يشير الى التطور الاقتصادي وتحسن نوعية الحياة وتوسع الاماكن العمرانية وتطور البنية التحتية والخدمات العامة المقدمة للسكان، كما يشير مفهوم النمو الريفي الى حدوث التحولات في التركيبة المهنية وتغير في الانشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان، بالاضافة الى ارتفاع معدلات النمو السكاني للتجمعات الريفية وتطور العلاقات الاجتماعية بين الافراد (الهيتي، 2013؛ غنيم، 2008).

2.4.1 مقياس النمو الحضري:

تبرز ظاهرة النمو الحضري عندما يبدأ اعداد السكان في المنطقة بالارتفاع بشكل مضطرد وسريع وضمن حدود التعريفات الاحصائية المتفق عليها في كل قرية او مدينة او دولة، حيث ان معظم الدول من ضمنها الدول المتطورة قد اعتمدت في تحديدها للمناطق الحضرية على المعيار الاحصائي الديموغرافي، ومع ذلك يوجد اختلافات كبيرة بين الدول في تعريف المراكز الحضرية احصائيا، ففي الدنمارك تعتبر الحكومات ان المراكز التي يسكنها ما يقارب 200 نسمة هي مراكز حضرية وتكون كذلك اذا سكنها 1000 نسمة في كندا وفنزويلا، في حين تكون المراكز التي يقطنها 2500 نسمة مراكز حضرية في الولايات المتحدة الامريكية، بينما تعتبر اليونان ان المناطق التي تسكنها 10,000 نسمة هي مراكز حضرية، وبالتالي اصبح من الممكن قياس معدلات النمو الحضري واجراء العمليات الحسابية المختلفة (الشواورة، 2014).

كما يمكن قياس معدل النمو الحضري في المناطق الريفية من خلال ما تشهده المنطقة من تطور في وسائل النقل والمواصلات بالاضافة الى طبيعة الانشطة الانتاجية التي تمارسها وخاصة الصناعية منها وجودة الخدمات التي تقدمها للسكان، بالاضافة الى التطور الاقتصادي للقرية والعلاقات الاجتماعية الناشئة بين الافراد، كما يؤخذ بعين الاعتبار طبيعة النمط الحضري من حيث كونه عاصمة او مدينة كبرى او ضاحية. ومن الجدير بالذكر انه ليس هناك مقياس ثابت للنمو الحضري لكل منطقة في العالم، فكل مجتمع له ظروفه الخاصة والتي يمكن من خلالها قياس معدل النمو الحضري وأخذ تصور عام لاطار المتغيرات التي يتحدد من خلالها معدل النمو الحضري في مجتمع ما (الكردي، 1977).

وقد تم اعتبار القرى الشمالية الشرقية لمدينة رام الله مناطق حضرية لما تشهده هذه المناطق من زيادة مستمرة في اعداد سكانها ومساحتها العمرانية بالاضافة الى التطور الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة ، والتغير في العلاقات الاجتماعية الناشئة بين الافراد كما تعتبر هذه المناطق حضرية نظرا لتطور وسائل النقل والمواصلات وتطور طبيعة الانشطة الانتاجية التي تمارسها واحتوائها على البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية ذات الجودة العالية (الياسيني، 2008).

3.4.1 نظريات النمو الحضري في المناطق الريفية:

نظرية الموقع الزراعي:

صاحب هذه النظرية هو الالماني فون ثونن والذي حاول من خلال هذه النظرية تفسير وتوضيح انماط استخدامات الاراضي الزراعية التي تحيط بالمدن والمراكز الحضرية، وتنطلق هذه النظرية من مبدأ اساسه ان تكاليف الانتاج تقل كلما زادت المسافة عن المدينة بالمقابل ترتفع تكاليف النقل، وان الارباح التي يجنيها المزارع تزيد بالاقتراب من سوق المدينة، وقد افترض تونتن ان المنطقة او الدولة تاخذ الشكل الدائري ولا يربطها اي علاقة بدول الجوار، وتفتقر لوسائل النقل والمواصلات، وتقوم هذه القرية في منطقة سهلية منبسطة واراضيها الزراعية في جميع ارجائها متجانسة في خصائصها الطبيعية. وقد افترض ثونن ستة نطاقات دائرية لاستخدامات الاراضي الزراعية بحيث يشمل النطاق الاول زراعة الخضراوات والاشتال، ويشمل النطاق الثاني زراعة الغابات والحشائش، اما النطاق الثالث فيشمل زراعة الحبوب بدورة زراعية والنطاق الاخير يشمل مراعي تربية الماشية.

وتعتبر هذه النظرية من النظريات التقليدية التي تفسر استخدامات الاراضي الزراعية في المناطق الريفية، وقد تعرضت للعديد من الانتقادات كإهمالها للعوامل الطبيعية كالتربة والمناخ في ترتيب التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية، وكذلك فيما يتعلق بانتظام ازدياد التكلفة مع المسافة، ووجود وسيلة واحدة للنقل التي تتمثل بالعربات الامر الذي يجعل افتراضاته غير واقعية، كما ان هناك عوامل واسباب كثيرة تحول دون ظهور النطاقات التي فرضها ثونن حول المدينة كوسائل النقل الحديثة وعلاقتها بالسوق(Balchin,1991).

نظرية سنكلير:

افترضت هذه النظرية ظهور نطاقات دائرية حول المدينة تبدأ من نطاق الزراعة الحضرية ومن ثم نطاق الاراضي الفارغة والحشائش الموسمية، والتي افترض سنكلير انها ستخضع للاستخدام الحضري مستقبلا مما سيؤدي الى ارتفاع اثمانها، يليها نطاق المحاصيل الحقلية والاعلاف ونطاق الالبان والمحاصيل الحقلية واخيرا نطاق الاعلاف والتي تنتشر فيها زراعة الاعلاف لتغذية الماشية والحيوانات المختلفة (Mather,1984).

4.4.1 مؤشرات النمو الحضري في الوطن العربي:

شهد العالم في السنوات الاخيرة نموا حضريا متسارعا نتيجة عوامل واسباب سياسية واقتصادية وديموغرافية وجغرافية، ومن اهم العوامل المؤثرة في بروز ظاهرة النمو الحضري مايلي:

المؤشرات الديموغرافية:

تعتبر العوامل الديموغرافية من اهم العوامل المؤثرة في بروز ظاهرة النمو الحضري، حيث يربط الكثير من الباحثين هذه الظاهرة بالزيادة السكانية التي تشهدها المدن والقرى في العالم، فالزيادة في اعداد السكان تشكل عنصرا اساسيا لهيكلية المنطقة ما يدفع الباحثينلإعتمادها كمعيار لتحديد وتعريف المراكز الحضرية خاصة في الدول العربية التي تشهد زيادةً سكانيةًتجعلها عرضةً لبروز ظاهرة النمو الحضري. ويزداد عدد السكان في المراكز الحضرية بطريقتين:

الزيادة الطبيعية: يعد النمو الطبيعي للسكان عاملا مؤثرا في بروز ظاهرة النمو الحضري خاصة في البلدان العربية والدول النامية. ولعل ابرز ما يميز دول العالم الثالث النمو الطبيعي المرتفع للسكان، بحيث ترتفع نسبة المواليد في موريتانيا لتصل الى حوالي 50% وتصل نسبة المواليد في مصر الى حوالي 38% و47%في ليبيا وحوالي 44% في سوريا، نظرا للتطور الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة لدى الافراد الامر الذي ادى الى ارتفاع معدلات المواليد خاصة في ظل انخفاض معدلات الوفيات نتيجة ملائمة الظروف الصحية والتقدم العلمي في المجال الطبي، في المقابل بذلت البلدان العربية جهودا كبيرة لخفض معدلات الوفيات، ففي تونس انخفضت نسبة الوفيات الى حوالي 10%وفي لبنان وصلت معدلات الوفيات الى حوالي 11% الامر الذي من شأنه ان يساهم في التزايد السكاني السريع في المراكز الحضرية وجعلها تعاني من الانفجار السكاني (طعم الله، 1982؛ El-Atrash ,2009).

ولا تقتصر مساهمة الزيادة السكانية في اعتبار المدن مراكز حضرية حيث ان هذه الظاهرة ادت الى تحويل الكثير من الارياف الى مدن تعج بالحياة بفعل النمو السكاني الكبير التي شهدته تلك المناطق

مقارنة عما كانت عليه سابقا، فقد شهدت الارياف في مختلف البلدان العربية نموا سكانيا نتيجة للزيادة الطبيعية، فقد وصل عدد السكان الناجم عن الزيادة الطبيعة في قرية عزموط وهي احدى القرى التابعة لمحافظة نابلس الى حوالي 283 نسمة عام 1922 وارتفع هذا العدد ليصل الى حوالي 2700 نسمة عام 2007. وذلك بفعل التقدم الصحي وارتفاع مستوى المعيشة الامر الذي ادى الى احداث التغيرات في هيكلية المنطقة واستعمالات الاراضي الموجودة فيها (علاونة، 2004).

اثر الهجرة على بروز ظاهرة النمو الحضري:

تواجه الكثير من بلدان العالم في العصر الحالي ظاهرة التحضر نتيجة للهجرات السكانية الداخلية والخارجية من منطقة الى اخرى ، فقد ساهمت هجرة السكان من الريف الى المراكز الحضرية بحوالي خُمس النمو الكلي للمدن في سوريا وثلث النمو الكلي للمدن في العراق، ويلجأ السكان للهجرة الى المدن بحثا عن فرص عمل لهم نظرا لتنوع الانشطة الاقتصادية المتوفرة فيها ورغبة منهم في تحسين مستوى معيشتهم، والاستفادة من الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية التي تقدمها المراكز الحضرية. فعلى سبيل المثال ساهمت حركات الهجرة الداخلية الى مدينة رام الله بتحويلها من قرية صغيرة الى مدينة تعج بالحياة، حيث تعتبر الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين بعد عودة السلطة الفلسطينية وتوقيع اتفاقية اوسلو احدى الاسباب التي ادت الى احداث تحولات جذرية في المنطقة، فاصبحت مدينة رام الله مركز الاستقطاب الرئيس للسكان من مختلف مدن وقرى الضفة الغربية، فقد ارتفع عدد السكان فيها بشكل كبير ليصل الى حوالي 26,255 عام 2007، بعد ان كان عددهم لايتجاوز 5,080 نسمة عام 1945. وذلك بسبب اعتبار مدينة رام الله العاصمة المؤقتة للسلطة الفلسطينية وما تبع ذلك من بناء المؤسسات والوزارات وتوفر فرص العمل حيث ساهمت هذه

الظروف في جذب اعداد كبيرة من السكان للاقامة في مدينة رام الله مما جعلها تشهد نموا حضاريا متسارعا خلال فترات زمنية قصيرة (تراكي وجقمان، 2008؛ Lutfiyya, 1961).

كما لعبت الهجرة الدولية او الخارجية دورا كبيرا في بروز ظاهرة النمو الحضري خاصة عند الحديث عن الهجرات الى الدول الغنية بالبترول، فقد سجلت بعض المدن زيادة ملحوظة في اعداد سكانها نتيجة الهجرة اليها من الدول المجاورة للمنطقة، وتعتبر الامارات من الدول التي زاد اعداد سكانها بشكل كبير بسبب الهجرات الخارجية من المناطق المجاورة اليها، فقد وصل عدد سكانها عام 1968 الى حوالي 179,138 نسمة وارتفع هذا العدد ليصل الى حوالي 843,546 نسمة عام 1980 (ثابت، 1993).

المؤشرات الاقتصادية:

يعتبر توفر الانشطة الاقتصادية عاملاً اساسياً لجذب السكان وازدياد اعدادهم وبروز ظاهرة النمو الحضري، فقد برزت هذه الظاهرة في الدول المتقدمة بفعل التطور الاقتصادي والصناعي الامر الذي ساعد على استقطاب السكان والايادي العاملة من اقطار مختلفة رغبة منهم للحصول على فرص عمل وتحسين مستوى معيشتهم، كما ان للنشاطات التجارية وتوفر الخدمات العامة والبنية التحتية كشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي من اهم العوامل المساهمة في جذب السكان وبروز ظاهرة النمو الحضري في المدن (ادريوش، 2013)، فعلى سبيل المثال ساهم العامل الاقتصادي في دفع عملية النمو الحضري في دول الخليج العربي الى الامام، حيث ان لتوفر النفط والغاز الطبيعي دورا في احداث نهضة اقتصادية رافقها نمو حضري هائل حوّل الكثير من مدنها الصحراوية الى مدن حديثة ومتطورة. ومن الجدير بالذكر ان ظاهرة نمو المدن وتوسعها ظاهرة حديثة نشأت خلال

فترة زمنية قصيرة واخذت تتبلور بسرعة في بلدان الخليج العربي بفعل التطور الاقتصادي المتمثل في اكتشاف البترول، ففي دولة الامارات ادى اكتشاف النفط الى النمو السريع لعدد من المدن الرئيسية فيها الامر الذي جعلها تشهدت نموا سكانيا كبيرا، فقد ارتفع عدد سكان الحضر فيها من 25% عام 1950 الى حوالي 84% عام 1974 وذلك بفعل الهجرات الداخلية والخارجية نحو المدن الرئيسية فيها وذلك للانتفاع بالثروات المتوفرة وتحسين مستوى معيشتهم (ثابت، 1993).

المؤشرات العمرانية:

تعتبر الانماط العمرانية الحديثة وزيادة مساحة المناطق المبنية احد ابرز المؤشرات الدالة على بروز ظاهرة النمو الحضري في العالم، فقد شهدت الكثير من المناطق الريفية والمدن اتساعا في مساحتها العمرانية عبر مراحل نموها الحضري، فعلى سبيل المثال وصلت مساحة المناطق المبنية في مدينة الدمام عام 1973 الى حوالي 7162 كم مربع وازدادت هذه المساحة لتصل الى حوالي 55.370 كم مربع عام 2003. وعند الحديث عن ازدياد مساحة المناطق المبنية لا بد من التطرق للحديث عن النمو السكاني ، فقد شهدت العديد من المدن في العالم نمواً حضرياً سريعاً ومفاجئاً خلال السنوات الماضية، ومن المتوقع ان يزداد اعداد السكان في العالم في السنوات القليلة القادمة اي بحلول عام 2030 حوالي ملياري نسمة ليصبح العدد الاجمالي حوالي 9.000.000.000 نسمة، وستزيد تبعاً لذلك المشاكل العمرانية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل النمو السكاني السريع الذي تشهده المدن في العالم بما في ذلك الدول العربية، فعلى سبيل المثال وصلت نسبة النمو السكاني في الجزائر الى 3.2% وفي مصر 2.1% الامر الذي ساهم الى حد كبير في تطور المساحات العمرانية (حمودة، 2011). كنتيجة حتمية للزيادة السكانية المتسارعة، الامر الذي ساهم

الى حد كبير في ازدياد اعداد الوحدات السكنية والمنشات الصناعية والتجارية ودفع الدولة لتوفير الخدمات المختلفة لتلبية احتياجات السكان المتزايدة (محمود، 2012؛ الصديقي،2001).

كما صاحب النمو الحضري الذي شهدته المناطق الريفية في العالم حدوث الكثير من التغيرات الجذرية في الانماط العمرانية للمساكن الريفية خاصة فيما يتعلق بتطور اساليب البناء وطبيعة المساكن وشكلها وزيادة اعداد الغرف التي تحتويها واعداد الطوابق المكونة لها، بالاضافة الى جودة البناء، ناهيك عن تزويدها بمختلف الخدمات والبنية التحتية، وغيرها الكثير من المؤشرات العمرانية التي ساهمت في اضافة الخصاص الحضرية للمناطق الريفية. حيث تعتبر مادة البناء باختلاف انواعها (الحجر، الطوب، الاسمنت) احد ابرز المؤشرات الدالة على التطور الاقتصادي والاجتماعي واحد ابرز الخصائص الدالة على التقدم العمراني في المناطق الريفية، حيث اشارت الاحصائيات الى ان نسبة الذين استخدموا الحجر كمادة بناء اساسية في مدينة نابلس ارتفعت في الفترات الاخيرة لتصل الى حوالي 55.3% وهو ما يرتبط بالتنمية العمرانية والمستوى الاقتصادي الجيد، وهو ما انعكس ايجابيا على التطور في الانماط العمرانية و يساهم الى حد كبير في الحفاظ على المظاهر الجمالية للمساكن (صلاح، 2006).

كما تعتبر ملكية الوحدات السكنية وارتفاع اعداد الشقق المستاجرة احد اهم المؤشرات العمرانية الدالة على بروز ظاهرة النمو الحضري في المناطق الريفية في العالم، كما يعد ارتفاع اعداد الطوابق للوحدات السكنية احد اهم الخصائص الملازمة للنمو الحضري ففي حي رافيديا في مدينة نابلس وصلت نسبة الوحدات السكنية عام 1960 الى حوالي 5% لتصل عام 1993 الى حوالي 25% (داود، 2003). ناهيك عن ازدياد اعداد المساكن الفردية كأحد اهم المؤشرات العمرانية الدالة على

بروز ظاهرة النمو الحضري ففي مدينة الجلفة وصلت نسبة الوحدات السكنية الفردية الى حوالي 14% عام 1987 وارتفعت هذه النسبة لتصل الى حوالي 64.20% عام 2002 (محمود، 2012).

ومن هنا يمكن القول بان المناطق الريفية تعرضت كباقي المدن في العالم لنهضة عمرانية هائلة صاحبه اتساع رقعة المناطق المبنية وتغير جذري في انماط المباني والمساكن، فأنتشرت المساكن الحديثة في المناطق الريفية مستخدمين مواد حديثة ومتطورة للبناء تماشيا مع التطور الحضري والاقتصادي.

5.4.1 اثر الهجرة الخارجية على بروز ظاهرة النمو الحضري:

تعتبر الهجرة الخارجية والتحويلات المالية التي يرسلها المغتربين في الدول التي هاجروا اليها الاجنبية منها والعربية الغنية بالبترول احد ابرز العوامل المؤثرة في احداث التغيرات الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة في الدول المرسلة، فعلى سبيل المثال شهدت مصر منذ السبعينات هجرات خارجية نحو الدول الاجنبية تركزت اساساً في الولايات المتحدة الامريكية وكندا والبرازيل، بالاضافة الى الهجرة نحو الدول العربية النفطية التي اعتبر النفط فيها المحرك الاساسي للهجرة الخارجية، حيث وجد المهاجرين في تلك المناطق السبيل الوحيد لتحسين ظروفهم المعيشية وتأمين مستقبلهم، كما أُعتبر الدافع الاقتصادي احد ابرز العوامل المؤثرة في دفع حركات الهجرة نحو الخارج، وساهمت تحويلات المصريين المغتربين في ارتفاع مستوى المعيشة لاهاليهم ودفعهم نحو الاستهلاك الترفي الذي يتلائم ومستوى التطور الحضري الذي شهدته تلك المناطق. ناهيك عن ان التحويلات المالية اعتبرت حلا مثالياًللحكومة المصرية لمواجهة مشكلة ندرة راس المال المادي (نديم، 1990).

وقد حظيت الدول الاجنبية والدول العربية الغنية بالنفط بنصيبٍ وافرٍ من المهاجرين، فقد اثبتت الاحصائيات المنشورة لعام 2005 ان قارة اوروبا استقبلت حوالي 34% من المهاجرين واستقبلت امريكا الشمالية ما يقارب 23% ، واستقبلت دول الخليج العربي حوالي 7% من المهاجرين الذين ساهموا من خلال تحويلاتهم المالية في ارتفاع مستوى معيشة البلاد المرسلة لهم.

كما ساهمت التحويلات المالية للمهاجرين في الخارج في احداث التحولات الاقتصادية في الدول المرسلة لهم وذلك من خلال الاستثمار الناجح في المشاريع الاقتصادية والتجارية المختلفة ناهيك عن ارسال الاموال لاهاليهم لاستثمارها في بناء المساكن الحديث والعمارات الضخمة. كما تشير الاحصائيات الى ان حوالي 60% من المهاجرين استقروا في المجتمعات الغنية الاكثر تقدما. في المقابل تساهم عودة المهاجرين في احداث الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كزيادة الضغط على الخدمات بمختلف انواعها والتي تعتبر ملازمة للنمو الحضري الذي تشهده المدن والمناطق الريفية في العالم (لقوشة، 2009).

6.4.1 اثر المستعمرات في تحديد اتجاهات ومستقبل النمو الحضري:

عانت المدن التي تعرضت لغطرسة المستعمرين في العالم من معوقاتٍ اوجدها الاستعمار والتي ساهمت في الحد من التطور العمراني المواكب لمراحل نموها الحضري، ونخص بالذكر ما تعرضت له المدن الفلسطينية والتي لازالت تعاني حتى هذه اللحظة من غطرسة المحتل ونتائج افعاله الاجرامية، فعلى الرغم مما تشهده المدن والمناطق الريفية المتحضرة من نموٍ سكانيٍ متسارع صاحبة ارتفاع في مساحة المناطق المبنية الا ان هناك الكثير من المعوقات التي ساهمت في تحديد اتجاهات النمو الحضري، حيث تُعتبر المستعمرات احد ابرز العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات

النمو العمراني في كثير من مدنها، فقد سعت سلطات الاحتلال وبكافة الوسائل لتطويق التجمعات الفلسطينة بالمستعمرات الاسرائيلية في محاولة منها لقطع الاوصال الترابطية بين التجمعات الفلسطينية حيث تحتوي الضفة الغربية على ما يقارب ال 244 مغتصبة صهيونية موزعين على محافظات الضفة الغربية فعلى سبيل المثال تحتوي محافظة الخليل على ما يقارب 29 مغتصبة صهيونية كما تحتوي محافظة سلفيت على نفس العدد من المستعمرات والتي تفوق في اعدادها التجمعات الفلسطينة في المحافظة ذاتها، في حين هناك اكثر من 43 مغتصبة صهيونية جاثمة على اراضي محافظة رام الله، وقد انشأت هذه المستعمرات لاحكام السيطرة الامنية عليها وايجاد نوع من الترابط بين المستعمرات الاسرائيلة تمهيداً لإقامة ما يسمى "بدولة اسرائيل" (حمادة،2007).

كما عمد الاحتلال على بناء العديد من المغتصبات الصهيونية لاحاطة المدن والقرى الفلسطينة ناهيك عن تكثيف الاستيطان في مناطق استراتيجية كمدينة القدس العاصمة الابدية لفلسطين حيث عملت على بناء العشرات من المستعمرات الصهيونية من اجل احداث ربط استيطاني بين مستعمرات شمال القدس ومستعمرات جنوب محافظة رام الله لاستكمال مشروعها الاستيطاني الرامي لانشاء ما يسمى بالقدس الكبرى.

وقد اثرت السياسات الاستعمارية الاسرائيلية بشكل او بآخر في الحد من التطورات الحضرية وساهمت الى حد كبير في زيادة الضغط على المراكز الحضرية ومحاولة الحد من توسعها والعمل على تحديد اتجاهاتها بما يتلائم وسياستها الاستعمارية الرامية لتهجير الفلسطينين وطردهم من اراضيهم ، ناهيك عن سعيها لجز الفلسطينين في اماكن سكنية محددة، الامر الذي ساهم الى حد

كبير في انتشار المشاكل العمرنية كالانتشار العشوائي للمساكن خاصة في ظل غياب الخطط التنموية الواضحة (سليمية، 2006).

7.4.1 النتائج الايجابية لبروز ظاهرة النمو الحضري في المناطق الريفية:

ارتبطت ظاهرة النمو الحضريفي المناطق الريفية بتحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتوفر الخدمات الاساسية وفرص العمل والازدهار الاقتصادي والذي ادى بدوره الى تحسن ظروف الحياة والمستوى المعيشي والصحي والتعليمي، الامر الذي جعل سكان المناطق الريفية يتمتعون بمميزات لم تكن متوفرة لهم من قبل، ومن اهم النتائج الايجابية التي رافقت النمو الحضري الذي شهدته المناطق الريفية:

توفر الخدمات والبنية التحتية:

ان للتطور الحضري والنمو الاقتصادي الذي شهدته المناطق الريفية في السنوات الاخيرة دورا كبيرا في تطور البنى التحتية والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية المقدمة للسكان، فعلى سبيل المثال ادى النمو الحضري في المناطق الريفية في مصر الى تطور وتحسن في البنى التحتية كشبكات المياه والكهرباء والطرق، فقد وصلت نسبة اعتماد المساكن الريفية على الكهرباء الى حوالي 78.9% عام 1989 ، كما شهدت المناطق الريفية المصرية في السنوات الاخيرة تشييدا للطرق والعمل على تعبيدها وايصالها بالمراكز الحضرية والمناطق المجاورة عن طريق ربط الغالبية العظمى للقرى المصرية ببعضها البعض وبالمراكز الحضرية والادارية والاقتصادية الموجودة في الدولة (عبد الرسول، 1989).

كما شهدت المناطق الريفية تطورا في عدد ونوعية الخدمات التعليمية المقدمة للسكان فقد اظهرت العديد من الدراسات التي اجريت على المناطق الريفية في بعض الدول العربية تحسنا ملموسا على الاوضاع التعليمية للمواطنين من سكان الارياف، فعلى سبيل المثال انخفضت نسبة الامية في المناطق الريفية في الامارات من 74% عام 1975 الى حوالي 61% عام 1980، كما شهدت المناطق الريفية في الامارات تطورا في الخدمات الصحية ففي عام 1981 وصل عدد المستشفيات المجهزة بالاطباء والعاملين والاجهزة الدقيقة الى حوالي 8 مستشفيات و24 مركزا صحيا واكثر من 121 طبيبا، ومما يجب الاشارة اليه ان المناطق الريفية في الامارات كانت حتى وقت قريب تفتقر الى الحد الادنى من المراكز الصحية والعيادات الطبية المجهزة بالادوات البسيطة، الامر الذي ساهم في تحسن مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان والتقليل من حالات الوفاة المبكرة ومعالجة الامراض الخطيرة والمتفشية في المجتمعات الريفية المكتظة بالسكان (الفاضلي، 1995).

كما شهدت المناطق الريفية تطورا في المراكز الثقافية كالنوادي الشبابية والجمعيات، ففي قرية كفر مالك تم تأسيس نادي كفر مالك الشبابي عام 1974 والذي يعنى بالانشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية للشباب، وفي عام 2008 تم تأسيس جمعية العطاء لسيدات كفر مالك والتي تهتم بتأهيل المرأة اجتماعيا واقتصاديا، حيث فتحت هذه المراكز ابوابها لجميع سكانها وخاصة لمن لديه رغبة بالتعلم والتثقف والاستفادة من اوقات الفراغ كما وهيأت هذه المراكز سبل التعليم لمن لايستطيع ايجاده في اماكن اخرى باستخدام اساليب تعليمية وتثقيفية بعيدة عن الاجواء المدرسية والجامعية حيث ساهم ذلك في خلق جيل مبدع واع ومثقف قادر على مواجهة الحياة بصعوباتها ومشاكلها والمساهمة في تنمية المجتمع وتطويره والنهوض به (اريج، 2012).

تحسن الاوضاع السكنية:

ان للنمو الحضري الذي شهدته المناطق الريفية في معظم الدول العربية دورا كبيرا في تحسن الاوضاع السكنية، حيث اخذت المساكن القديمة في المناطق الريفية بالتلاشي ليحل مكانها البيوت الحديثة والعمارات الضخمة والشقق السكنية، فقد اثبتت الدراسات التي اجريت على العديد من المناطق الريفية في مصر ان حوالي مليون سكن ريفي اي ما يعادل 19,8% من مجموع المساكن الريفية اخذت شكل المباني الحديثة عام 1986، كما شهدت المناطق الريفية تشيد اكثر من 44% من المساكن القديمة عام 1975 لتأخذ نمطا مستجدا للعمران يوازي نمط البناء في المراكز الحضارية الكبيرة (عبد الرسول،1989).

واستمر التطور في الاوضاع السكنية حتى اصبح العمران في المناطق الريفية يحاكي نمط العمران في المناطق الحضرية التي يتوفر فيها المسكن الملائم والمرافق العامة والخدمات والبنى التحتية، ففي المناطق الريفية في الامارات اخذت المساكن القديمة بالتلاشي ليحل مكانها البيوت الحديثة والعمارات الضخمة، فقد ارتفع عدد الفيلات في الريف الاماراتي من 1384 فيلا عام 1980 الى 3427 فيلا عام 1985 وارتفع عدد البيوت الحديثة من 13380 عام 1980 الى حوالي 31,422 عام 1985 ، كما اخذت نسبة المساكن الغير ملائمة بالتناقص من 22% عام 1980 الى حوالي 18% عام 1985 الامر الذي ساهم بشكل كبير في تطور الحياة الريفية وجعلها مناطق توازي في تحضرها وتطورها الاقتصادي المدن والمراكز الحضارية الضخمة (الفاضلي،1995).

توفير فرص االعمل:

لقد شهدت المناطق الريفية في الدول العربية تطورا حضاريا وازدهارا اقتصاديا ادى الى توفر عدد كبير من المنشآت والانشطة الصناعية والتجارية والوظيفية التي ساهمت بشكل كبير في توفير فرص عمل لعدد كبير من الايادي العاملة في المناطق الريفية، فعلى سبيل المثال نجد ان المناطق الريفية في مصر تحتوي على منشات اقتصادية وتجارية ساهمت في توفير فرص عمل لسكانها، فقد استوعب القطاع الزراعي ما نسبته 75% من الايادي العاملة، في حين يعمل اكثر من 9% في قطاع الخدمات ويعمل ما نسبته 5,5% في الصناعات التحويلية بينما يعمل اكثر من 4% في القطاع التجاري وقطاع التشييد والبناء، وقد ساهم توفر المنشآت الاقتصادية والتجارية في قرية دير جرير في توفير فرص عمل للكثير من الايادي العاملة في البلدة، حيث بلغت نسبة السكان النشطين اقتصاديا ما يقارب 36% من مجموع السكان منهم 53% يعملون في قطاع الوظائف و7% في القطاع التجاري و10% في القطاع الزراعي و7% في القطاع الصناعي و3% في قطاع الخدمات (السمان، 1982؛ اريج، 2012).

8.4.1 المشاكل المترتبة على بروز ظاهرة النمو الحضري في المناطق الريفية:

تعاني المراكز الحضرية في العالم من المشاكل الناجمة عن بروز ظاهرة النمو الحضري، وتزداد حدة هذه المشاكل في الدول النامية التي تخطو خطوات سريعة نحو التحضر تفوق كثيرا سرعة التحضر في الدول المتقدمة، وفيما يلي توضيح لاهم المشاكل الناتجة عن بروز ظاهرة النمو الحضري:

مشكلة التلوث:

تعتبر مشكلة التلوث بانواعه المختلفة من ابرز المشكلات التي عانت منها المدن الحديثة في الاونة الاخيرة، حيث ان النمو الحضري المتسارع والتقدم العلمي والتكنولوجي والتطور الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة اعداد السكان بشكل مستمر ادى الى ارتفاع معدلات الاستهلاك لدى السكان الامر الذي ادى الى زيادة حجم النفايات الصلبة، فمدينة عمان على سبيل المثال يبلغ عدد سكانها 3,1 مليون نسمة حسب تعدادات عام 2010 ينتج عنهم ما مقداره 1,6 مليون طن من النفايات الصلبة سنويا، الامر الذي جعل من الصعب التخلص منها خاصة في ظل عدم وجود المكبات الصحية اللازمة لمعالجة وتكرير النفايات الصلبة الناتجة عن مخلفات الانسان، حيث غالبا ما تلجأ الدول وخاصة النامية منها الى التخلص من النفايات بالقائها في اماكن مفتوحة والعمل على حرقها وما لذلك من دور في بروز مشكلة التلوث الهوائي، كما تلجأ بعض الدول للتخلص من النفايات عن طريق دفنها في الارض مما يؤدي الى تلوث التربة وتغيير خصائصها الفيزيائية، وتزداد المشكلة خطورة عند تسرب العصارة الناتجة عن تحلل النفايات الى المياه الجوفية مما يؤدي الى تلويثها وجعلها غير صالحة للاستعمال (الشواورة، 2014).

ولا تقتصر مشكلة التلوث على المدن الكبيرة والمراكز الحضرية المتطورة بل ان هناك الكثير من المناطق الريفية التي شهدت نموا حضاريا متسارعا وتعاني من مخاطر التلوث، فعلى سبيل المثال تعاني قرية ابو زعبل المصرية من التلوث بفعل المخلفات الصناعية الموجودة في القرية كالصناعات الكيماوية وصناعة الحديد والصلب والاسمدة التي ادت الى تلويث الهواء والماء والتربة، بالاضافة الى معاناة اهالي القرية من وجود مشاكل متعلقة بتصريف المياه العادمة والتخلص من القمامة

وعوادم السيارات الامر الذي يساهم في بروز الكثير من المشكلات الصحية والنفسية والبيئية (الجوهري، 1993).

وقد عانت الكثير من المناطق الريفية التي شهدت نموا حضاريا واقتصاديا من مشكلة التلوث، فعلى سبيل المثال تعاني القرى والبلدات الفلسطينية من صعوبة تصريف المياه العادمة، الامر الذي يدفعها لاستخدام الحفر الامتصاصية والتي تهدد بتلوث المياه الجوفية ومياه الابار المنزلية مما يجعلها غير صالحة للإستعمال، ففي بلدة ترمسعيا تقدر كمية المياه العادمة الناتجة يوميا 199 مترا مكعبا، وفي دير جرير حوالي 131 مترا مكعبا و158 متر مكعب في قرية كفر مالك، وحوالي252 متر مكعب في بلدة سلواد، كما تعاني بعض المناطق الريفية المتحضرة من مشكلة التلوث الهوائي الناجم عن انبعاث الغازات من وسائل النقل المختلفة بالاضافة الى تراكم النفايات الصلبة وما لذلك من اثار سلبية على البيئة والمشهد الطبيعي للمنطقة (العمري، 2004؛ اريج، 2012).

وتبذل الكثير من الدول جهودا كبيرة على المستوى المحلي والعالمي للحد من مشاكل التلوث البيئي الا ان الحالة تزداد سوءا بسبب النمو السكاني والحضري المطرد والسريع والذي اصبح يشكل خطرا على البيئة ويهدد الجنس البشري بالزوال.

المشكلات الاقتصادية والاجتماعية:

عانت المناطق الريفية والمراكز الحضرية في الآونة الاخيرة من بروز الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، حيث ان الزيادة السكانية الهائلة التي شهدتها المدن والقرى في العالم ادت الى عدم امكانية الموارد الاقتصادية المتاحة من تلبية احتياجات السكان المتزايدة، خاصة في ظل

عدم قدرة الجهات المعنية على توفير تنمية اقتصادية تتلائم مع النمو السكاني المطرد والسريع الذي تشهده المدن والمراكز الحضرية، حيث ان التنمية الاقتصادية لكافة الاحياء السكنية تتطلب تكاليف باهضة وامكانيات مالية كبيرة لانشاء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية واقامة الخدمات والمرافق الصحية، مما ادى الى بروز الكثير من المشكلات الاقتصادية في المدن والمناطق الريفية كبروز مشكلة الفقر والبطالة والامية،فعلى سبيل المثال يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ان معدل الامية في المناطق الريفية في الجزائر وصل الى حوالي 34,9%، بينما يشير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ان معدل الامية في قرية دير جرير عام 2011 وصل الى حوالي 9,1% وحوالي 7,4% في قرية ترمسعيا و9,6% في قرية كفر مالك و 6,1% في بلدة سلواد. ومن الجدير بالذكر ان المشكلة الاقتصادية لا تظهر بشكل واضح في البلدان المتقدمة او الدول الغنية ذات الدخل المرتفع في حين تبرز المشكلة بوضوح لدى غالبية السكان في البلدان الفقيرة وقليلة الموارد، ففي سوريا بلغت نسبة البطالة 16% عام 2012 ووصلت نسبة البطالة في الاردن الى حوالي 14% لنفس السنة، كما وصلت نسبة البطالة في المناطق الريفية في محافظة دمياط الى حوالي 18,2%، وفي محافظة القليوبية الى ما يقارب 22,7%. بينما وصلت نسبة البطالة في قرية دير جرير الى حوالي 10% وفي قرية ترمسعيا 9%، وفي قرية كفر مالك وصلت نسبة البطالة الى حوالي 25% ووصلت الى حوالي 16% في بلدة سلواد. (الطيب، 2014؛ عبدالرسول، 1989).

الفصل الثالث

5.1 النتائج والمناقشة

1.5.1 الخصائص العامة للانماط العمرانية السائدة في القرى الشمالية الشرقية (تحليل الاستبيان):

المقدمة:

شهدت القرى الشمالية الشرقية نُمواً اقتصادياً كبيراً قياساً لما كانت عليه سابقاً ما ادى الى حدوث الكثير من التغيرات الجذرية في الانماط العمرانية خاصةً فيما يتعلق بتطور اساليب وجودة البناء وطبيعة المسكن وتزويده بمختلف الخدمات والبنية التحتية، وغيرها من المؤشرات العمرانية التي اضفت بعض الخصائص الحضرية للقرى الشمالية الشرقية وقسمتها الى احياء قديمة تتمتع بخصائص عمرانية تختلف عن الخصائص العمرانية في الاحياء الحديثة والتي ادت الى بروز ظاهرة التحضر في القرى الشمالية الشرقية.

وضمن المنهجية المتبعة في الدراسة ومن اجل الوصول الى النتائج المرجوة تم تصميم استمارة لتبيان تأثير العامل المادي للاسرة على الخصائص العمرانية في الاحياء السكنية، فالتفاوت المادي تجسد حديثاً ليوجد ظاهرة التجمع في احياء تتناسب ومستوى المعيشة للاسرة وبالتالي اعطاء الحي هويةً وصبغةً تعكس ثراء او فقر ساكنيه. وقد أوضحت الاستبانة اهم المؤشرات العمرانية الدالة على بروز ظاهرة التحضر في القرى الشمالية الشرقية وراعت وجود الاحياء السكنية المتفاوته في الخصائص العمرانية. وسيتم في هذا الفصل تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه في منطقة الدراسة المتمثلة في بلدة سلواد والمزرعة الشرقية وقرية دير جرير وبيتين، وقد بلغ عدد الاستمارات التي تم توزيعها 318 استمارة، وزعت على التجمعات الاربعة بما يتناسب مع عدد السكان في تلك المنطقة بطريقةٍ عشوائية، ومن ثم تمت عملية معالجتها وتحليلها احصائياً بإستخدام البرنامج الاحصائي الSPSS.

الخصائص العامة للسكان والمساكن في القرى الشمالية الشرقية:

مستوى الدخل:

يعتبر مستوى الدخل من اهم الخصائص التي كان لها دورٌ كبيرٌ في ارتفاع مستوى المعيشة وبروز ظاهرة التحضر في القرى الشمالية الشرقية، الا ان هناك تفاوت بين الاسر في مستوى الدخل الشهري، فقد اظهرت نتائج التحليل ان ما نسبته 40% من عينة الدراسة يتراوح مستوى دخلهم من 1000–4000 شيقل شهرياً، وان ما يقارب 55% من الاسر يبلغ متوسط دخلها الشهري أكثر من 5000 شيقل شهرياً وهذا ما يدل على المستوى المعيشي الميسور لدى هذه الاسر، في حين تبلغ نسبة الاسر التي يقل فيها متوسط الدخل الشهري عن 1500 شيقل ما يقارب 5%، (الشكل 8) وقد يعزى السبب في ارتفاع نسبة الذين يتقاضون دخلاً يتراوح من1500–4000 شيقل الى عدة اسباب لعل اهمها عملهم في الوظائف الحكومية وبعض النشاطات الزراعية والصناعية ذات الدخل المحدود، وان من يتقاضون مبالغ اكثر من 5000 شيقل شهرياً غالبا ما يحصلون على تحويلات مالية من أقربائهم في الأمريكتين ودول غرب أوربا ودول الخليج العربي.

الشكل(8): مستوى الدخل للسكان في القرى الشمالية الشرقية

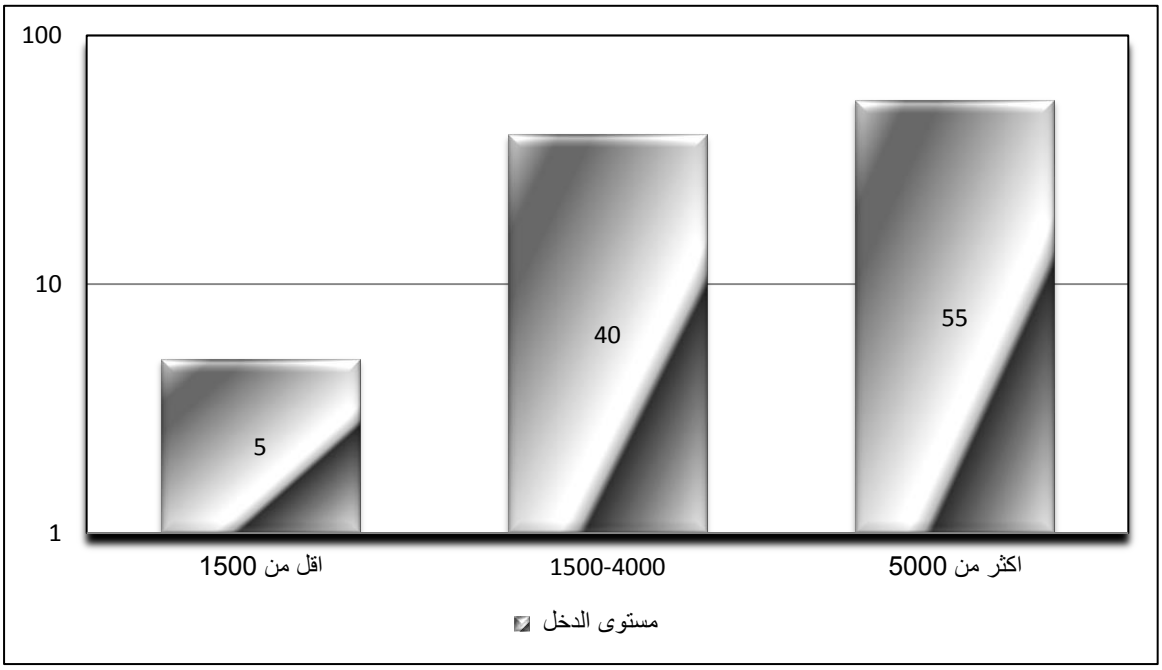

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر،2016)

المصروف الشهري:

يرتبط المصروف الشهري للافراد بمستوى الدخل والترف المادي للاسرة، وقد اوضحت نتائج الدراسة ان هناك تباين في متوسط المصروف الشهري للاسر في القرى الشمالية الشرقية حيث ان ما نسبته 35% من الاسر في منطقة الدراسة متوسط مصروفها الشهري يتراوح بين 1500– 3500 شيقل شهرياً وان ما نسبته 38% ينحصر متوسط المصروف الشهري لديهم بين 3500–5000 شيقل شهرياً وان 24% من عينة الدراسة بلغ متوسط المصروف الشهري لديهم اكثر من 5000 شيقل، وهذا ما يدل على ارتفاع مستوى المعيشة، وان ما يقارب 3% من الاسر يبلغ متوسط مصروفها الشهري اقل من 1500 شيقل وغالبا ما تعاني هذه الاسر من ظروف معيشية صعبة تنعكس على قدرتهم في توفير احتياجاتهم الاساسية، الا ان نسبة انتشار هذه الفئة في القرى الشمالية الشرقية قليلة

جداً وغالبا ما تضم اللاجئين ومن يحصلون على مساعدات مالية من الوكالة والشؤون، (الشكل 9) علماً بأن المصروف الشهري للاسرة يعتمد على عدد افراد العائلة ومستوى الدخل بشكل اساسي والدعم المادي الذي تتلقاه الاسرة.

الشكل(9): متوسط المصروف الشهري للسكان في القرى الشمالية الشرقية

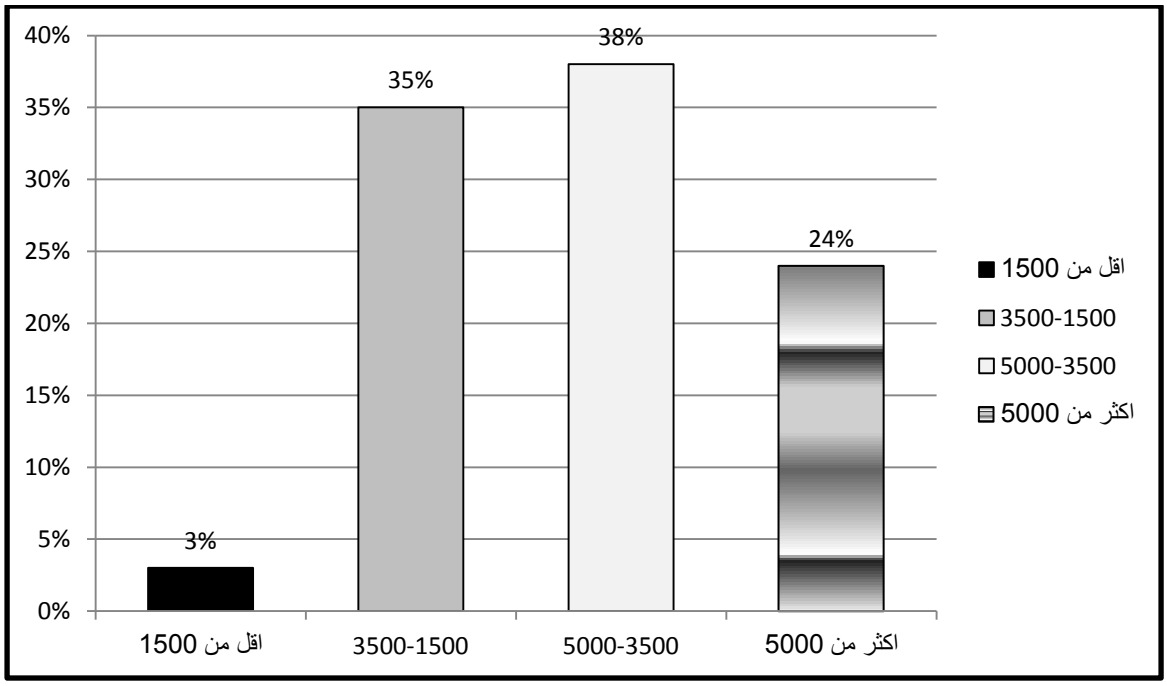

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر،2016)

الدعم المادي:

يعتبر الدعم المادي من مميزات العلاقات والتواصل الاجتماعي بين الاهالي والاقرباء في القرى الشمالية الشرقية، فهي ظاهرة وجدت منذ القدم ولا زالت مستمرة حتى يومنا هذا، اذ نجد بعض الاسر تتلقى الدعم أو المساعدة من مصادر مختلفة بصرف النظر عن مكان الاقامة، وقد اظهرت نتائج التحليل ان ما يقارب 53% من الاسر في القرى الشمالية الشرقية يتلقون دعماً مالياً (الشكل 10) وهم موزعون على النحو التالي: 43% يتلقون تحويلات مالية من الخارج، ويعتبر هذا المصدر الاكثر انتشاراً نظراً للعلاقات الاجتماعية

الوثيقة بين افراد الاسرة، حيث لعبت العائدات من المهجر والتحويلات المالية دوراً اساسياً في تحريك كافة القطاعات الاقتصادية داخل القرى وخاصة قطاع البناء الذي حاز على القسم الكبر من استثمارات المهاجرين حيث تم استثمار هذه الاموال في انشاء العمارات الضخمة والفلل التي اضفت على القرى الشمالية الشرقية مظاهر التحضر، كما ساهمت في تحفيز الاستثمار خاصة فيما يتعلق بإنشاء مدارس جديدة ومراكز للرعاية الصحية ناهيك عن تحسن الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية (المالكي، 1993)، في حين ان ما يقارب 23% منهم يعتمدون على التقاعد من السلطة الوطنية الفلسطينية وقسم اخر يحصلون على التقاعد من الامريكيتين ممن يحملون الاقامة، و21% منهم يتلقون دعماً مالياً من ابنائهم العاملين الغير مغتربين، وان ما نسبته 13% منهم يحصلون على دعمٍ مالي من وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الانوروا لمن هو من اصل فلسطيني لاجئ والشؤون للمحتاجين وذوي الظروف المعيشية الصعبة. في حين ان هناك ما يقارب 47.5% من الاسر في القرى الشمالية الشرقية لا يتلقون دعماً مادياً من اي جهة كانت.

الشكل(10): الاسر التي تتلقى الدعم المادي

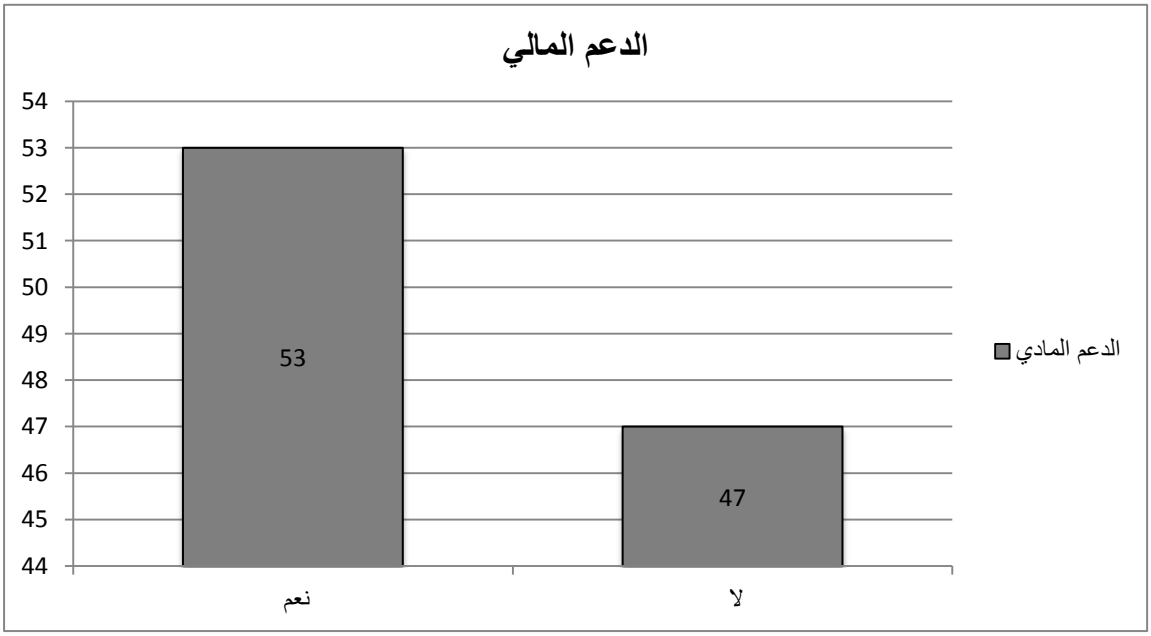

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر،2016)

المادة المستخدمة في بناء واجهة المنزل:

تعتبر الواجهات الخارجية للمنازل من اكثر الامور التي تتأثر بالوضع المادي والمستوى المعيشي للاسرة. وقد اوضحت النتائج انتشار الحجر المزي الجيري في بناء الواجهات الخارجية للمنازل في القرى الشمالية الشرقية رغم ارتفاع ثمنه، الا انه ينتشر بكثره فيها ويعود ذلك الى انتشار الحجر المزي الجيري في منطقة الدراسة والذي غالباً ما يستخدم في بناء المساكن فيها، كما يعتمد استخدام الحجر المزي في البناء في بعض الاحيان على دخل الشخص أو الاسرة التي تقوم ببناء المنزل بالاضافة الى المكانة الاجتماعية حيث اشارت النتائج إلى ان ما نسبته 81% من المباني في القرى الشمالية الشرقية كانت فيها مادة البناء عبارة عن حجر وذلك سعياً منهم للحفاظ على المظهر الجمالي للبناية، وهذا ما يعطي المدينة المظهر الحضري، في حين ان ما نسبته 9% من عينة الدراسة يستخدمون الاسمنت في بناء الواجهات الخارجية للمنازل، ويعود ذلك لقلة تكلفته حيث ان مادة الطوب الاسمنتي رخيصة الثمن بالمقارنة بالحجر المزي الجيري وغالباً ما يدل على المستوى المعيشي المنخفض. كما اشارت النتائج الى ان 7% من عينة الدراسة يستخدمون الحجر والطين في بناء الواجهات المنزلية في حين ان ما نسبته 3% يستخدمون الطوب في بناء الواجهات الخارجية للمنازل (الشكل 11). وقد تشابهت هذه النتائج مع النتائج التي توصل اليها يحيى خريسة حيث اعتبر الباحث ان الواجهات الخارجية للمنازل تتاثر بشكل اساسي بالوضع المادي لرب الاسرة والمستوى الاجتماعي لها حيث اوضح ان 91% من المباني في منطقة رفيديا كانت فيها مادة البناء عبارة عن حجر، واعتبر ان ذلك يعكس الوضع المادي المتميز لسكان تلك المنطقة، في حين بلغت نسبة استخدام الحجر في منطقة راس العين وحارة قريوت 40% نظرا لقدم عمر المنطقة السكنية

بالاضافة الى الحالة المادية للسكان، ومن هنا فإن طبيعة البناء والمادة المستخدمة وشكله ونوعه تلعب دوراً مهماً في اضفاء الخصائص الحضرية لمنطقة الدراسة وتعطي انطباعا على المستوى الاقتصادي لسكان القرى الشمالية الشرقية (يحيى ،2001).

الشكل(11): المادة المستخدمة في بناء الواجهات المنزلية في القرى الشمالية الشرقية

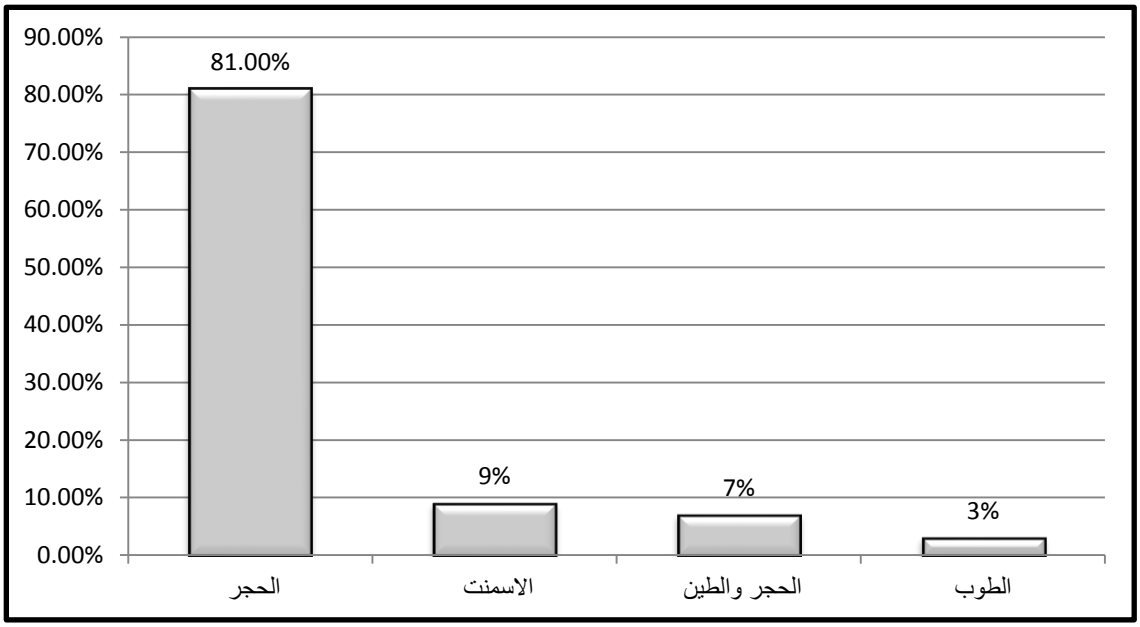

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر،2016)

ملكية المنزل:

نسبة كبيرة من سكان القرى الشمالية الشرقية يمتلكون منازلهم التي يسكنون بها وغالباً ما يرتبط ذلك بالوضع المادي للاسرة. وقد اظهرت النتائج ان ما نسبته 80% من المنازل في منطقة الدراسة هي ملكية خاصة، الامر الذي يعكس الوضع المادي الجيد، في حين تبلغ نسبة المساكن المستأجرة ما يقارب 20%. علماً بأن نسبة البيوت المستاجرة ارتفعت في القرى الشمالية الشرقية في الاونة الاخيرة نظرا لقربها من مدينة رام الله وانخفاض اجرتها بالمقارنة بالمدن، ما اضفى على هذه القرى بعض السمات الحضرية المتميزة. وقد تقاطعت

هذه النتائج مع النتائج التي توصل اليها علاء صلاح في دراسته لخصائص التحضر في مدينة نابلس فقد اشار الى ان للدخل علاقة طردية مع ملكية المنزل حيث ان اغلب سكان منطقة رافيديا (ما نسبته 70%) يمتلكون بيوتهم التي يسكنون فيها نظرا لارتفاع المستوى المعيشي لسكان تلك الاسر (الشكل 12) (صلاح 2006).

الشكل(12): ملكية المسكن في القرى الشمالية الشرقية

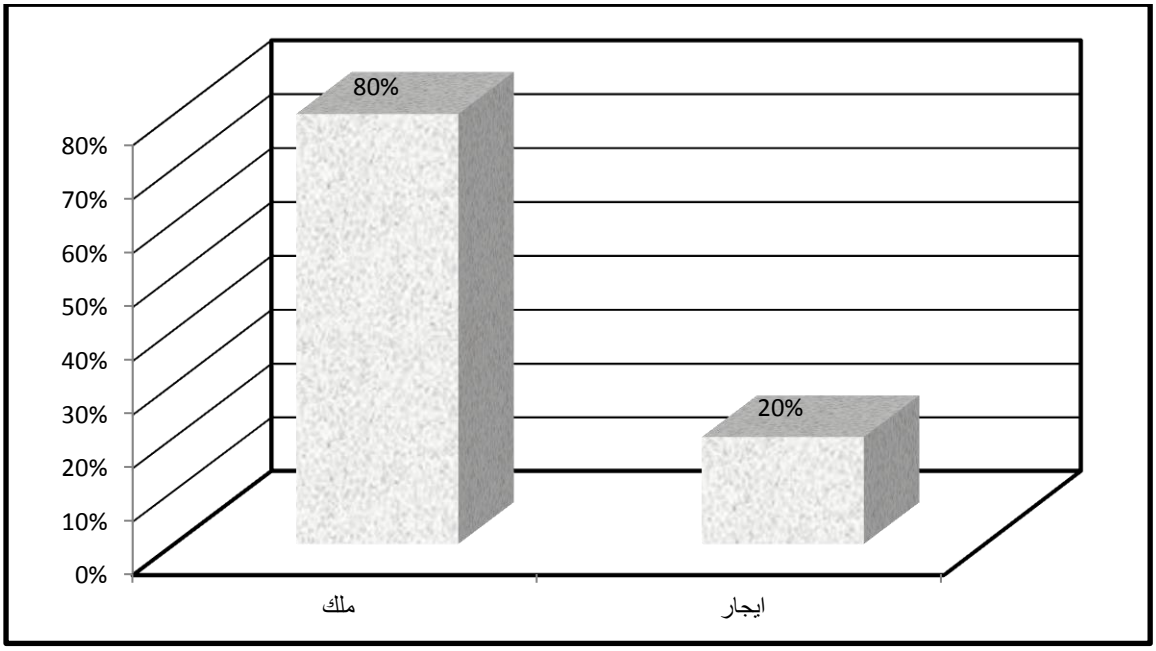

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر،2016)

الخدمات المقدمة للسكان في القرى الشمالية الشرقية:

ان للنمو الحضري والاقتصادي الذي شهدته منطقة الدراسة في السنوات الاخيرة دورٌ في تطور البنية التحتية والخدمات بمختلف انواعها، فقد وصلت نسبة اعتماد المساكن في القرى الشمالية الشرقية على الكهرباء الى 88.4%، حيث تُعتبر شركة كهرباء محافظة القدس المصدر الرئيس للكهرباء في القرى الشمالية الشرقية، في حين تصل نسبة الذين يعتمدون على ماتور خاص لتوليد الكهرباء ما يقارب 8.5%، وان 2.8%

يعتمدون على الشبكة العامة والماتور الخاص في حصولهم على الكهرباء. وهذا ما تم اثباته في الدراسة التي قام بها عبد الرسول والذي اشار الى ان توفر الخدمات والبنية التحتية في المناطق الريفية يضفي على المنطقة بعض الصفات الحضرية، فقد اظهرت النتائج التي توصل اليها ان نسبة اعتماد المساكن الريفية على الكهرباء في مصر وصلت الى 78.9% (عبد الرسول، 1989). اما فيما يتعلق بتوفر المياه في القرى الشمالية الشرقية فقد اوضحت النتائج ان غالبية المنازل تصلها المياه من الشبكة العامة التابعة لمصلحة مياه محافظة القدس، حيث تصل نسبة الوحدات السكنية الموصولة بشبكة المياه العامة الى 95%، في حين ان ما يقارب 3.8% يعتمدون على آبار تجميع المياه وان ما يقارب 0.6% يعتمدون على مياه الينابيع، الا ان القرى الشمالية الشرقية ما زالت تعاني من صعوبة في تصريف المياه العادمة، حيث ان (ما نسبته 80.6%) يتخلصون منها عن طريق الحفر الامتصاصية حيث لا يوجد في القرى الشمالية الشرقية شبكة للصرف الصحي ما يجعل السكان يلجأون الى الحفر الامتصاصية والحفر الصماء كوسيلة رئيسية للتخلص من المياه العادمة، بحيث يتم التخلص منها اما مباشرةً في المناطق المفتوحة او في الاودية المجاورة دون مراعاةٍ للبيئة. وقد سعت سلطة المياه في قطاع الصرف الصحي لحماية البيئة والصحة العامة الى توفير مثل هذه الخدمات في المدن والقرى الفلسطينية، الا ان هناك الكثير من المعيقات التي تقف عائقا امام انشاء هذه الشبكات، فقط كرس الاحتلال الاسرائيلي سياسة حرمان الفلسطينين من خدمات الصرف الصحي من خلال التأخير المتعمد في إجراءات الموافقة على إنشاء محطات التنقية، كما انه غالباً ما تشترط إسرائيل ربط المستوطنات بالمحطات المطلوب ترخيصها، ناهيك عن محاولتها الزام الجانب الفلسطيني بمواصفات عالية ما يؤدي إلى الارتفاع الهائل في تكاليف كل من الانشاء والتشغيل. وعلى الرغم من ذلك فإن توفر مثل هذه الخدمات قلصت الفوارق بين الريف والمدن واضفت بعض الخصائص الحضرية على المنطقة (الشكل 13).

الشكل(13): الخدمات المتوفرة في القرى الشمالية الشرقية:

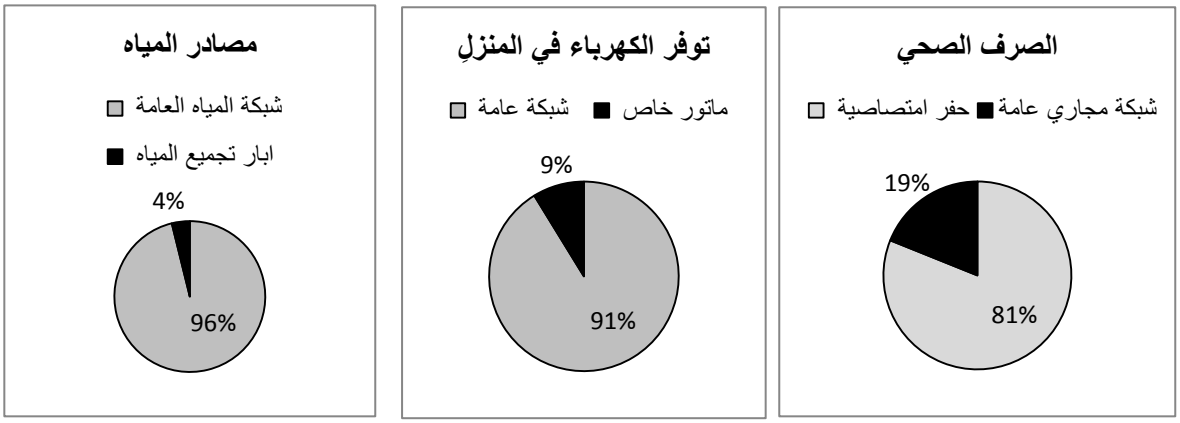

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر،2016)

كما اوضحت النتائج ان ما يقارب 70.2% من عينة الدراسة يشعرون بأنهم يعيشون في مدينة متحضرة، الا ان اجاباتهم اختلفت للاسباب التي جعلتهم يشعرون بذلك، حيث اجاب 43% بأن سبب هذا الشعور يكمن وراء توفر الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية في القرى الشمالية الشرقية فلم يعد من الداعي الذهاب الى المدن لتقلي مثل هذه الخدمات، فقد اضطر سكان المنطقة قديما للذهاب الى مراكز المدن لتلقي الرعاية الصحية او حتى ارسال ابنائهم الى مدارس القرى المجاورة او مدارس المدن، الا ان توفر مثل هذه الخدمات ساهم في توفير احتياجاتهم المختلفة، في حين ان ما نسبته 31% شعروا بانهم يعيشون في مدينةٍ متحضرة نتيجةً للتطور الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة في المنطقة الامر الذي ادى الى تحريك عجلة الاستثمارات لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى قطاع البناء، وان ما نسبته 18% يشعرون بذلك نتيجة لتوفر الانماط العمرانية المحاكية للنمط العمراني الحديث، في المقابل اجاب 7% من مجتمع الدراسة بانهم يشعرون بذلك نظراً لتوفر المهن خاصة فيما يتعلق بالعمل في المحاجر والكسارات والعمل في بعض الوظائف الصناعية والتجارية والوظائف الحكومية، فقديما كان الاعتماد الاساسي على النشاطات الزراعية والاعمال اليدوية ذات الدخل المحدود.(الشكل 14) فارتفاع نسبة العمال والموظفين والفنيين والمهنين ومن

يعملون بالتجارة وتراجع العمل في القطاع الزراعي يعكس ظهور المؤشرات الحضرية. حيث يجد اغلب السكان ان القرى الشمالية الشرقية تأخذ منحى التطور المستمر في مختلف القطاعات الامر الذي يجعلهم يشعرون بان تلك المناطق تشبه المدن المتحضرة. في المقابل 29.5% من السكان يشعرون بأنهم يقيمون في قرى لا ترتقي بما فيها من خدماتٍ وتطورٍ اقتصادي لان تكون مدينةً متحضرة. حيث انه بإعتقادهم ان توفر الخدمات والبنية التحتية في القرى وتطورها الاقتصادي لا يؤدي الى اعتبارها مدنا متحضرة. الا ان توفر الخدمات والبنية التحتية ومعظم المستلزمات الضرورية للسكان في القرى ناهيك عن التطور الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة قد يكون ممهداً لعملية تحضر الريف الى ان تصل المنطقة لاعتبارها مدينةً مُتحضرة.

الشكل(14): السبب الذي دفعك للشعور بتحضر المنطقة

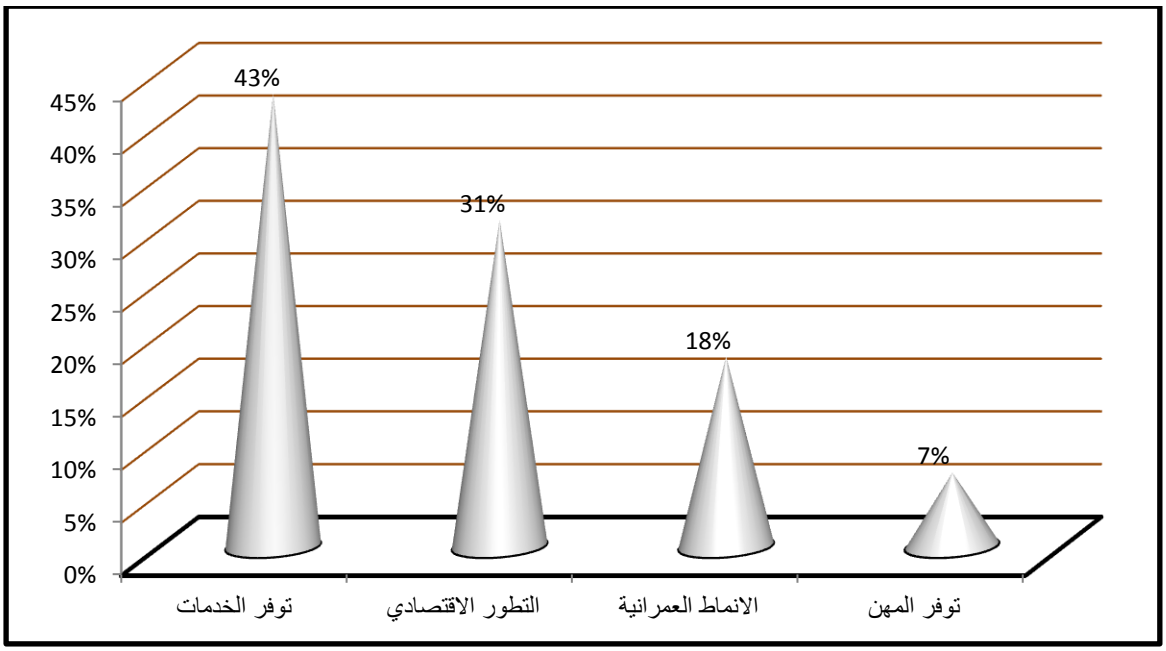

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر،2016)

مقارنات احصائية بين الاحياء السكنية في القرى الشمالية الشرقية:

ما يجدر الاشارة اليه انه تم تقسيم القرى الشمالية الشرقية الى ثلاث احياء سكنية نظراً لتعارف هذه التقسيمات بين سكان منطقة الدراسة (الحارة القديمة والحديثة ووسط القرية)، وتم اجراء المقارنات بينهم للتعرف على الخصائص العمرانية لكل حي وكيف ساهم في بروز ظاهرة التحضر في المنطقة، فالخصائص العمرانية للمساكن في الحارة الحديثة وإنتشار الانماط العمرانية المبنية على الطراز الغربي الجميل وتطور اساليب وجودة البناء وتزويده بمختلف الخدمات والبنية التحتية يعتبر احد ابرز المؤشرات التي ادت الى بروز ظاهرة التحضر في القرى الشمالية الشرقية:

مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث مستوى الدخل:

يلاحظ من تحليل الاستبيان وجود ارتباط بين مكان الاقامة ومستوى الدخل في التجمعات قيد الدراسة، فقد تبين من تحليل اختبار كاي وجود علاقة ذات دلالة احصائية (Chi-Square =85.4، sig=0.000) بين مكان الاقامة ومستوى الدخل، حيث ان 40% من الاسر في الحارة الحديثة دخلها الشهري يتجاوز ال5000 شيقل شهرياً، وقد يعزى ذلك لتلقيهم تحويلات ومساعدات مالية من اقرباء لهم في الخارج بالاضافة للعمل في الوظائف المتاحة لهم في المنطقة، بينما يتقاضى 41% من الاسر في وسط القرية و53% في الحارة القديمة مبالغ تتراوح من 1000–4000 شيقل شهرياً (الجدول1) وهذا ما يدل على المستوى المعيشي المتوسط وقد يعود ذلك لعملهم في الوظائف الحكومية وبعض النشاطات الزراعية ذات الدخل المحدود، علماً بانه لا يُحكم على المنطقة السكنية بمتوسط الدخل الشهري بأنها منطقة غنية او فقيرة وانما يجب مقارنة الدخل مع عدد افراد الاسرة الواحدة، بينما تقل نسبة السكان الذين يتقاضون اقل من 1000 شيقل وهو ما يعتبر تحت خط الفقر، وقد بلغت أعلى نسبة لهم في البلدة القديمة حيث تجاوزت نسبتهم 7% من عينة الدراسة يليها 3% من الاسر في وسط القرية، و0% من الاسر في الحارة الحديثة.

وبمقارنة متوسط الدخل الشهري لرب الاسرة في الاحياء الثلاثة قيد الدراسة نلاحظ ان الحارة الحديثة استحوذت على المرتبة الاولى من حيث ارتفاع نسبة الدخل ويعود ذلك لتلقيهم مساعداتٍ مالية من الخارج واحترافهم المهن التي تدر عليهم دخولا مرتفعة قد تمكن اصحابها من ترك الاحياء القديمة والاقامة في الحارة الحديثة وبالتالي دفع عجلة التنمية العمرانية وبروز ظاهرة التحضر، حيث اظهر تحليل كاي(Chi-Square =247.3، Sig=0.000) وجود علاقة بين الانماط العمرانية ومستوى الدخل، وتأتي الحارة القديمة ووسط القرية في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع مستوى الدخل ويرتبط ذلك بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارسه سكان الحي كالانشغال بالاعمال اليدوية والانشطة الزراعية وبعض الوظائف الحكومية ذات الدخل المحدود.

الجدول(1): مستوى الدخل في الاحياء السكنية لقرى شمال شرق رام الله

مكان الاقامة	اقل 1000 شيقل	4000-1000	5000-4000	اكثر من 5000
الحارة القديمة	%7	%53	%20	%20
الحارة الحديثة	%0	%26	%34	%40
وسط القرية	%3	%41	%32	%24

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر،2016)

مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث المادة المستخدمة في البناء:

تعتبر مادة البناء المستخدمة في تشييد الواجهات الخارجية للمنازل من اكثر الامور التي تتأثر بالوضع المادي للاسرة والمستوى المعيشي لها، وقد اوضحت نتائج التحليل انتشار البناء بالحجر في الحارة الحديثة حيث بلغت نسبة المنازل المشيدة بالحجر 81% وكذلك هو الحال في وسط القرية بينما بلغت نسبة البناء بالحجر الغير مطوب في البلدة القديمة 74%، وكون مادة الحجر هي الاعلى ثمناً والتي توفرت بشكل كبير في جميع الاحياء قيد الدراسة فهي تعكس الوضع الاقتصادي المتميز لهذه المنطقة وقد يعود ايضاً الى انتشار الحجر الجيري بكثرة في منطقة الدراسة، في حين بلغت نسبة المنازل المشيدة بمادة الحجر الاسمنتي في الحارة القديمة 12% وقد يعزى ذلك الى عمر المنطقة السكنية بالاضافة الى الحالة المادية للسكان، يليها 10% من المنازل في الحارة الحديثة و8% من المنازل في وسط القرية، (الشكل 15) بينما تقل نسبة المنازل المعتمدة على الطين والطوب في جميع الاحياء قيد الدراسة. ومن الملاحظ ان مادة البناء بالحجر هي المنتشرة في القرى الشمالية الشرقية ما يدل على المستوى الاقتصادي المتوسط المائل الى الارتفاع وهذه تعتبر من المميزات الحضرية حيث يلجأ السكان للحفاظ على المظهر الجمالي للابنية وهذا الاهتمام بشكل البناء يعطي المدينة المنظر الجميل والشكل الحضري.

الشكل(15):المادة المستخدمة لبناء الواجهات الخارجية في الاحياء السكنية

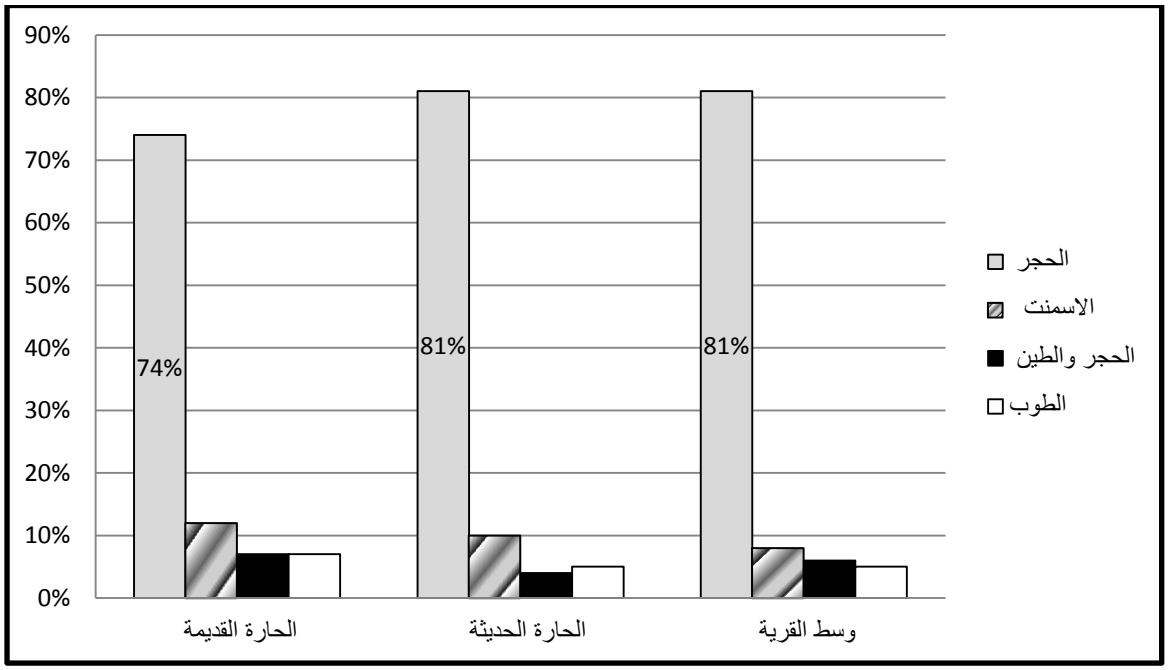

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر،2016)

مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث استخدام الكرميد كمظهر جمالي:

ان استخدام الكرميد كمظهر جمالي في بناء المنازل يعد ظاهرةً جديدة نجدها منتشرةً في المباني الحديثة بشكل يزيد عما سبق، ما يضفي عليها مظهراً حضارياً متميزاً محاكياً للنمط العمراني الغربي الجميل، ويظهرتحليل الاستبيان بأن هناك علاقة بين مكان الاقامة واستخدام الكرميد كمظهر جمالي (Chi-Square =14.5، Sig=0.000)، بحيث تنتشر ظاهرة استخدام الكرميد في الحارة الحديثة بنسبة 63% وهذا ما يرتبط بالوضع المادي للاسرة بالاضافة الى النمط العمراني للمنزل، كما بلغت نسبة استخدام الكرميد في وسط القرية 30% يليها الحارة القديمة بنسبة 1% حيث يلاحظ ان غالبية المباني في هذه المنطقة ذات النمط العمراني القديم والتقليدي والتي تعتبر بعيداً كل البعد عن مظاهر التحضر (الشكل 16)، الا ان هذه الظاهرة متسعة الانتشار في الحارة الحديثة، وهناك توجهات

لزيادة استخدام الكرميد في الكثير من المباني حديثة النشأة. وهذا ما توصل اليه داوود في الدراسة التي اجراها، حيث وجد ان استخدام الكرميد هي ظاهرة قليلة الانتشار في مدينة نابلس وتقتصر على البيوت الحديثة وقيد الانشاء، فقد بلغت نسبة استخدامه في رفيديا 25%وقد يعود ذلك الى ان غالبية سكان القرى الشمالية الشرقية وخاصة ممن عاشوا فترات طويلة في الامريكيتين ودول غرب اوروبا حملوا معهم هذه المظاهر الحضرية وبنوا منازلهم على النمط االعمراني الغربي الجميل (داوود، 2003).

الشكل(16): مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث استخدام الكرميد كمظهر جمالي

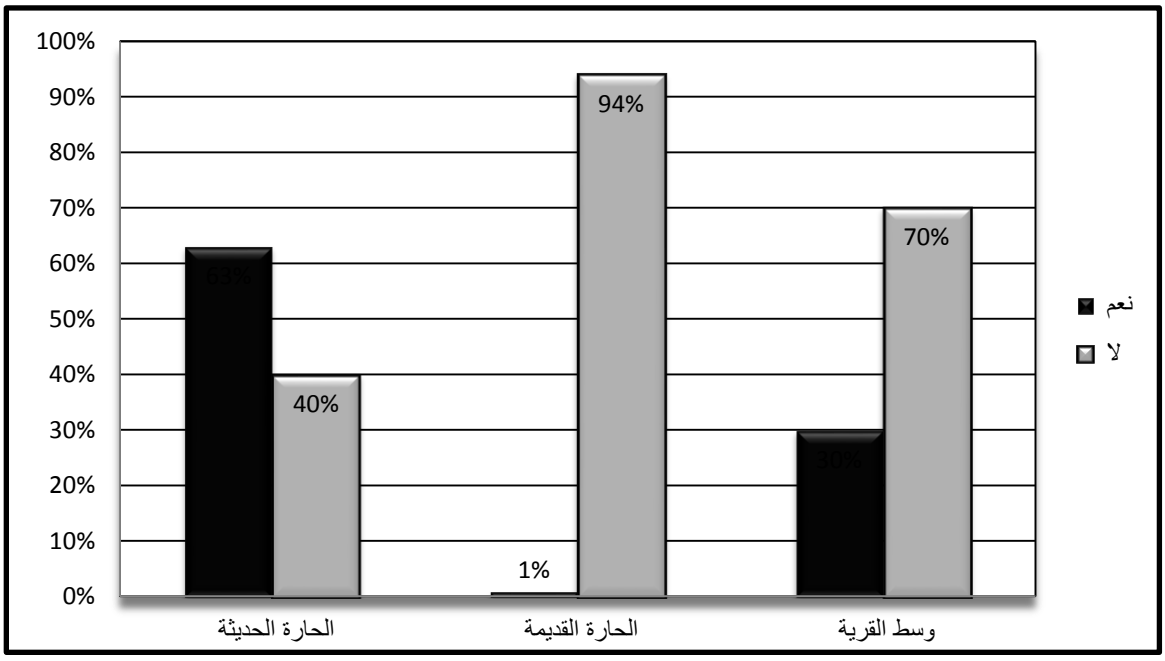

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر، 2016).

مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث ملكية المنزل:

تعتبر ملكية المسكن احد المؤشرات الدالة على المكانة الاقتصادية والاجتماعية للاسرة، وقد ترتبط بشكل اساسي بتحضر المنطقة، فالمناطق التي تنتشر فيها النشاطات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية تزداد رغبة السكان في الهجرة اليها، الا ان ارتفاع اسعار اراضيها تدفعهم للاستئجار في تلك المناطق او الانتقال الى القرى المجاورة حيث انخفاض اسعار الاراضي مقارنةً بالمدينة، ما يساهم في نشاط الحركات العمرانية فيها ويؤدي الى تحضرها، وقد اظهرت النتائج ان غالبية السكان في القرى الشمالية الشرقية يمتلكون مساكنهم التي يقيمون بها، حيث ان ما يقارب 91% من المنازل وسط القرية هي ملكيةٌ خاصة الامر الذي يعكس الوضع المادي الجيد، يليها الحارة القديمة بنسبة 78% في حين ان ما يقارب 67% من المنازل في الحارة الحديثة هي ملكٌ لاصحابها حيث يلاحظ ان غالبية السكان يمتلكون منازلهم التي يسكنون بها وقد يعود ذلك الى الوضع المادي الجيد لدى السكان بالاضافة الى ان اسعار المنازل في تلك المناطق منخفضة بالمقارنة بالمدن، الا ان ظاهرة البيوت المستأجرة ظهرت في الفترات الاخيرة حيث بلغت اعلى نسبة لها في الحارة الحديثة (37%) يليها الحارة القديمة بنسبة 22% ومن ثم وسط القرية بنسبة تزيد عن 9%، (الشكل 17) حيث اصبح الناس يقبلون على الايجار في تلك المناطق نظراً لقربها من مركز المحافظة، ومن الجدير ذكره ان اعلى نسب الايجار كانت في بلدة سلواد حيث وصلت الى حوالي 28% يليها قرية بيتين بنسبة 19% ومن ثم المزرعة الشرقية بنسبة 13% واخيراً دير جرير بنسبة 10%.وقد يرجع السبب في ارتفاع عدد البيوت المستأجرة في بلدة سلواد وبيتين الى توفر معظم الخدمات بالاضافة الى انخفاض اسعار الايجار في تلك المناطق بالمقارنة باسعار البيوت المستأجرة في المدن، وقربها من

مدينة رام الله ما يشجع السكان على الاقامة فيها. وتتشابه هذه النتائج مع النتائج التي توصل اليها عبد الله نصر فقد وجد ان غالبية سكان مدينة طولكرم يمتلكون منازلهم حيث وصلت نسبة الملكية الخاصة للمنزل 47.9% يليها نسبة البيوت المستاجرة 32.6% وقد يعود ذلك لارتفاع اسعار الاراضي في المناطق المتحضرة وارتفاع تكلفة بناء المساكن (نصر، 2003).

الشكل17: مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث ملكية المنزل

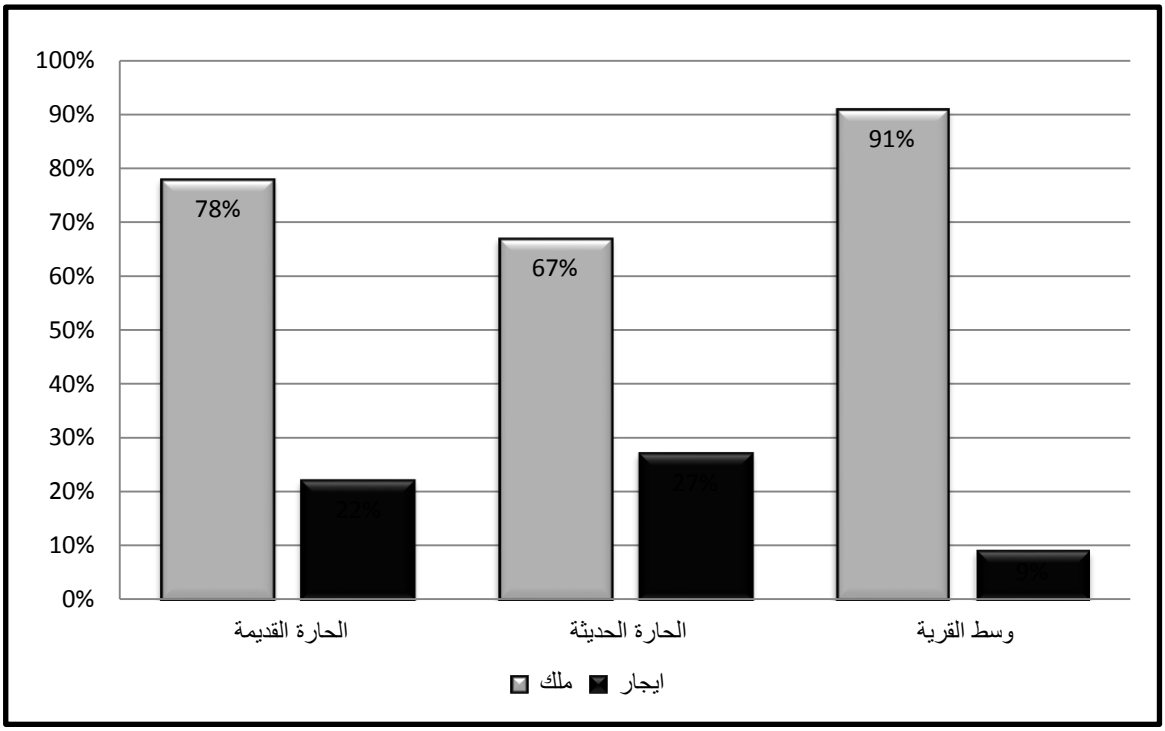

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر، 2016)

مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث نمط العمران السائد:

اظهرت نتائج التحليل ان اكثر المباني انتشاراً في القرى الشمالية الشرقية هي من نوع "الدار"، وهو مبنى معد اصلاً لسكن عائلة واحدة او اكثر وقد تتكون من طابق واحد او طابقين تشغلهما اسرة واحدة، حيث يتضح من(الشكل18) ان 83% من مساكن الحارة القديمة هي عبارة عن دار نظراً

لقدم عمر المسكن بالاضافة الى الحالة المادية للاسرة، يليها 80% من المساكن في وسط القرية ومن ثم 46% في الحارة الحديثة، وقد بدأت في الفترات الاخيرة تظهر انماط عمرانية جديدة تدل على ارتفاع مستوى المعيشة في المنطقة، حيث بدأت العمارات الضخمة والفلل بالظهور والتي بلغت اعلى نسبها في الحارة الحديثة 40% يليها وسط القرية بنسبة 5% (Chi-Square =247.3، Sig=0.000)، وقد تشابهت هذه النتائج مع النتائج التي توصل اليها الفاضلي في دراسته للخصائص الحضرية في الريف الاماراتي، حيث اشار الى ارتفاع عدد الفيلات في منطقة الدراسة من 1384 فيلا عام 1980 الى 3427 فيلا عام 1985، واشار الى ان ازدياد اعداد المنازل الحديثة في المنطقة يساهم بشكل كبير في تطور الحياة الريفية وجعلها توازي في تحضرها وتطورها الاقتصادي المدن المتحضرة (الفاضلي، 1995)، وبالمقارنة بين الاحياء الثلاث نلاحظ انتشار الابنية الحديثة المشيدة على الطراز الغربي في الحارة الحديثة وهذا ما اضفى بعض الخصائص الحضرية على القرى الشمالية الشرقية، حيث يشكل هذه النمط بعدا حضاريا يحمل خصائص مادية للمكان تمثله في النسيج الحضري، ونرى عكس ذلك في الحارة القديمة حيث الفوضى والاهمال في البنية العمرانية ما يسيء لشكلها الحضري، فبدأ سكان تلك المنطقة بالامتداد الحديث خارج حدود البلدة القديمة لتلبية متطلبات الحياة الحديثة، فبدأو بتوسيع الشوارع التي تتلائم ووسائل النقل الحديثة وزودوها بالمراكز الترفيهية، وانشأوا المنازل الحديثة المشيدة على الطراز المعماري العصري واهتموا باستقلالية المسكن وخصوصيته وامكانية التوسع الحر في مساحته الامر الذي ساهم في عملية تحضر الريف.

الشكل(18): مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث نمط العمران:

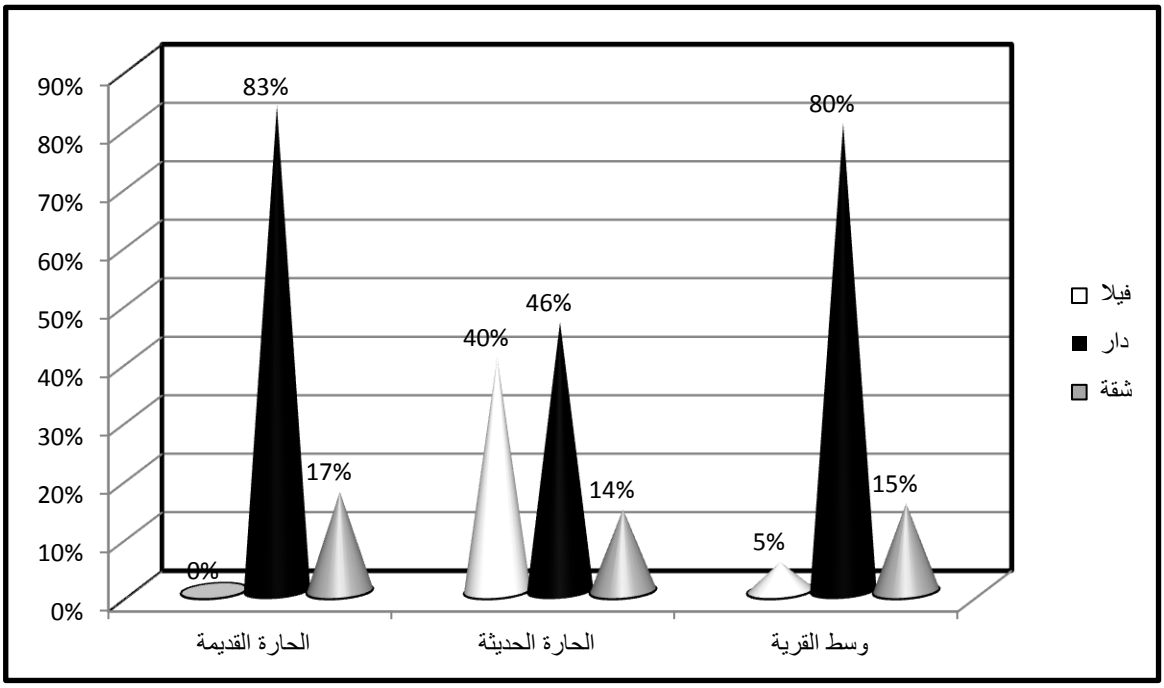

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر،2016)

مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث الخدمات الواصلة للاحياء:

يعد توفر الخدمات ضرورة من ضرورات الحياة داخل المسكن وقد يصبح الحصول عليها مؤشراً وانعكاساً للاوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان في القرى الشمالية الشرقية، كما ان توفرها يعتبر احد المؤشرات الدالة على مدى تكيف واستجابة السكان لخصائص الثقافة الحضرية وتأثرهم بنمط الحياة في المدن، وقد اوضحت الدراسة ان عدد المساكن الموصولة بالكهرباء في وسط القرية 95% يليها الحارة القديمة بنسبة 87% ومن ثم الحارة الحديثة بنسبة تزيد عن 82%، حيث ان غالبية المساكن في جميع الاحياء موصولة بالكهرباء نظراً لسعي الشبكة العامة لمحافظة القدس بتزويد جميع المدن والقرى الفلسطينية بالكهرباء، اما بالنسبة لمصادر المياه فقد بلغ عدد المساكن الموصولة

بالشبكة العامة التابعة لمحافظة القدس في الحارة الحديثة حوالي 79% وكذلك هو الحال في وسط القرية، بينما بلغت نسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه العامة التابعة لمحافظة القدس في الحارة القديمة 92%.ومن هنا نلاحظ ان النسبة الاكبر من السكان يحصلون على الخدمات المختلفة الامر الذي يوفر لهم مستلزمات الحياة الضرورية ويكسب المنطقة مميزات حضرية (الشكل 19).

الشكل(19): مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث مصادر الكهرباء المتوفرة في المنزل

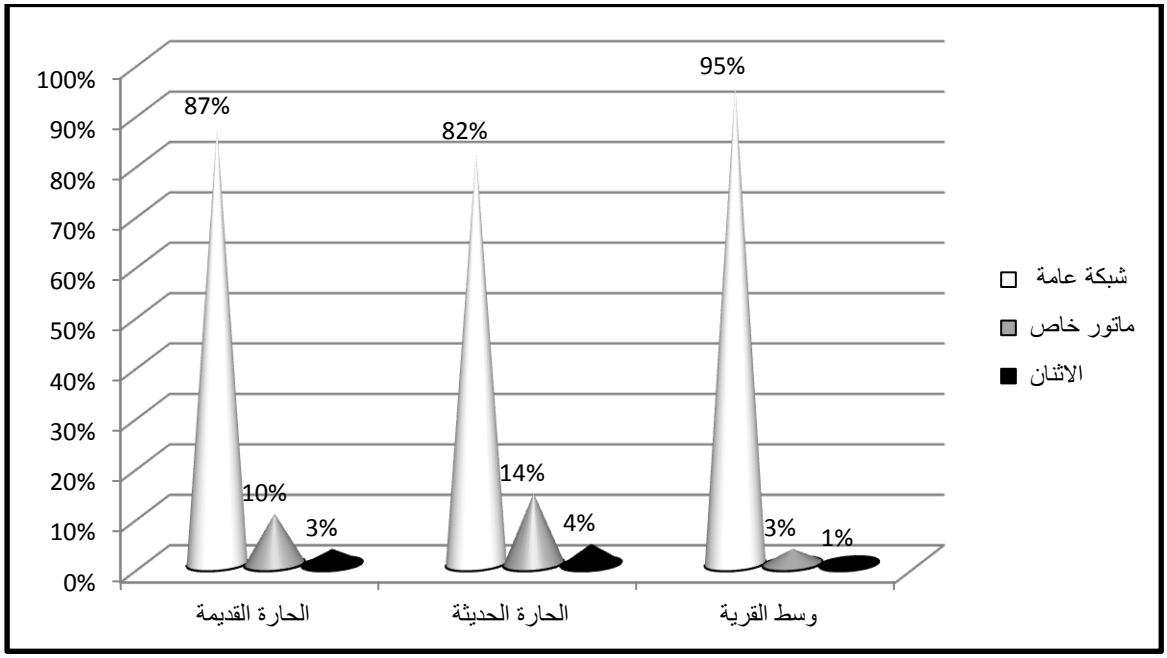

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر، 2016)

مقارنة ين الاحياء السكنية من حيث وصول خدمات النظافة للحي:

من اجل الحفاظ على بيئةٍ صحية ومنعاً لانتشار الاوبئة، لا بد من توفر حاويات القمامة داخل الحي السكني وبشكل يخدم جميع السكان، ويعتبر توفرها احد المؤشرات للنمو الحضري في المنطقة، حيث اظهرت النتائج ان ما نسبته 92% من المساكن في وسط القرية و87% في الحارة القديمة و86% في الحارة الحديثة تتوفر فيها خدمات النظافة المقدمة من قبل البلديات في المنطقة بشكل كامل، ما يدل على حرص

البلديات على تحضر المنطقة والحفاظ على البيئة الصحية لها، في حين بلغ عدد المساكن التي لا تتوفر فيها خدمات النظافة اعلى نسبها في الحارة الحديثة حيث وصلت الى حوالي 14% وقد يعود ذلك الى حداثة المنطقة او الى الموقع الجغرافي للمساكن الحديثة المقامة على مناطق جبلية مرتفعة بحيث يصعب وصول خدمات النظافة اليها، يليها الحارة القديمة بنسبة 13% ومن ثم وسط القرية بنسبة وصلت الى حوالي 8%، (لشكل 20) فمن الملاحظ ان حاويات القمامة تنتشر في المناطق قيد الدراسة بما فيها الحارة القديمة بما يكفل تلبية احتياجات السكان المختلفة.

الشكل(20): مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث توفر خدمات النظافة

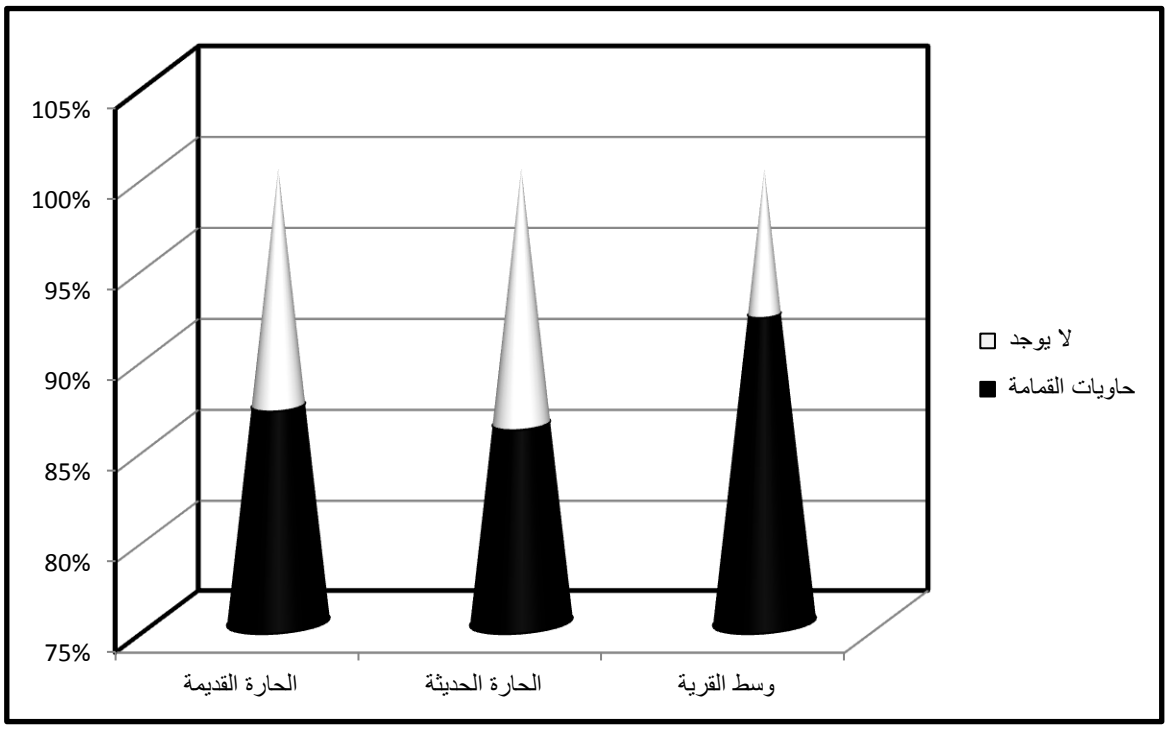

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر، 2016)

مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث اتساع الشوارع داخل الحي:

اوضحت النتائج ان هناك اختلافاً في اتساع الشوارع داخل الاحياء السكنية في القرى الشمالية الشرقية، فقد يكون متسعاً او متوسط الاتساع او ضيق بحيث لا يكفي لمرور سيارة واحدة ودون وجود رصيف للمشاة، ومن تحليل الاستبيان تبين ان 50% من الشوارع في الحارة القديمة تتميز بأزقتها الضيقة بفضل تصميمها القديم الذي لم يراعِ وجود طرق المواصلات عند انشاء هذه الاحياء، وان وجدت فهي عبارة عن ممرات متعرجة وضيقة دون وجود رصيفٍ للمشاه وذلك نظراً لقدم المنطقة، فمقايس الشوارع والطرقات في الحارة القديمة لا تتناسب مع متطلبات ومعطيات العصر الحديث التي تشكل ضرورة من ضروریاته وهي غير مهيأة لاستعمالات وسائل النقل المختلفة، الا ان البلدة الحديثة صُممت شوارعها على اسس حديثة مراعيةً التطور ومضفية على المنطقة خصائص حضرية وجمالية حيث ان 54% من الشوارع في الحارة الحديثة متسعة ومعبدة ما يوفر حرية الحركة لوسائل النقل المختلفة، ومن الجدير بالذكر ان مساحة الشوارع ترتبط بعمر المنطقة التي وجدت فيها، حيث وجد حديثاً قوانين تحكم المسافة التي يجب ان يبتعدها المبنى عن الشارع ما يحافظ على اتساعه، فيما اشارت النتائج الى ان 61% من الشوارع هي متوسطة الاتساع في وسط القرية.(الشكل 21)، اي ان هناك علاقة بين مكان الاقامة واتساع الشوارع حيث ان (Chi-Square=8.586؛sig=0.01).

الشكل(21): مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث اتساع الشوارع

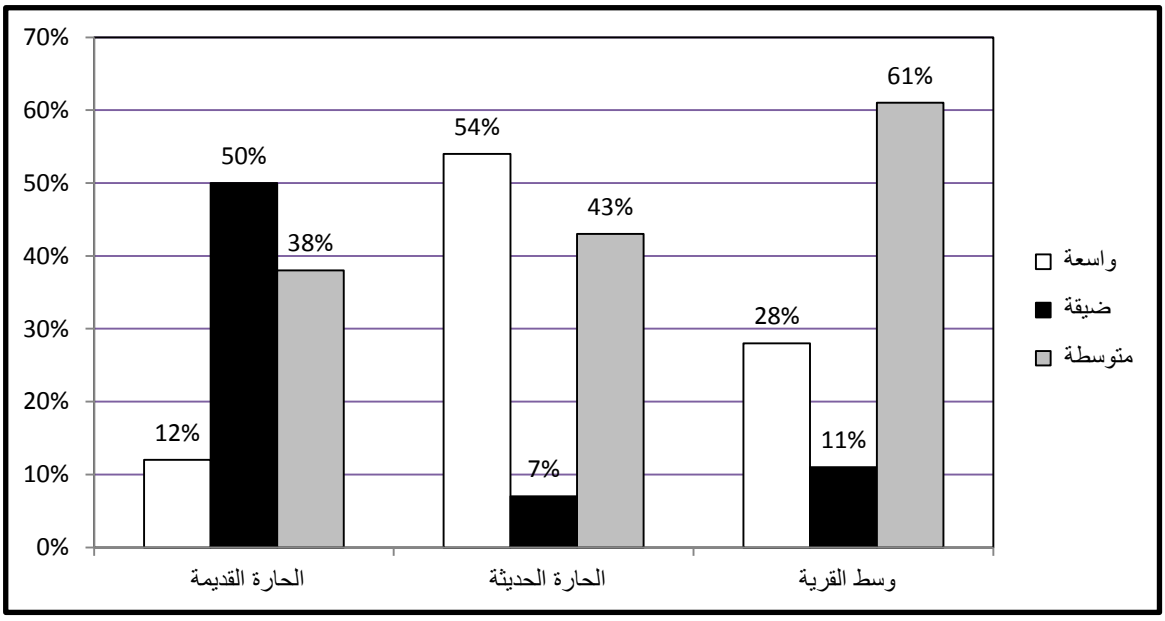

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر،2016)

مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث وجود الارصفة على جوانب الحي:

حيث يقصد بذلك وجود مناطق على اطراف الشوارع يسمح فيها للمشاة بحرية الحركة اثناء سير وسائل النقل ويرتبط وجودها بحداثة المنطقة وتنظيمها او قدمها، حيث اشارت النتائج لوجود علاقة بين مكان الاقامة ووجود الارصفة (26.6=Chi-Square) وان (0.00 =Sig) فقد اشارت نتائج التحليل الى ان النسبة الاكبر من شوارع الحارة الحديثة تتمتع بوجود ارصفة على جوانب الشوارع اذ بلغت ما نسبته 70% تليها وسط القرية بنسبة 62% ومن ثم الحارة القديمة بنسبة 37% نظراً لقدم المنطقة (الشكل 22)، فمن الملاحظ ان التصميم الحديث للبلدة الحديثة راعى وجود ارصفة للمشاه على جوانب الشوارع ما اضفى على المنطقة منظراً حضرياً وهذا ما تفتقر اليه البلدة القديمة في القرى الشمالية الشرقية، فالمظهر العام لازقتها وشوارعها بعيد كل البعد عن المظاهر الحضرية. وقد

تشابهت هذه النتائج مع النتائج التي توصلت اليها خيرية يحيى حيث وجدت ان النسبة الاكبر من الشوارع في منطقة رفيديا تتمتع بوجود ارصفة على جوانب الشوارع اذ تبلغ 100% ما اضفى على المنطقة مظهراً حضرياً، في حين بلغت نسبة عدم وجودها في راس العين 70% و100% في حارة قريوت نظرا لقدم المنطقة (يحيى، 2001).

الشكل(22): مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث وجود الارصفة

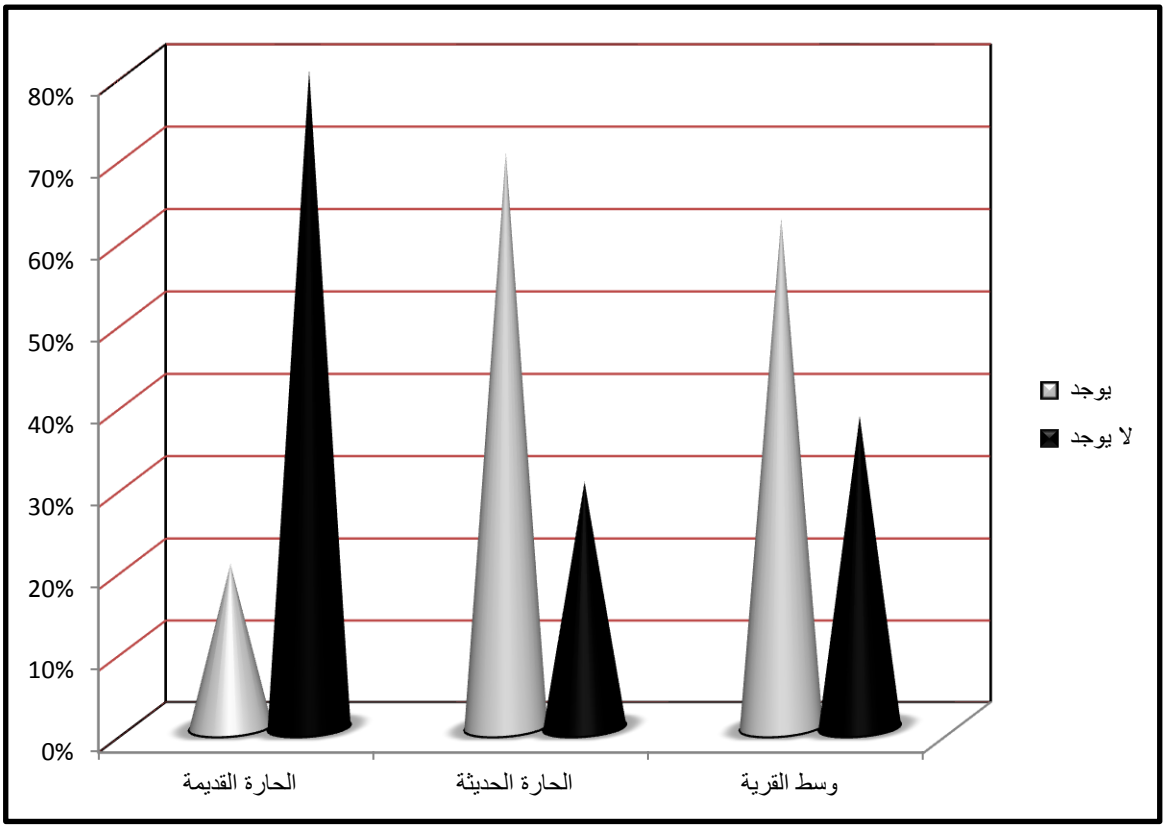

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر، 2016)

مقارنة بين الاحياء السكنية من حيث توفر المواصلات في الحي:

يعتبر توفر خدمات المواصلات من اهم الدلائل والمؤشرات على تحضر المنطقة، حيث تتوفر في القرى الشمالية الشرقية بشكل دائم ما يساعد على تلبية احتياجات السكان المختلفة، فقبل فترة وجيزة

كانت وسائل النقل في تلك المناطق تتوفر في فترات محددة امتدت من الفترة الصباحية وحتى الساعة الرابعة عصراً ما شكل صعوبةً بالغة لدى السكان في ايجاد وسائل النقل بعد هذه الفترة لتلبية احتياجاتهم الا ان هذا الوضع قد تغير واصبحت وسائل النقل على مدار الساعة ما اضفى على المنطقة نسيجاً حضرياً، فقد اظهرت النتائج (Chi-Square =172.0، Sig=0.000) وجود علاقة بين مكان الاقامة وتوفر وسائل النقل والمواصلات، حيث تتوفر خدمات المواصلات العامة المنتظمة في الحارة الحديثة بنسبة 70% تليها وسط القرية بنسبة 60% ومن الجدير بالذكر ان ضيق الشوارع في الحارة القديمة لا يسمح لوسائل النقل المختلفة بالحركة فيها ما يدفع السكان للذهاب الى مشارف الحارة الحديثة او وسط القرية لاستخدام وسائل النقل (الشكل 23) وقد تشابهت هذه النتائج مع النتائج التي توصلت اليها رانية طه حيث وجدت ان 60% من المنازل في البلدة القديمة في نابلس لا تستطيع وسائل المواصلات الوصول اليها بسهولة نظراً لضيق ازقتها ما يعيق قدرة السكان على تلبية احتياجاتها المختلفة (طه، 2010).

الشكل(23): توفر المواصلات في الاحياء السكنية في القرى الشمالية الشرقية

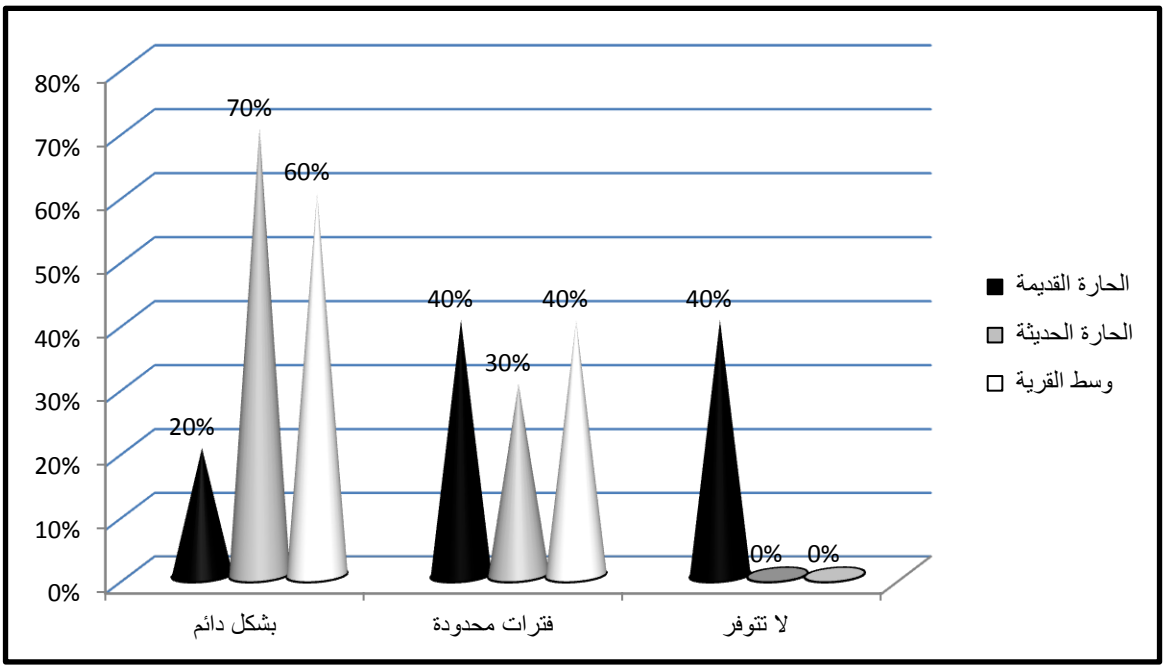

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر، 2016)

خُلاصة التحليل:

لقد ساهمت التغيرات الجذرية في الانماط العمرانية للمساكن في القرى الشمالية الشرقية خاصةً فيما يتعلق بتطور اساليب وجودة البناء وطبيعة المساكن وشكلها بالاضافة الى تزويده بمختلف الخدمات والبنية التحتية في بروز بعض السمات الحضرية في المنطقة وكان ذلك نتيجةً للتحولات الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة. وقد اثبتت النتائج ان هناك تأثير واضح للحالة المادية على الخصائص العمرانية، فالحالة المادية المتدنية للاسر التي تقييم في الحارة القديمة في القرى الشمالية الشرقية جعلتها ذات نسيج عمراني تقليدي، تتميز ببيوتها المتراصة وازقتها الضيقة وقلة مرافقها العامة وعدم توفر طرق المواصلات بفضل تصميمها القديم ما افقدها شكلها الحضري، ونتيجةً للتطور الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة اتجه السكان للامتداد العمراني الحديث خارج حدود البلدةِ القديمة كإستجابةً لمتطلبات واحتياجات السكان المتغيرة ومتطلبات الحياة الحديثة، فقاموا بتوسيع الشوارع التي تتكيف ووسائل النقل الحديثة وقاموا بتزويدها بالاماكن الترفيهية والمدارس الجديدة وشيدوا المنازل الحديثة على الظراز المعماري الغربي، وحرصوا على استقلالية المنزل وخصوصيته ناهيك عن تزويدها بمختلف الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية، ما اضفى على القرى الشمالية الشرقية مظهراً حضارياً متميزاً ساهم في زيادة وتيرة التحضر الريفي.

2.5.1 رصد التغيرات في مساحة المناطق المبنية في القرى الشمالية الشرقية لعام 1942-2015:

ساهمت التحولات الديموغرافية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها منطقة الدراسة خلال السنوات الاخيرة في احداث توسعٍ عمرانيٍ كبير قياساً لما كانت عليه سابقاً، فقد بدأت المساكن الحديثة تمتد خارج حدود البلدةِ القديمة بمحاذاة الطرق الرئيسية المؤدية لمدينة رام الله بعد ان كانت عبارة عن قرى صغيرة متباعدة ضمن مساحة عمرانية محدودة، لكنها الآن تطورت وإمتدت عمرانياً بشكل عشوائي وغير منتظم واصبحت اشبه بالمراكز الحضرية، ويظهر (الشكل24) التطور العمراني الذي حصل في منطقة الدراسة.

الشكل(24): تطور المساحات العمرانية في منطقة الدراسة للأعوام(1942-2000-2015)

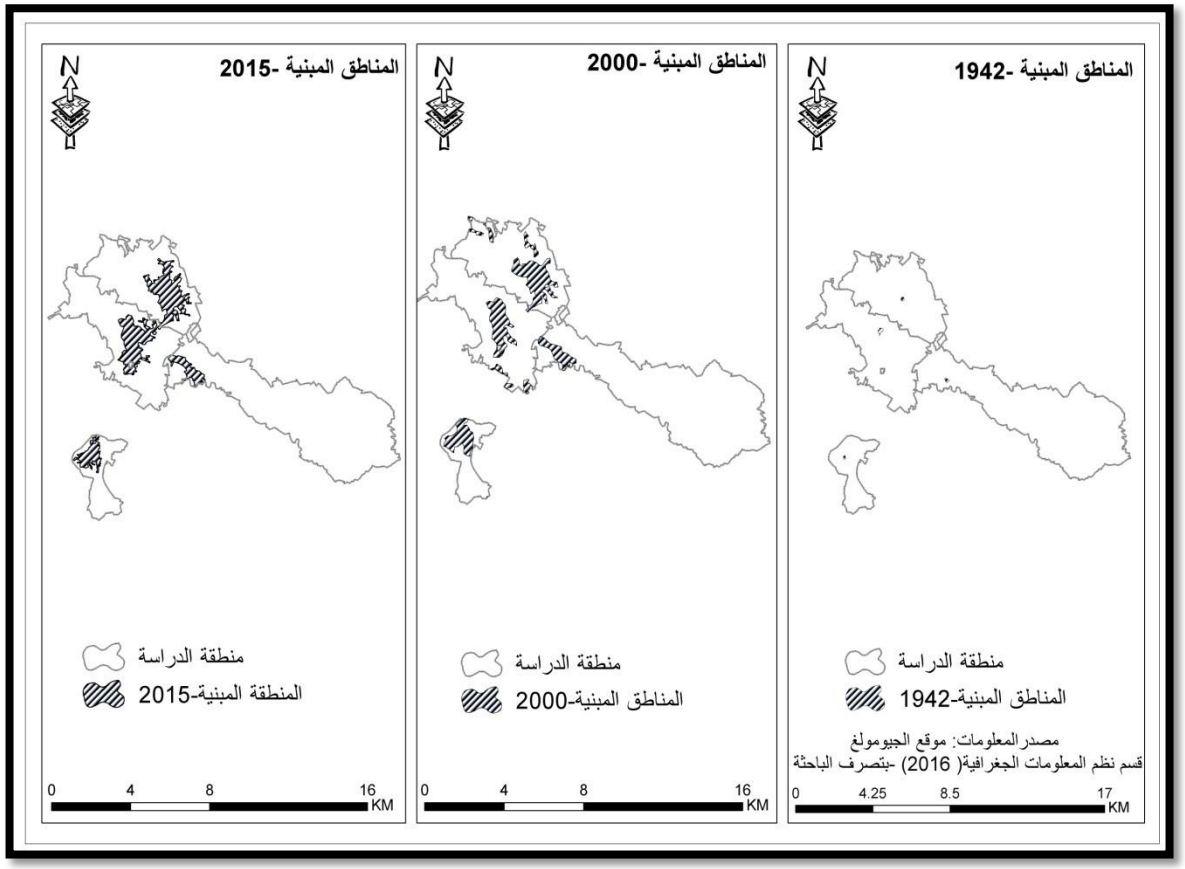

ومن خلال تتبع الصور الجوية للقرى الشمالية الشرقية تبين ان منطقة الدراسة كانت عبارة عن اراضي زراعية، مزروعة بمختلف المحاصيل والاشجار المثمرة، كما انتشرت على مساحةٍ كبيرةٍ منها الاراضي الرعوية والمناطق المفتوحة، ولم تشكل المناطق المبنية سوى مساحاتٍ قليلةٍ جداً وهذا ما نلاحظه في خريطة استعمالات الاراضي لعام 1942 (الشكل25)، وقد تميزت منطقة الدراسة ايضاً في هذه الفترة بإحتوائها على أعدادٍ سكانيةٍ قليلة والتي لم تتجاوزِ ال5080 نسمة في جميع المناطق قيد الدراسة (شراب،1987)، وهذا ما يدل على ان المنطقة وحتى هذه الفترة اعُتبرت قرى صغيرة ولم تبرز فيها مظاهر التحضر، وبقيت منطقة الدراسة على هذا الحال حتى عام 1948.

الشكل25: استعمالات الاراضي لمنطقة الدراسة لعام 1942

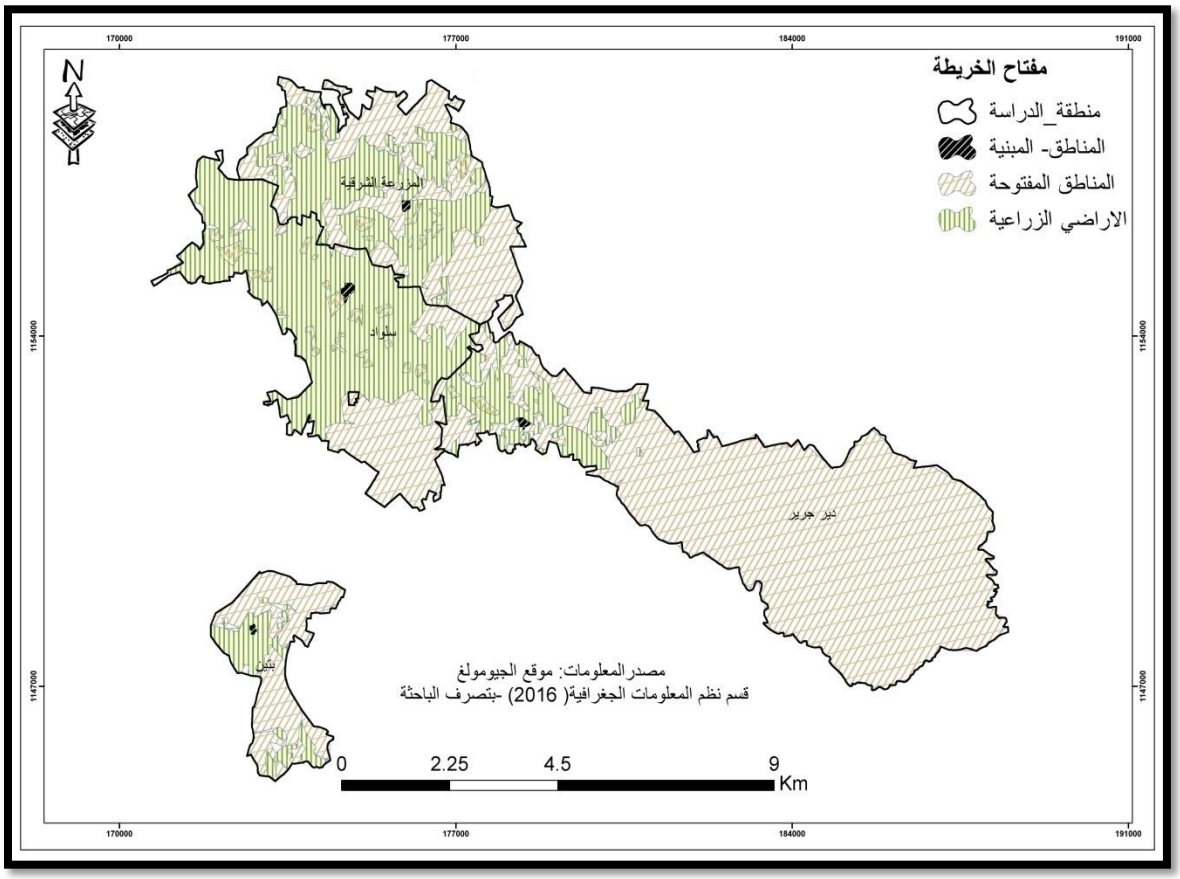

الا ان هذه الصورة اخذت تتغير تدريجياً خاصة بعد عام 1948، فبعد هذا التاريخ شهدت المنطقة ازدياداً في اعداد المباني وتطوراً في المساحات العمرانية (الشكل 26)، وامتد العمران ليصل الى مناطق بعيدة عن وسط البلدة متجهةً نحو اتصال القرى ببعضها البعض عمرانياً، والذي بَدأ يزحف نحو المناطق المفتوحة والاراضي الزراعية ويُحدث نوعاً من التحولات الحضرية في المنطقة.

الشكل(26): صورة جوية لمنطقة الدراسة لعام 1997

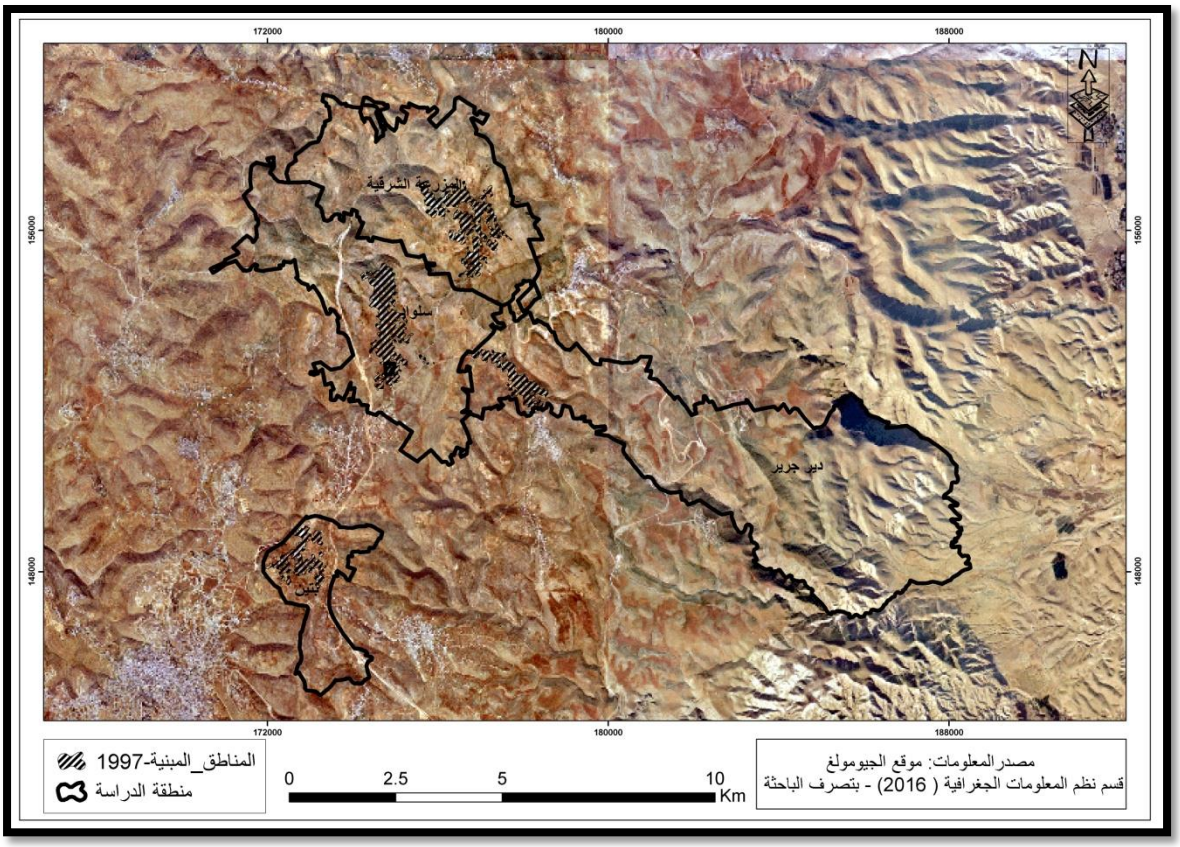

ويظهر من الصورة الجوية السابقة ان مساحة المناطق المبنية اخذت بالاتساع مقارنةً مع ما كانت عليه سابقاً عام 1942، وقد يرجع ذلك الى عدة اسباب لعل اهمها التحولات الديموغرافية التي تعرضت لها المنطقة بعد حربي النكبة والنكسة التي شنتها العصابات الصهيونية للسيطرة على الاراضي الفلسطينية، ففي عام 1948 ازداد اعداد السكان في القرى الشمالية الشرقية نظراً لعودة

أعداد كبيرة من اهالي منطقة الدراسة الذين كانوا يقيمون في حيفا والناصرة الى قراهم، بعد ان وضع الاحتلال يده على المناطق التي هاجروا اليها، ولكنهم وجدوا صعوبةً في الحصول على فرص عمل تمكنهم من العيش في قراهم خاصةً بعد ان وجدوا اراضيهم الزراعية قد أُهملت، ما دفعهم للهجرة الى اماكن اخرى (كالكويت والتي نشطت في مطلع الخمسينات، والامريكيتين)، بحثاً عن العمل وطلباً للرزق، ورغم ازدياد اعداد السكان الا ان منطقة الدراسة حتى عام 1960 لم تشهدْ تطوراً عمرانية كبيراً؛ نظراً للازمة الاقتصادية التي شهدتها المنطقة والتي انعكست على نشاط الحركات العمرانية في القرى الشمالية الشرقية، وبعد وقوع حرب النكسة عام 1967 ازدادت الاوضاع الاقتصادية سوءا في المنطقة، ما دفع المئات من اهالي القرى الشمالية الشرقية للهجرة الى الخارج، ومنذ هذه الفترة وحتى يومنا هذا نشطت حركات الهجرة الخارجية لاهالي منطقة الدراسة حتى اصبحت سمةً ملازمةً لاهالي القرى الشمالية الشرقية، وبدأ المغتربين بإرسال التحويلات المالية الى اهاليهم والتي ساهمت فيما بعد بدفع عجلة التنمية العمرانية والاقتصادية في المنطقة وبروز ظاهرة التحضر في القرى الشمالية الشرقية (فارس، 2008)، في المقابل شهدت هذه القرى هجرة السكان اليها من المدن والقرى الفلسطينية المحتلة بعد حرب النكسة، والتي كانت احدى نتائجها انشاء بعض المخيمات لاستيعاب اللاجئين الوافدين اليها كمخيم سلواد للاجئين او ما يسمى "بمخيم غزة" ما ادى الى نشاط الحركات العمرانية في المنطقة، وكان لذلك انعكاساتٌ سلبية على مختلف الاستعمالات والتي ادت فيما بعد لاحداث التحولات الحضرية، فمن الجدير بالذكر ان هذا المخيم اقيم على اراضٍ سهلية منبسطة (الشكل27) أُعتبرتْ حتى منتصف السبعينيات سلة الغذاء الرئيسية لسكان البلدة، فقد اعتادوا على زراعته بالقمح وبعض انواع الحبوب الاخرى بالاضافة الى بعض انواع الخضراوات (الطويل،

2016)، الا أن التهم العمران جزءاً من اراضيه السهلية واصبح منطقةً حيوية للامتداد العمراني رغم تجمع مياه الامطار فيه في فصل الشتاء، حيث تغمر الامطار مساحاتٍ واسعة من اراضيه يصل ارتفاعها من 20–30سم ما دفع السكان لانشاء عبارة لتصريف المياه وبالتالي اتاحة الفرصة للسكان بالانتفاع منه مادياً واستغلاله في اقامة المنشآت السكنية.

الشكل(27): صورة جوية لمخيم سلواد "مخيم غزة" لعام 1997

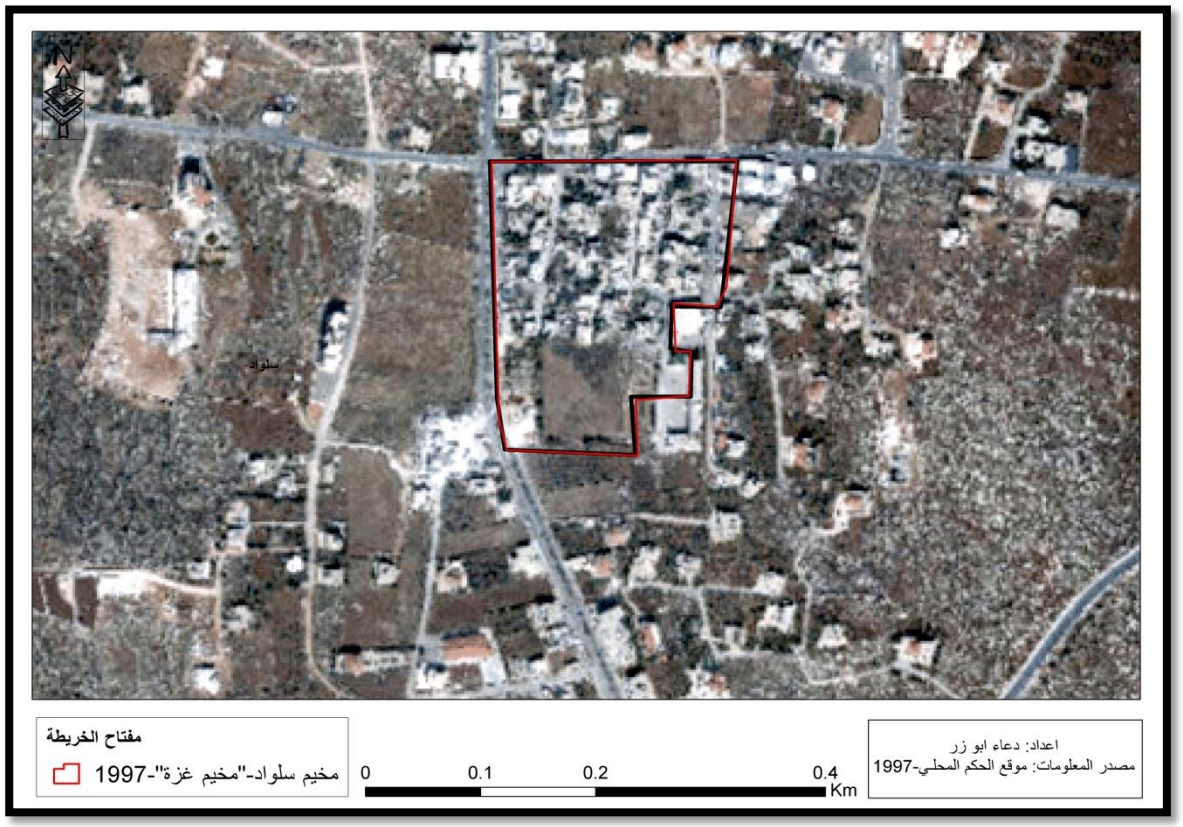

وبعد عام 1997 استمرت مساحة المناطق المبنية بالاتساع (الشكل 28) وقد يعود ذلك للتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة في السنوات الاخيرة خاصةً بعد توقيع اتفاقية اوسلو وعودة السلطة الفلسطينة واتخاذها من مدينة رام الله عاصمةً سياسية، ما ادى الى احداث التحولات الحضرية في القرى الشمالية الشرقية، فمن ناحية تعتبر هذه القرى ذات موقع مناسب نظراً لقربها من مدينة رام الله،

الامر الذي جعلها مركزاً لكثير من المصالح التجارية وفرصةً جيدة لاستثمار الاموال لصالح البناء السكني. كما انضم لسكان القرى الشمالية الشرقية مئات الاشخاص الذين استأجروا منازل لهم فيها لموقعها المريح وانخفاض اسعار اراضيها مقارنةً مع مركز المحافظة. والناظر الى الصورة الجوية لعام 2015 يلاحظ ان المناطق العمرانية اخذت تمتد بمحاذاة الجهة الجنوبية الواصلة الى مدينة رام الله والبيرة، كما اخذت منطقة الدراسة منحنى جديداً حيث امتدت بلدة سلواد نحو الجهة الشمالية الشرقية متصلةً بالمزرعة الشرقية وامتدت قرية دير جرير عمرانياً لتتصل ببلدة سلواد من الجهة الشمالية الغربية، وامتدت قرية بيتين نحو الجهة الشمالية الشرقية لتتصل بعين يبرود والقرى الاخرى المجاورة لها، الا ان الواقع السياسي الذي فرضته اتفاقية اوسلو حال دون استمرار التوسع العمراني للقرى بإتجاه بعضها البعض (شوخة، 2016).

الشكل(28): صورة جوية لمنطقة الدراسة لعام 2015

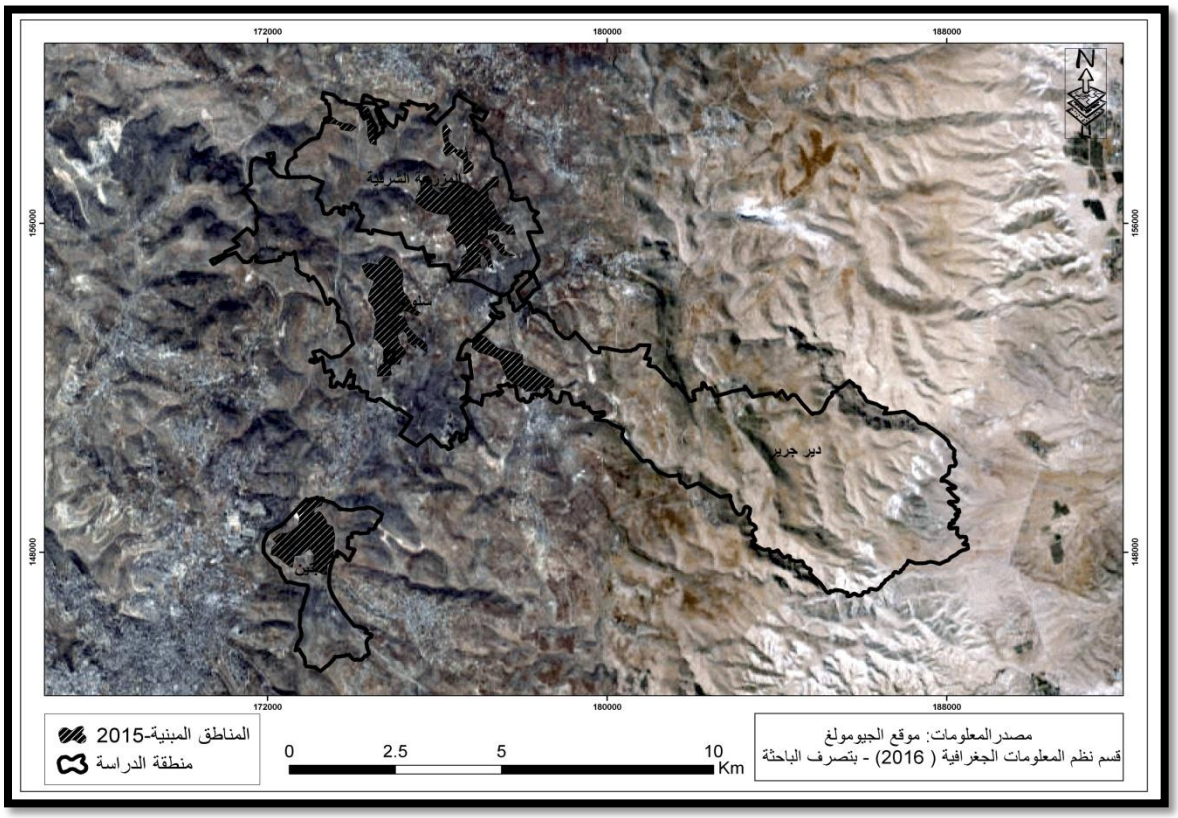

كما لعبت العائدات من المهجر دوراً رئيسياً في إحداث التحولات الاقتصادية وتوسع المساحات العمرانية وبروز ظاهرة التحضر في القرى الشمالية الشرقية، فقد ساهمت تحويلات المغتربين في تحريك كافة القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع البناء الذي حاز على القسم الاكبر من استثمارات المهاجرين، وساهمت الى حد كبير في ازدياد اعداد مؤسسات القطاع الخاص والمحال التجارية والمناطق الصناعية (الشكل 29)، فقد ازدادت اعداد المنشأت الصناعية والتجارية في التجمعات قيد الدراسة من 1107 منشأة عام 2009 الى حوالي 1250 منشأة عام 2012، كل ذلك ساهم في نشاط الحركات العمرانية وبروز ظاهرة التحضر في القرى الشمالية الشرقية (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2012).

الشكل(29): المنشأت التجارية والصناعية في منطقة الدراسة لعام 2009-2012

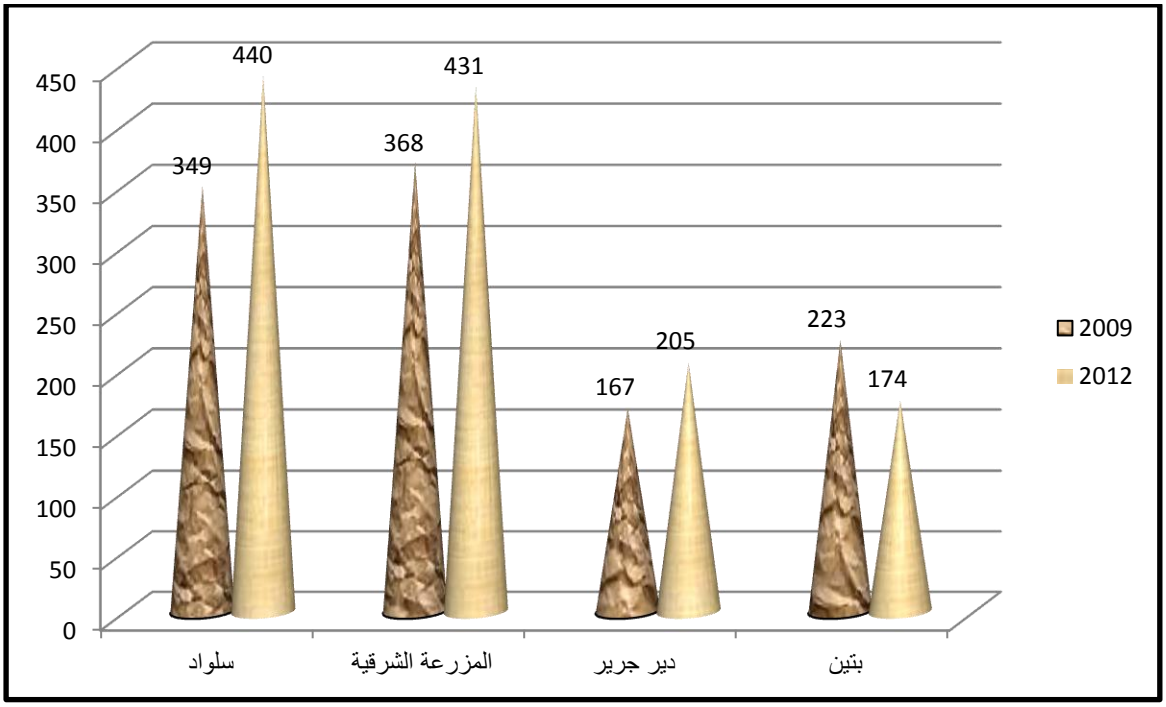

(المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2012)

كما ساهمت اموال المغتربين في تطوير مختلف الخدمات التعليمية والصحية، فعلى سبيل المثال تم انشاء مستشفى سلواد الحكومي لخدمة اهالي البلدة وسكان القرى المجاورة وتم تمويل المشروع بأموال المغتربين (الطويل، 2016)، كما تم انشاء المؤسسات التعليمة وافتتاح العديد من المدارس الحديثة والمراكز الثقافية في المنطقة، بالاضافة لانشاء الاحياء السكنية الحديثة، كما ان التطور الاقتصادي ادى الى تطور الخدمات الادارية للقرى ونشاط الحركات التجارية، وتطور شبكات الطرق وبخاصة الشوارع الرئيسة وذلك ضمن المشاريع التطويرية التي قامت بها البلديات والمجالس المحلية في القرى الشمالية الشرقية، بالاضافة الى انشاء العديد من المصانع الامر الذي ساهم في بروز التحولات الحضرية في المنطقة (فالح، 2016).

كما ان ما شهدته منطقة الدراسة من تطورٍ في اعداد السكان ساهم الى حدٍ كبير في توسع المساحات العمرانية، (الشكل 30) وزدياد اعداد السكان بالمقارنة مع المساحة الاجمالية للمنطقة ادى الى ارتفاع الكثافة السكانية في القرى الشمالية الشرقية من عام 1945 الى عام 2015 (الشكل 31)، فقد شكلت الكثافة السكانية في منطقة الدراسة عام 1945 ما يقارب 69.4 نسمة/كم^2 حيث يلاحظ ان الكثافة السكانية لهذه الفترة كانت متوسطة، في حين ارتفعت الكثافة السكانية عام 1997 لتصل الى حوالي 191 نسمة/كم^2، واستمرت الكثافة السكانية بالارتفاع لتصل الى حوالي 299.7 نسمة/كم^2 عام 2015 حيث صُنفت الكثافة السكانية في هذه الفترة بالمرتفعة، بناءً على المعايير الموضوعة لتصنيف الكثافة السكانية في العالم، والتي تعتبر ان المناطق التي تزيد فيها الكثافة السكانية عن 60 نسمة/كم^2 تصنف ضمن الكثافة السكانية المتوسطة، والتي تزيد عن 100 نسمة/كم^2 تصنف ضمن الكثافة السكانية المرتفعة.

الشكل(31): التوزيع الجغرافي لأعداد السكان في منطقة الدراسة لعام 1997–2014

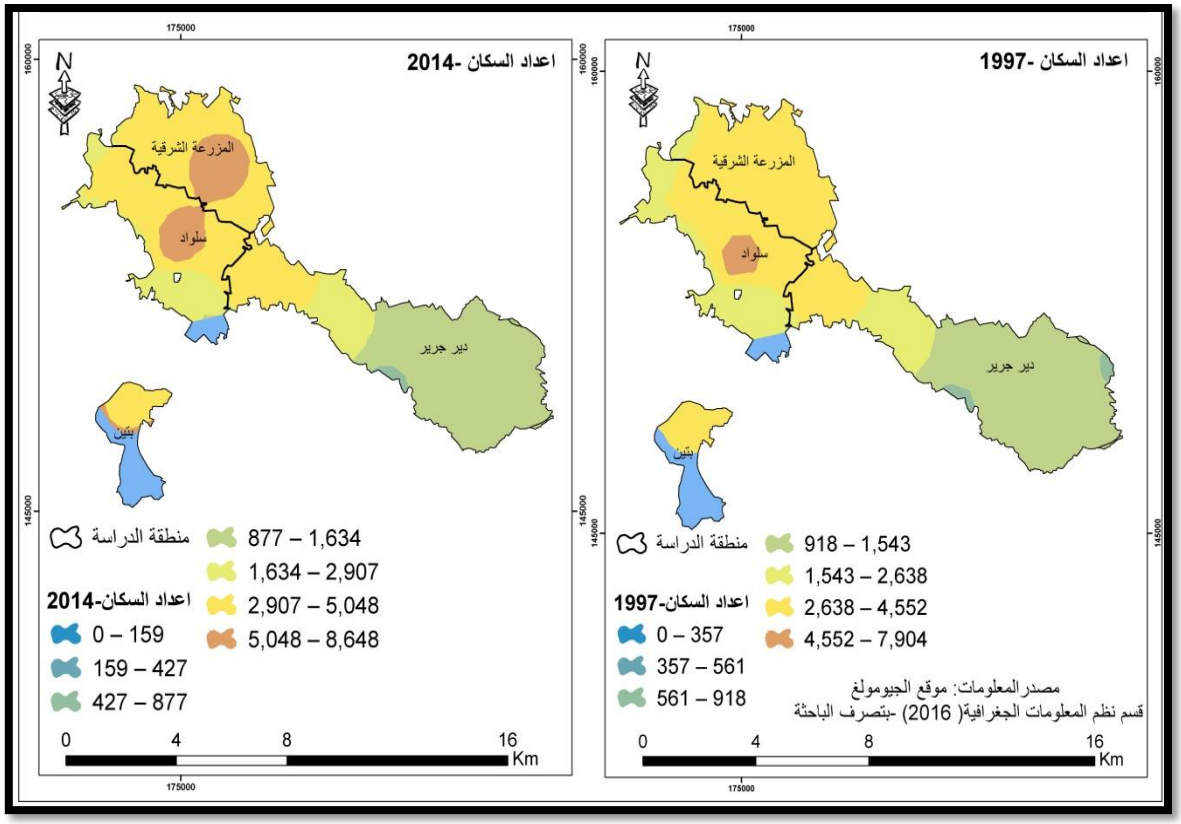

الشكل(32): الكثافة السكانية في منطقة الدراسة (نسمة/كم^2) لعام 1945–1995–2015

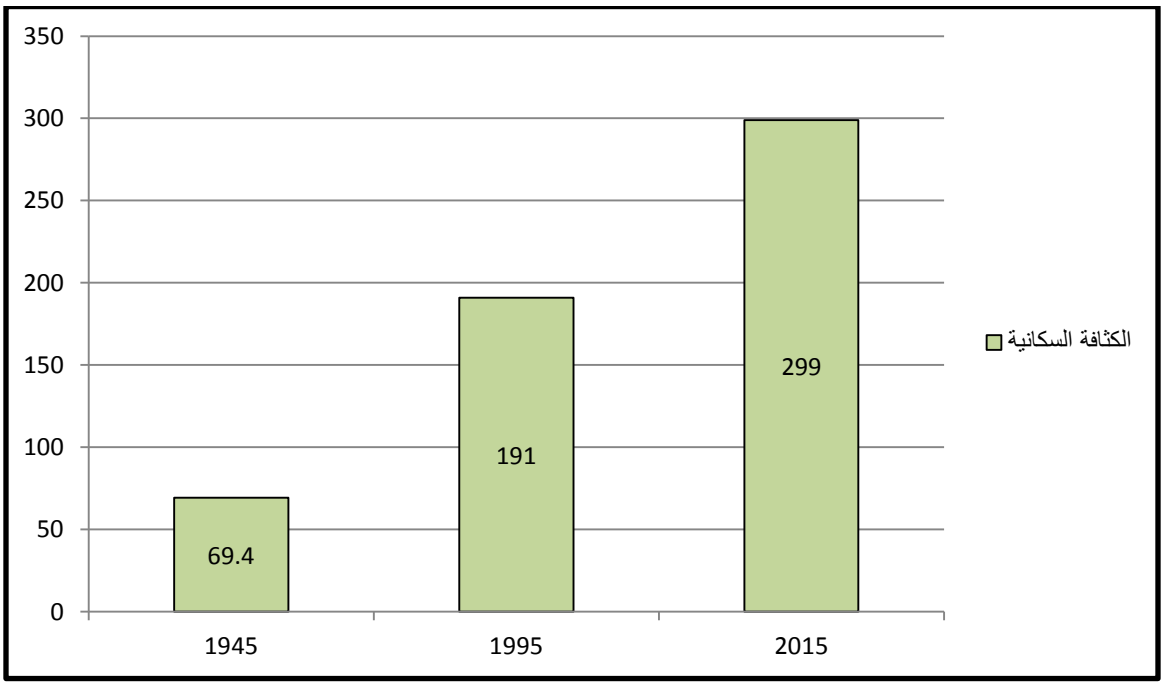

وقد ادت هذه التحولات العمرانية والاقتصادية التي شهدتها منطقة الدراسة في السنوات الاخيرة الى حشو الفراغات داخل النسيج العمراني (الشكل 32)، وإستغلال كافة المساحات المتاحة للبناء حسب المخططات الهيكلية التي اعدتها البلديات والمجالس المحلية (شوخة، 2016)، وهذا ما نلاحظه في الصورة الجوية لمنطقة الدراسة لعام 2015 ما يدل على التحولات الحضرية التي شهدتها المنطقة، وهذا ما خالف الوضع الذي كانت عليه عام 1997 حيث الفراغات الواسعة بين المباني داخل النسيج العمراني، ما يعني ان التنمية العمرانية ولغاية هذا العام اتسمت بالانتشار والتبعثر. ولتتبع حشو الفراغات داخل النسيج العمراني تم استخدام صور الطيران لعام 1997 و2015 للمقارنة بين نسب الاسطح النفاذة "pervious Surfaces" والغير نفاذة "Impervious Surfaces" لمنطقة الدراسة في الفترتين، على افتراض بأن الزيادة في مساحة الاسطح الغير نفاذة قد يعتبرُ دليلاً على النمو الحضري الذي شهدته المنطقة في الفترات الاخيرة.

ولحساب نسبة الاسطح الغير نفاذة (المناطق المبنية، المحاجر، شبكات الطرق)، والاسطح النفاذة (الاراضي الزراعية، والمناطق المفتوحة) تم الاستعانة بأداة ال(Spectral Mixture Analysis)، والتي تُستخدم لدراسة التكوينات الحضرية ورصد التغيرات على مدى الزمن. حيث تفترض هذه الاداة ان كل بكسل يمثل مجموعة من استعمالات الاراضي وهذا ما دفع الباحثين للجوء لاستخدام اداة ال(SMA) نظرا لاهميتها في دراسة المناطق الحضرية باعتبارها مناطق غير متجانسة الاستعمالات، ولما لها من اهمية كبيرة في الحصول على نتائج اكثر دقة حول التحولات الحضرية في المنطقة. **(Luk,2004)**

الشكل(32):مساحة الاسطح النفاذة والغير نفاذة في منطقة الدراسة لعام 1997–2015

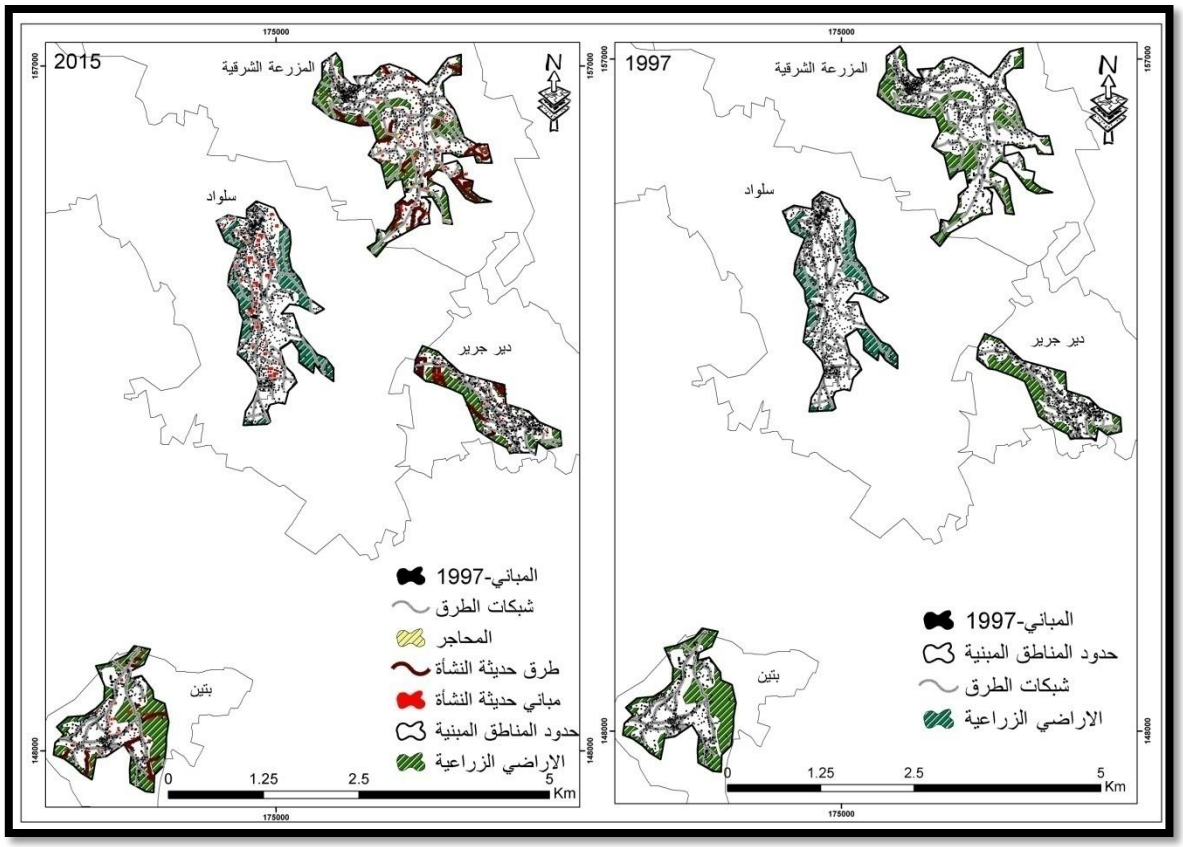

وقد اظهرت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة الاسطح الغير نفاذة داخل النسيج العمراني للقرى الشمالية الشرقية من (48%) عام1997 الى (69%) عام 2015، في حين انخفضت نسبة الاسطح النفاذة داخل النسيج العمراني من (52%) عام 1997 الى (31%) عام 2015 وهذا ما يدل على نشاط الحركات العمرانية في المنطقة، ويمكن اعتباره مؤشراً على بروز ظاهرة التحضر في القرى الشمالية الشرقية، وللتعرف على النسب التفصيلية للاسطح النفاذة والغير نفاذة في منطقة الدراسة انظر (الجدول 2).

الجدول(2): نسب الاسطح النفاذة والغير نفاذة داخل النسيج العمراني لعام 1997–2015

	1997				2015			
الاسطح النفاذة والغير نفاذة	المزرعة الشرقية	سلواد	بتين	دير جرير	المزرعة الشرقية	سلواد	بتين	دير جرير
المباني	%32	%36	%26	%16	%42	%42	%35	%58
الطرق	%20	%13	%20	%14	%22	%15	%23	%15
المحاجر	%13	%0	%1	%0	%14	%5	%5	%0
الاراضي الزراعية	%24	%41	%36	%25	%20	%31	%31	%10
المناطق المفتوحة	%11	%10	%17	%45	%2	%7	%6	%17

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر، 2016)

3.5.1 تأثير النمو العمراني على التحولات في استعمالات الاراضي:

كان للنمو الحضري الذي شهدته منطقة الدراسة دوراً في حدوث التغيراتٍ الحتمية في استعمالات الاراضي فأصبحت من اهم المشكلات التي تعاني منها منطقة الدراسة، خاصةً ان هذه التغيرات تكون على حساب الاراضي الزراعية والمناطق المفتوحة، وما يلحق ذلك من تأثير على المشهد الطبيعي والمنظر الجمالي للمنطقة، ومن هنا كان لا بد من رصد التغيرات التي طرأت على استعمالات الاراضي نتيجةً للنمو الحضري، للتعرف على الاستعمالات التي تعرضت لنقصان مساحتها او تعرضت لنوع من الزيادة. وقد كشف التصنيف الرقمي انماط الانتشار المكاني المساحي لاستعمالات الاراضي في منطقة الدراسة من عام 1942–2015، والتي اتسمت بتنوعها بحيث

شملت المحاصيل الحقلية وهي الاراضي التي تصلح لزراعة المحاصيل المتنوعة، والمناطق المبنية والتي تضم الطرق والبنايات المستعملة للاغراض السكنية والصناعية والتجارية، بالاضافة الى الاراضي المزروعة بالاشجار وهي الاراضي المزروعة بالزيتون والتين وبعض الاشجار الحرجية، بالاضافة الى المحاجر، والمناطق المفتوحة والتي يسودها الغطاء النباتي الطبيعي وبعض النباتات الصالحة للرعي وهي في الغالب مناطق جبلية مرتفعة.

وقد اظهرت نتائج مسح استعمالات الاراضي لمنطقة الدراسة بالاعتماد على صور الطيران حدوث تغيراتٍ واضحة في مساحة استعمالات الاراضي السائدة في القرى الشمالية الشرقية عبر الفترات الزمنية المختلفة، خاصةً بعد التحولات الاقتصادية والسكانية والعمرانية التي شهدتها المنطقة بعد عام 1994. ففي عام 1942 شكلت المناطق المفتوحة مساحةً واسعة من اراضي القرى الشمالية الشرقية، حيثُ أعتبرت الاعلى مساحةً مقارنةً مع الاستعمالات الاخرى، فقد بلغت مساحتها 49,685 دونم من المساحة الاجمالية للمنطقة، وقد يرجع السبب وراء ارتفاع مساحة المناطق المفتوحة "المُهملة" للإغتراب الداخلي الذي اتسمت به القرى الشمالية الشرقية في تلك الفترة، حيث اعتاد اهالي منطقة الدراسة الهجرة الى بعض المدن والقرى الفلسطينية مثل حيفا والناصرة طلباً للرزق ما جعل مساحات واسعة من الاراضي عرضةً للاهمال (علان، 2008)، ولنفس السنة بلغت مساحة الاراضي المزروعة بالاشجار المثمرة 20,160 دونم حيث صنفت منطقة الدراسة في تلك الفترة بأنها منطقة زراعية تكثرُ فيها زراعة اشجار التين والزيتون، ولم تشكل مساحة المناطق المبنية سوى مساحةً صغيرةً جداً والتي وصلت الى حوالي 421 دونم (الشكل33)(الشكل 34).

الشكل(33): استعمالات الاراضي في منطقة الدراسة لعام 1942-1994-2015

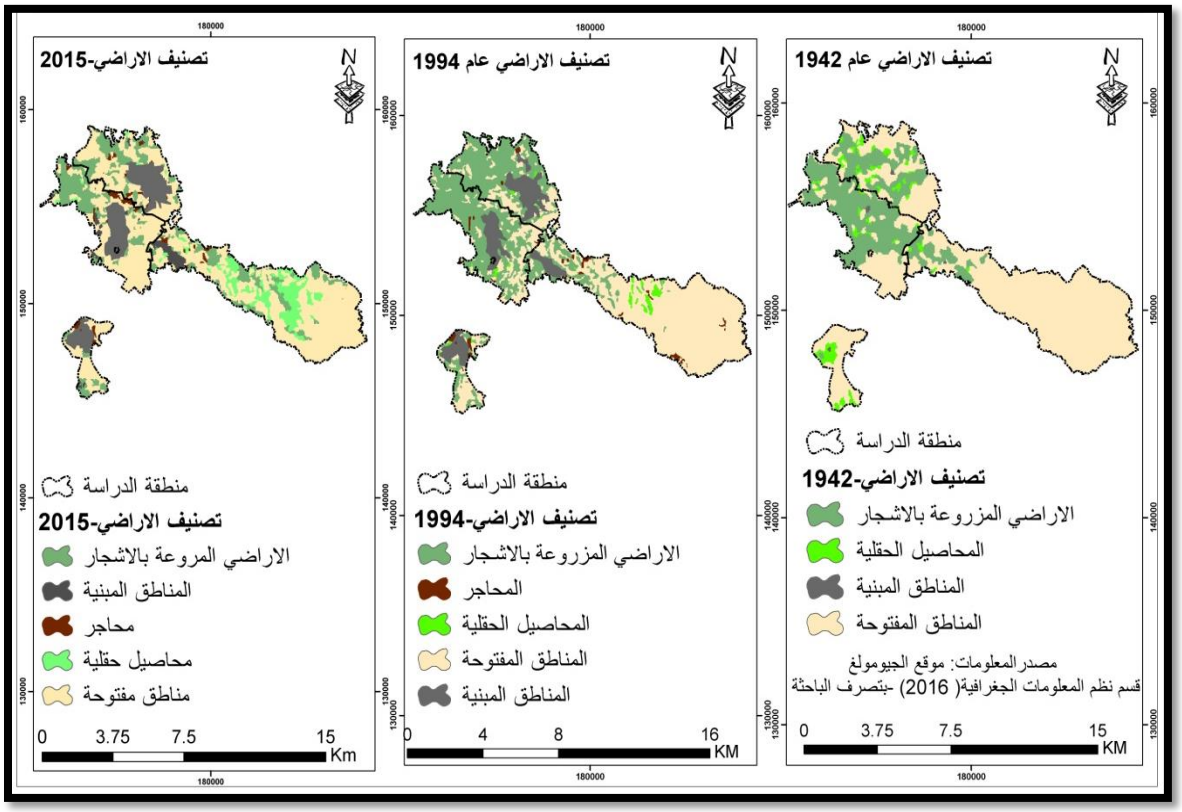

الشكل(34): استعمالات الاراضي في منطقة الدراسة (الدونم) لعام 1942-1994-2015

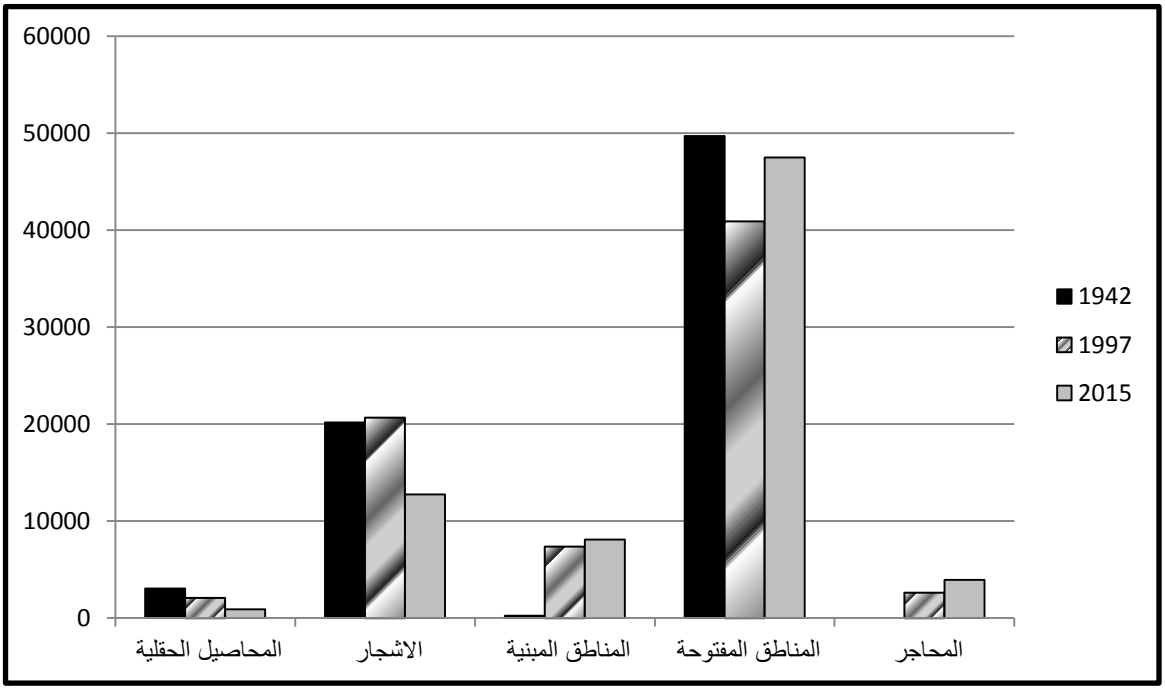

وفي عام 1994 اظهرت النتائج حدوث التحولات في مختلف استعمالات الاراضي السائدة في منطقة الدراسة، فقد تناقصت مساحة المحاصيل الحقلية في الفترة الواقعة ما بين عام 1942 وعام 1994 بمقدار 960 دونم، منها 700 دونم تحول الى مناطق مبنية بسبب سلعنة الاراضي وزيادة الطلب على البناء، و150 دونم تحول الى مناطق مفتوحة وذلك لتراجع اهتمام السكان بالزراعة نظراً لانخفاض المردود المادي، في حين ازدادت مساحة المناطق المبنية على حساب المناطق المزروعة بالأشجار بمقدار 3002 دونم، و2657 دونم على حساب المناطق المفتوحة، الامر الذي جعل الاراضي الزراعية والمناطق المفتوحة بيئةً حضريةْ، ويعكس ذلك التطور العمراني الذي شهدته هذه الفترة خاصة بعد التحولات الاقتصادية والمهنية، وقد ظهرت في هذه الفترة استعمالات اخرى لم تكن موجودة عام 1942، فقد بدأ السكان بالعمل في مناشير الحجر (الشكل35)، والتي ازدادت بمقدار 2530 دونم على حساب المناطق المفتوحة و80 دونم على حساب المناطق المزروعة ويمكن ملاحظة بقية التحولات في استعمالات الاراضي لعام 1994 في (الجدول 3). (اريج، 2012).

الشكل (36): اعداد مناشير الحجر واماكن استخراجه في منطقة الدراسة 2010

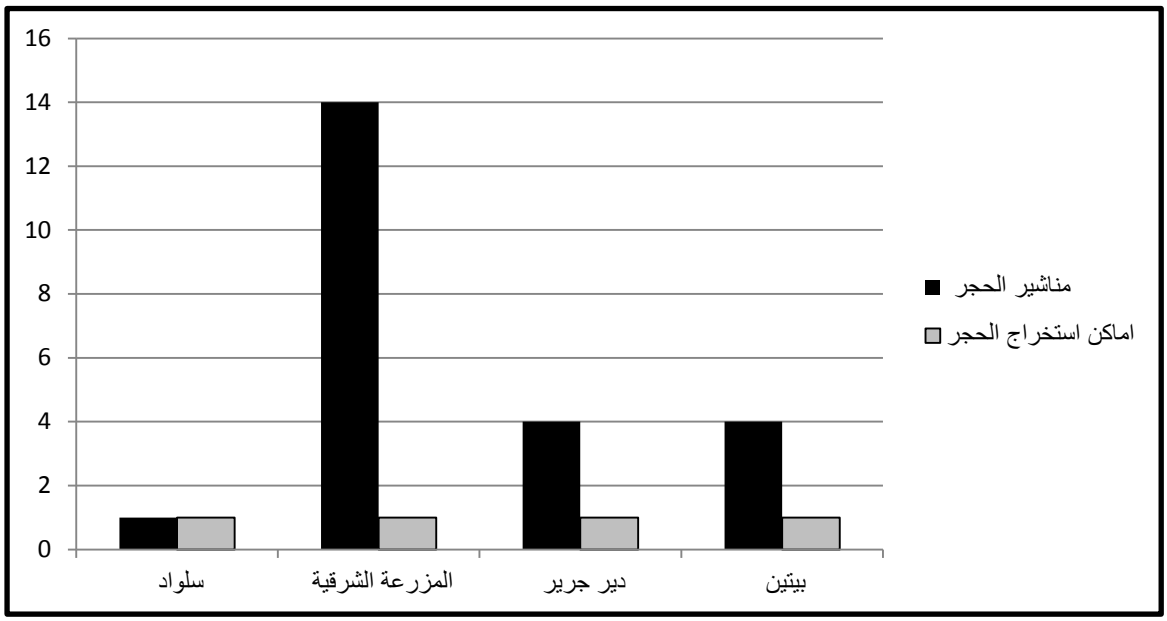

الجدول(3): مصفوفة التغيير في استعمالات الاراضي (الدونم) لعام 1942، 1994، 2015

استعمالات الاراضي	1942	1994				2015			
المحاصيل الحقلية	**3050**	**2090**				**900**			
		الاشجار	المناطق المبنية	المناطق المفتوحة	المحاجر	الاشجار	المناطق المبنية	المناطق المفتوحة	المحاجر
		90	700	150	20	155	273	752	10
المناطق المزروعة بالاشجار	**20,160**	**20,675**				**12,727**			
		المحاصيل الحقلية	المناطق المبنية	المناطق المفتوحة	المحاجر	المحاصيل الحقلية	المناطق المبنية	المناطق المفتوحة	المحاجر
		115	0	400	0	10	950	6948	40
المناطق المبنية	**241**	**7380**				**8100**			
		المحاصيل الحقلية	الاشجار	المناطق المفتوحة	المحاجر	المحاصيل الحقلية	الاشجار	المناطق المفتوحة	المحاجر
		1480	3002	2657	0	342	163	215	0
المناطق المفتوحة	**49,685**	**40,908**				**47,469**			
		المحاصيل الحقلية	الاشجار	المناطق المبنية	المحاجر	المحاصيل الحقلية	الاشجار	المناطق المبنية	المحاجر
		1480	2110	2657	2530	2219	4341	0	0
المحاجر	**0**	**2628**				**3940**			
		المحاصيل الحقلية	الاشجار	المناطق المبنية	المناطق المفتوحة	المحاصيل الحقلية	الاشجار	المناطق المبنية	المناطق المفتوحة
		18	80	0	2530	10	690	0	612

(عمل الباحثة: دعاء ابو زر، 2016)

ويشير (الجدول3) الى التغيير المستمر في استعمالات الاراضي السائدة في منطقة الدراسة بين عامي 1994 وعام 2015 اذ يلاحظ استمرار الزيادة في مساحة المناطق المبنية على حساب الاراضي المزروعة بالاشجار بمقدار 163 دونم، وعلى حساب الاراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية بمقدار 342 دونم وعلى حساب المناطق المفتوحة بمقدار 215 دونم، في حين تناقصت مساحة الاراضي المزروعة بالاشجار بين عامي 1994 وعام 2015 بمقدار 7948 دونم منها 950 دونم تم استغلاله لصالح اقامة المنشآت السكنية، ويُذكر ان الذي يدفع السكان لاقامة المباني على الاراضي الزراعية يعود الى قلة المردود الاقتصادي الناتج عن استغلاله في الزراعة، فكلُ من يمتلك ارضاً لا يفكر في استغلالها زراعياً، حيث اشار احد الفلاحين ان المردود الاقتصادي من زراعة 3 دونمات يقارب 1800 شيقل سنوياً في حين يستطيع مالك الارض ان يجني اضعاف هذا المبلغ مرات عديدة في حال استغلاله في البناء، ناهيك عن عدم توفر مصادر المياه ما يدفع الفلاح للاعتماد على المياه التجارية وشراء كوب المياه ب10 شيقل وهذا ما دفعه للقول بأن "زراع الاراض اصبحت خسارة"، وبذلك اصبحت الاراضي الزراعية مناطق حيوية للامتداد العمراني، وفي القرى الشمالية الشرقية يوجد الكثير من الاراضي التي كانت مزروعة بالاشجار المثمرة واصبحت الان مناطق عمرانية (كمنطقة الوسطية والكولا والحومة والقطعة....اخ) (الطويل، 2016؛ شوخة، 2016).

كما ان 6948 دونم من الاراضي المزروعة بالاشجار عام 2015 تحولت لمناطق مفتوحة بسبب الاهمال. في حين ازدادت مساحة المناطق المفتوحة بمقدار 4341 دونم على حساب الاراضي المزروعة بالاشجار، و2219 دونم على حساب المحاصيل الحقلية.

4.5.1 دور الاجراءات الاسرائيلية في الحد من النمو العمراني وتضيق الخناق على التجمعات الفلسطينية في القرى الشمالية الشرقية:

تعتبر اجراءات الاحتلال الاسرائيلي واستراتيجياته المختلفة والمتمثلة في التصنيفات الجيوسياسية للمناطق (أ، ب، ج)، ومصادرة الاراضي لصالح اقامة المستعمرات والمغتصبات الاسرائيلية، وانشاء القواعد العسكرية، وشق الطرق الالتفافية، واقامة الحواجز الترابية والاسمنتية (الشكل 36). من اهم محددات النمو العمراني والاقتصادي في القرى الشمالية الشرقية، وجاء ذلك دون الاخذ بعين الاعتبار تأثير هذه السياسات ايضاً على التجمعات الفلسطينية والتواصل الجغرافي فيما بينها.

الشكل(36): محددات النمو العمراني في منطقة الدراسة

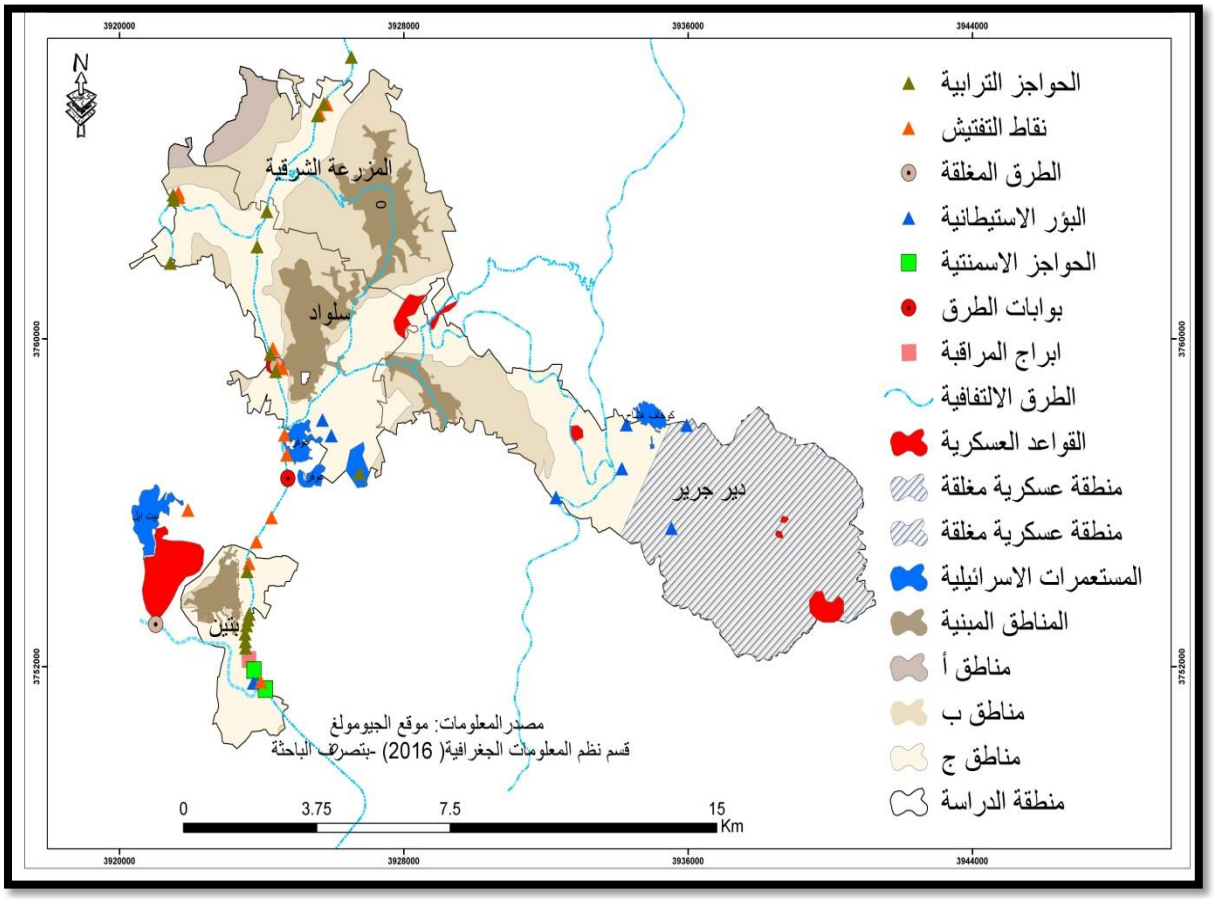

حيث تسعى سلطات الاحتلال لتحديد مناطق النمو العمراني في القرى الشمالية الشرقية، من خلال وضع سياسات هادفة لإعاقة قدرتهم على البناء، ومنها تقسيم منطقة الدراسة الى مناطق (أ، ب، ج) حيث تخضع مناطق" أ " للسيطرة المدنية والامنية الفلسطينية مع محاصرتها أمنياً من الخارج، ويجوز لسلطات الاحتلال دخولها اذا ما تعرض امنهم للتهديد، الا ان مساحة هذا التصنيف لا تتجاوز ال1963 دونم، في حين تخضع اراضي "ب" للسيطرة المدنية الفلسطينية وتتقاسم كل من السلطة الفلسطينية والاسرائيلية السلطة الامنية، وتقع مناطق "ج" تحت السيطرة الامنية والمدنية الاسرائيلية وتعتبر اكثر المناطق مساحة في منطقة الدراسة، حيث تشكل ما مساحته 47,222 دونم من المساحة الاجمالية البالغة 73,136 دونم (الشكل 37)، وهذا ما يفسر انحسار التمدد العمراني في منطقة الدراسة ضمن المناطق المصنفة "ب" ما يتيح الفرصة للتمدد العمراني الداخلي على حساب الاستعمالات الاخرى.

كما ان تحديد مناطق البناء ضمن تصنيفات سياسية معينة يؤدي الى منع اي تواصل عمراني بين التجمعات الفلسطينية، فتصنيف الاراضي الواقعة في الجهة الشرقية لسلواد ضمن مناطق "ج" قطع تواصلها عمرانياً مع قرية دير جرير وكفر مالك، في المقابل وصلها عمرانياً مع الجهة الشمالية لبلدة المزرعة الشرقية، وكذلك فإن وقوع الاطراف الشمالية الشرقية من قرية دير جرير ضمن تصنيف ج حد من تواصلها عمرانياً ونموها باتجاه قرية كفر مالك والطيبة، في حين ان لجوء سلطات الاحتلال لتصنيف الجهة الجنوبية والشمالية والشرقية من بتين ضمن تصنيف ج حد من تواصلها عمرانياً مع قرية برقة جنوباً ومدينة البيرة غرباً وعين يبرود شمالاً. فوقوع اغلب اراضي القرى الشمالية الشرقية ضمن تصنيف "ج" ادى الى تحديد النمو العمراني في المنطقة واحكام السيطرة على تلك التجمعات

وقطع تواصلها وحرمانها من البناء عليها ما اجبر سكان تلك القرى على استغلال المساحات المتبقية للبناء وهذا ما ادى الى الانتشار العمراني العشوائي والغير منتظم في منطقة الدراسة (منصور، 2016).

الشكل رقم(37): التصنيفات الجيوسياسية السائدة في القرى الشمالية الشرقية

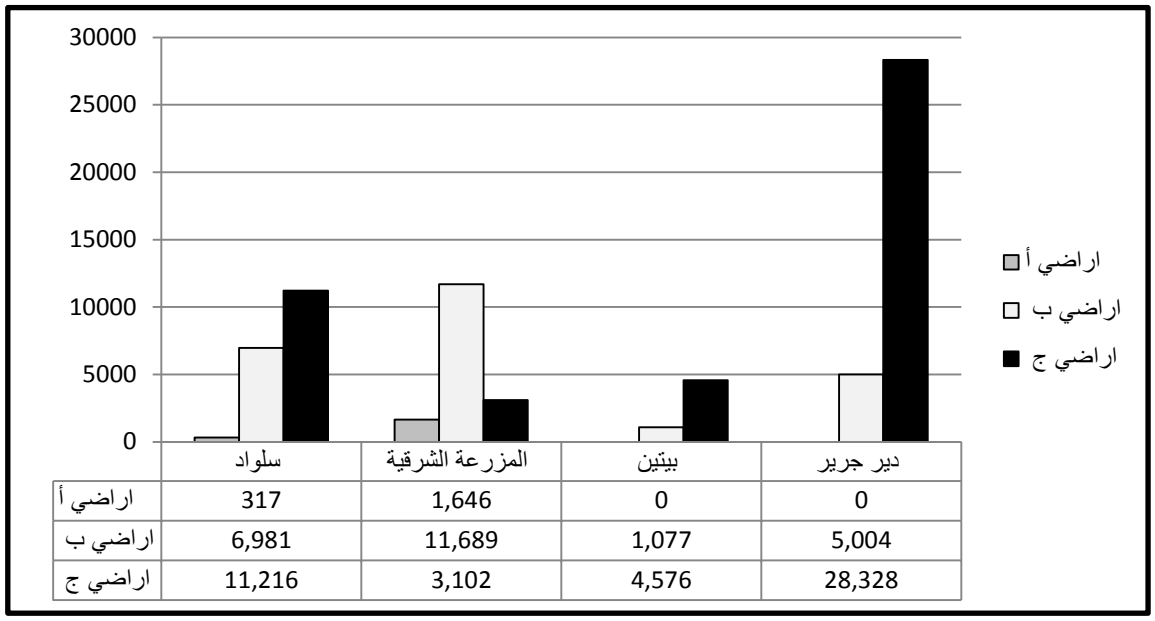

	سلواد	المزرعة الشرقية	بيتين	دير جرير
اراضي أ	317	1,646	0	0
اراضي ب	6,981	11,689	1,077	5,004
اراضي ج	11,216	3,102	4,576	28,328

(المصدر: اريج، 2012)

كما سعت سلطات الاحتلال للحد من النمو العمراني وقطع اوصال التجمعات الفلسطينية ومنع ترابطها واحكام السيطرة عليها من خلال انشاء المستعمرات الاسرائيلية على اطراف القرى والقمم الجبلية المطلة على التجمعات الفلسطينية، فقد ساهمت مستعمرة كوخاف هشاهار المقامة على اراضي قرية دير جرير في قطع تواصلها مع قرية كفر مالك من الجهة الشمالية، كما ان سعي سلطات الاحتلال لاقامة مستعمرة عوفرا على اراضي بلدة سلواد ساهم في قطع تواصلها مع قرية عين يبرود جنوباً وقرية الطيبة شرقاً، وانشاء مستعمرة بيت ايل والقاعدة العسكرية التابعة لها ساهم

في قطع التواصل بين قرية بيتين ومدينة البيرة من الجهة الغربية، ناهيك عن اقامة القواعد العسكرية على اطراف مترامية من القرى الشمالية الشرقية والتي ساهمت في قطع التواصل العمراني بين التجمعات الفلسطينية والحد من النمو الحضري، كالقاعدة العسكرية التي تم انشاؤها على مرتفعات تل العاصور على الحدود ما بين قرية دير جرير والمزرعة الشرقية وبلدة سلواد وكفر مالك والتي تعتبر من اضخم القواعد الصهيونية التي تتميز بأهميتها الاستراتيجية نظراً لاحتوائها على محطة للانذار المبكر (الطويل، 2016).

كما تسعى سلطات الاحتلال لشق الطرق الالتفافية لقطع التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية في القرى الشمالية الشرقية، حيث تشق هذه الطرق على اطراف التجمعات الفلسطينية ما يساهم في عزلها وفصلها عن بعضها، ويكمن الخطر الحقيقي لها بالارتدادات التي تفرضها سلطات الاحتلال على طول امتداد تلك الطرق والتي عادةً ما تكون 75 متر على جانبي الطريق وهذا ما يتيح لها امكانية مصادرة مساحات واسعة من الاراضي وبالتالي الضغط لوقف التوسع العمراني الفلسطيني (الطويل، 2016)، وهناك العديد من الطرق الالتفافية التي تمر بالقرى الشمالية الشرقية وساهمت الى حد كبير في قطع تواصلها مع التجمعات المجاورة، كالطريق الالتفافي رقم "449" والذي يمر بقرية سلواد من الشرق ويرتبط بمستعمرة عوفرا وبالقاعدة العسكرية الاسرائيلية الموجودة جنوب البلدة، وقد ساهم هذا الطريق في قطع التواصل الجغرافي ما بين قرية سلواد وقرية دير جرير وكفر مالك من الجهة الشرقية، والشارع الالتفافي رقم 60 والذي يمر بالجهة الغربية لسلواد ويفصل بينها وبين يبرود، كما صادرت سلطات الاحتلال مساحاتٍ واسعة من اراضي بلدة المزرعة الشرقية لشق العديد من الطرق الالتفافية خاصة الشارع الالتفافي رقم 60 والشارع رقم 4568، كما سعت

سلطات الاحتلال لشق العديد من الطرق الالتفافية في قرية دير جرير اهمها شارع رقم 458 وشارع رقم 449. كما صادرت سلطات الاحتلال مساحات واسعة من اراضي بلدة بيتين لشق الطريق رقم 60 المؤدي الى تجمع بيت ايل والذي يفصل بينها وبين مدينة البيرة من الجهة الغربية (اريج، 2012). هذا يعني ان القرى الشمالية الشرقية محاصرة بالطرق الالتفافية ما يؤدي الى منع التوسع العمراني الفلسطيني، ويحول التجمعات الفلسطينية الى كنتونات منعزلة ومحاصرة بالمستعمرات والطرق الالتفافية ويعيق تواصلها مع غيرها من التجمعات.

وقد ساهمت كل المعيقات السابقة التي فرضتها سلطات الاحتلال في تحديد اتجاهات النمو العمراني للتجمعات الفلسطينية، والتي تتجه نحو الجهة الشمالية الشرقية ولم يختلف هذا الاتجاه عن ما كان سائداً عام 1997 (الشكل38)، فقد مُنع سكان المنطقة من التوسع في الجهة الغربية والشرقية والجنوبية لوقوعها ضمن تصنيف (C)، في حين اتجه النمو العمراني للتجمعات الصهيونية نحو الجهة الشرقية المؤدية الى الاغوار وذلك بسبب الاطماع الصهيونية في السيطرة على تلك المنطقة لتوفير غطاء امني لها، ساعياً لتحقيق هذه الاهداف من خلال منع الفلسطينين من البناء بالاتجاه نحو الشرق وشروعه بضم معظم اراضي الجهة الشرقية لتصنيف (C) واقامة المستعمرات عليها ما كان له الاثر الاكبر على تحديد اتجاهات النمو العمراني في منطقة الدراسة (منصور، 2014).

الخريطة رقم(38): اتجاهات النمو العمراني للتجمعات الفلسطينية والمستعمرات الاسرائيلية

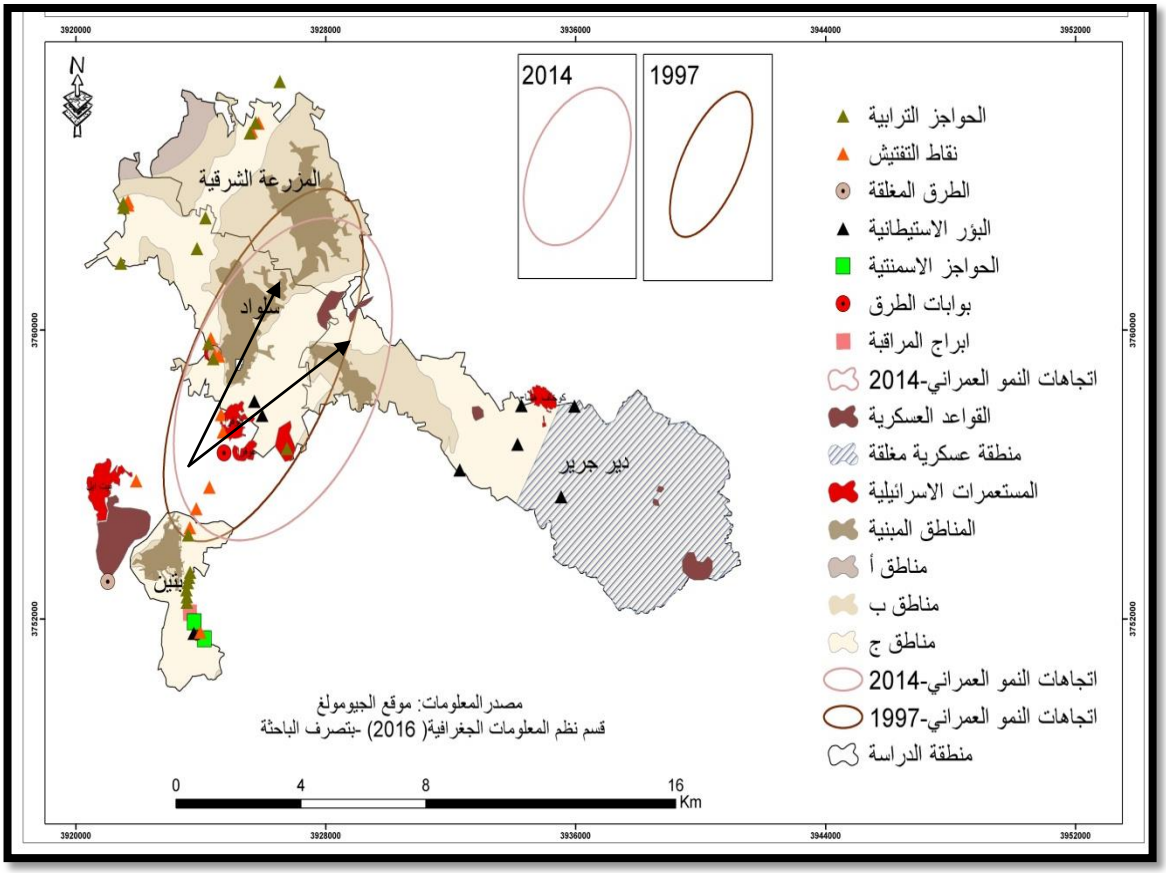

كما ساهمت هذه الاجراءات ايضاً في الحد من النمو الاقتصادي للقرى الشمالية الشرقية من خلال إغلاق الطرق بواسطة الحواجز العسكرية ما ادى الى تعطيل الكثير من المشاريع الاقتصادية والعمرانية، ومن الجدير بالذكر ان الحواجز العسكرية تنتشر على مداخل القرى الشمالية الشرقية، ولعل اهمها حاجز الDCO الذي اقيم على مدخل بلدة بيتين او ما يسمى بحاجز مستوطنة بيت ايل، حيث تكمن اهميته الاستراتيجية بإعتباره المدخل الشرقي الذي يربط مركز المدينة بالقرى الشمالية الشرقية، وقد ساهم اغلاق هذا الحاجز في تجميد المصالح التجارية والمشاريع السكنية، ولعل قرية بتين كان لها النصيب الاكبر من الضرر، حيث يشار ان للقرية طابع تجاري نظراً لقربها من مدينة البيرة الا ان لجوء الاحتلال لإغلاق مداخلها بالحواجز العسكرية افقدها طابعها التجاري

وحولها الى قريةٍ منكوبة، فقد ساهمت هذه الاجراءات في اغلاق ما يقارب 25 مصلحة تجارية، كما تم تجميد 8 مشاريع للبناء السكني واغلقت فيها الكثير من الخدمات الصحية والتعليمية بفعل سياسات الاحتلال (ابو الحجية، 2016). بالاضافة الى ان سياسة الاغلاقات ساهمت في ازدياد بعد القرى الشمالية الشرقية عن المركز، فالتنقل من قرية بتين الى رام الله والبيرة يستغرق من الوقت ما يقارب 15 دقيقة حيث تسلك المركبات طريقاً لا يتعدى طوله 5 كم، الا ان سعت سلطات الاحتلال في عام 2000 لاقامة هذا الحاجز وقطعت الطريق امام المركبات الفلسطينية ما اجبر اصحاب المركبات العمومية للالتفاف يومياً من خلال قرى عين يبرود، دورا القرع، مخيم الجلزون، البيرة، وصولاً الى مدينة رام الله (الشكل 39)، ليصبح اجمالي طول المسار البديل 18 كم، اي انه بحاجة الى ما يقارب 35 دقيقة– 40 دقيقة للوصول الى مدينة رام الله، وهذا ما ادى الى رفع تكلفة السفر بالمواصلات العامة من القرية الى رام الله من شيقلين الى سبع شواقل ما ادى الى اعاقة النمو الاقتصادي والعمراني في المنطقة، ويذكر ان المحكمة الاسرائيلية قضت بفتح حاجز ال DCO والذي يمثل شريان الحياة اليومية للقرى الشمالية الشرقية بعد اغلاقه منذ ما يقارب 14 عاماً، الا انه ما زال يغلق في وجه المركبات المتجه من والى رام الله بين الفينة والاخرى (ابو حجية، 2016؛ النعسان، 2016).

(الشكل 39): الطرق الاعتيادية والبديلة التي يسلكها المواطنون بسبب المعوقات الاسرائيلية

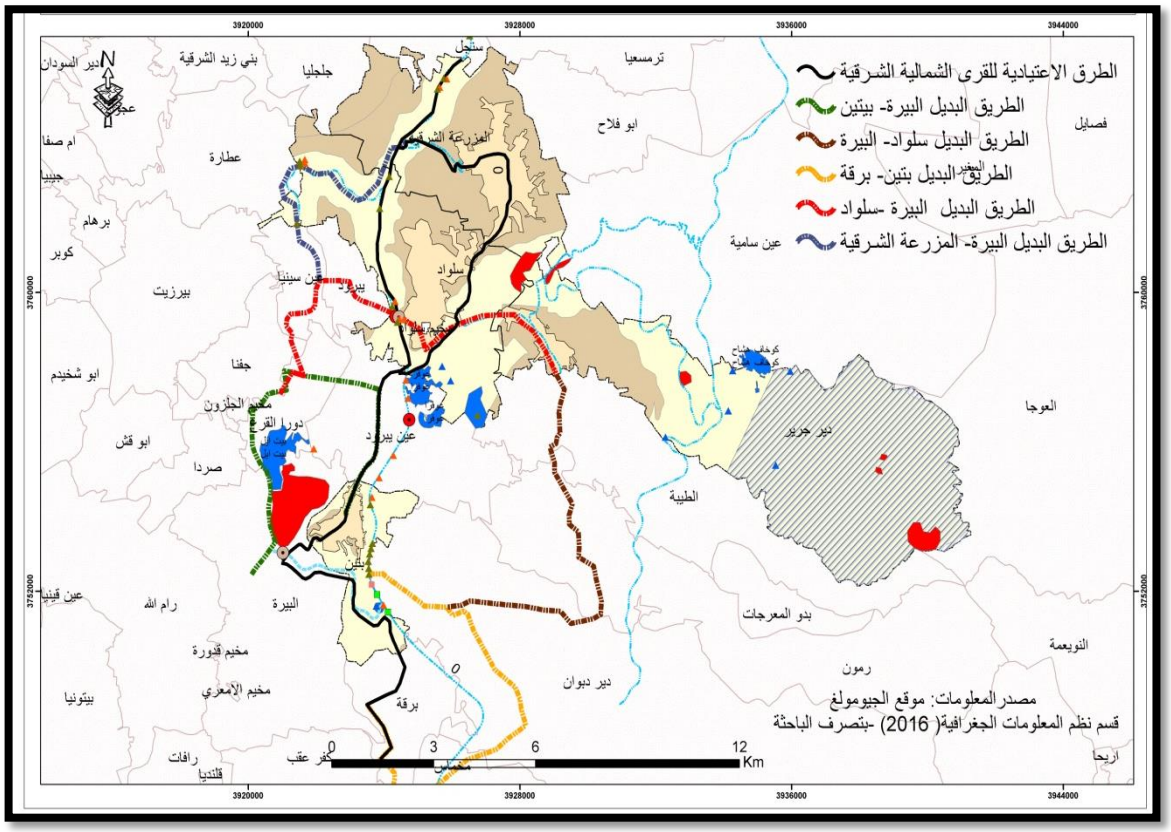

وهذا ما ينطبق على اغلاق المداخل الرئيسية للقرى الشمالية الشرقية فإذا ما اراد سكان مدينة رام الله الذهاب الى سلواد في ظل اغلاق حاجز DCO فإن عليهم المرور بقرى دورا القرع، مخيم الجلزون، عين سينيا، يبرود، وصولاً الى سلواد اي ان المركبات تسلك مساراً يزيد طوله عن 23 كم ويستغرق وقتاً يزيد عن 25 دقيقة (الشكل 40 ؛ الشكل 41) وفي حال قيام قوات الاحتلال بإغلاق المدخل الغربي لبلدة سلواد وهو ما تسعى سلطات الاحتلال لاغلاقه بشكل متكرر عبر استخدام المكعبات الاسمنتية خاصة في ايام الجمعة علماً بانه المدخل الوحيد الذي يربط بلدة سلواد بقرية يبرود مباشرةً ما يجعل السكان يسلكون طريقاً اخر للوصول الى بلدة سلواد وذلك بالمرور عبر طريق عيون الحرمية ليصبح اجمالي طول المسار 40 كم وهذا ما يستغرق وقتاً يزيد عن60 دقيقة (حجازي،

2016)، كما ان سعي سلطات الاحتلال لاغلاق المدخل الجنوبي لبلدة سلواد بالقرب من مستعمرة عوفرا ساهم في منع تواصلها مع قرية عين يبرود من الجهة الجنوبية، فإذا ما اراد سكان بلدة سلواد التوجه الى مدينة رام الله في ظل اغلاق قوات الاحتلال للمدخل الغربي والجنوبي المحاذي لمستعمرة عوفرا فإن عليهم السير "باتجاه قرية دير جرير وصولا الى الطيبة ومن ثم رمون، دير بوان، وصولاً الى مدينة البيرة"، وإغلاق المدخل الجنوبي لبتين جعل المواطنون يسلكون طريقاً التفافياً يمر عبر قرية دير دبوان للوصول الى قرية برقة ما يجعل المواطنون يسلكون طريقاً يتجاوز طوله 22 كم ويستغرق وقتاً يزيد عن 30 دقيقة (الحاج، 2016)، كما تسعى سلطات الاحتلال لاغلاق المدخل الشمالي لقرية دير جرير الذي يربط بينها وبين قرية المزرعة الشرقية وقرية كفر مالك مبررين ذلك قيام الشبان بإلقاء الحجارة على جنود الاحتلال، وتعتبر هذه الحواجز جزءاً من العقاب الجماعي حيث يظطر مئات السكان للوقوف امامه فترات طويلة ما يجعل الرحلة التي تستغرق دقائق معدودة الى رحلة طويلة قد تمتد لساعات في بعض الاحيان، وهذا ما ارهق المواطنين وادى الى ارتفاع تكاليف التنقل وترتب عليه الكثير من التبعيات الاقتصادية والعمرانية على القرى الشمالية الشرقية (بتسيلم، 2012).

الشكل(40): اجمالي اطوال المسارات البديلة والمعتادة المستخدمة من قبل المواطنين بسبب معوقات الاحتلال

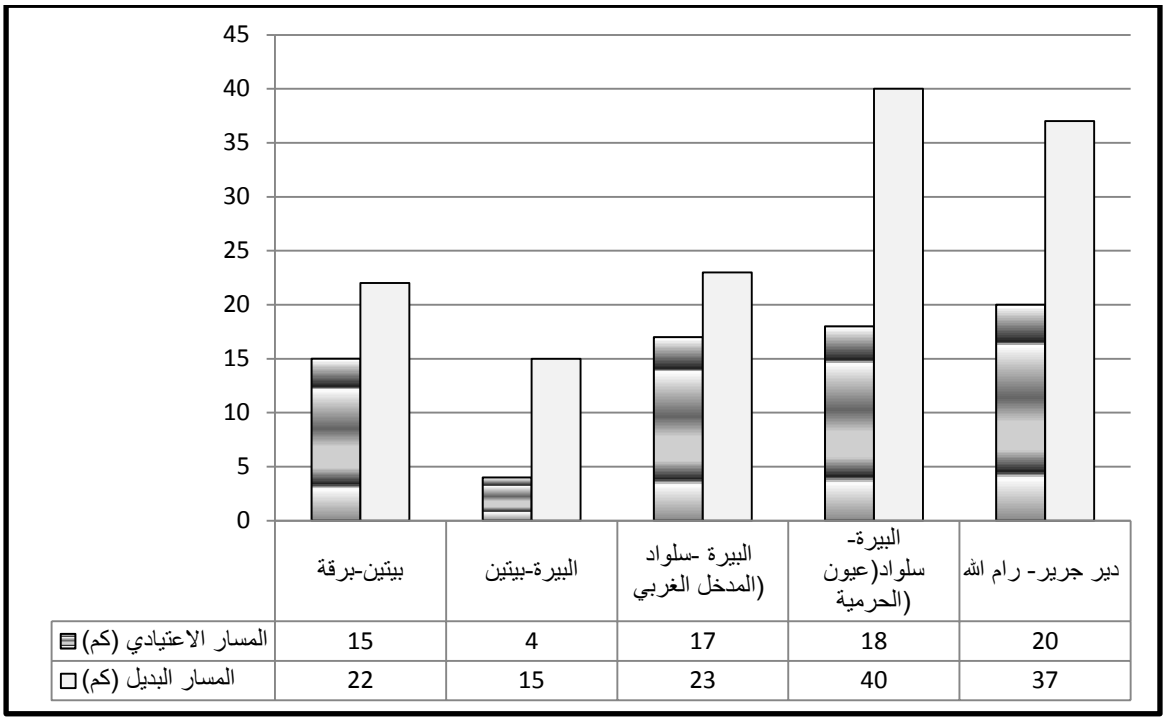

	بيتين-برقة	البيرة-بيتين	البيرة -سلواد (المدخل الغربي	البيرة-سلواد(عيون الحرمية)	دير جرير- رام الله
المسار الاعتيادي (كم)	15	4	17	18	20
المسار البديل (كم)	22	15	23	40	37

الشكل(41): اجمالي الوقت المستغرق للطرق البديلة والمعتادة التي يسلُكها المواطنون بسبب معوقات الاحتلال

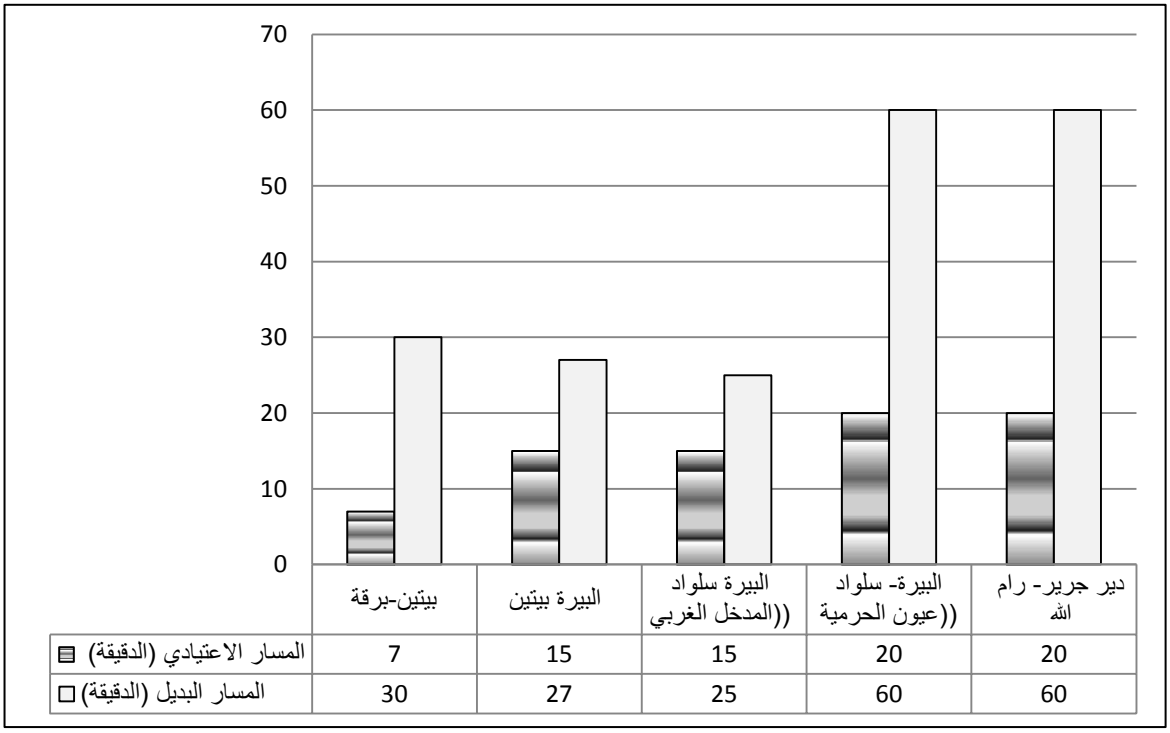

	بيتين-برقة	البيرة بيتين	البيرة سلواد ((المدخل الغربي	البيرة- سلواد ((عيون الحرمية	دير جرير- رام الله
المسار الاعتيادي (الدقيقة)	7	15	15	20	20
المسار البديل (الدقيقة)	30	27	25	60	60

الفصل الرابع

6.1 (الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات)

1.6.1 الخاتمة:

تعد دراسة ظاهرة النمو الحضري في القرى الشمالية الشرقية من المواضيع الهامة خاصة في ظل التغيرات السريعة التي تشهدها المناطق الريفية في محافظة رام الله والبيرة والتي تميزت في الاونة الاخيرة بنموها العمراني والديموغرافي والاقتصادي والذي ساهم الى حد كبير في احداث الكثير من التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الشمالية الشرقية وتغير ملامحها وجعلها تحاكي بشكلها العالم المراكز المتحضرة، لاسيما بعد حركات الهجرة التي شهدتها القرى الشمالية الشرقية نحو الخارج وما نتج عن ذلك من تطور اقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة للسكان ما دفع الكثير منهم لتبني انماط استهلاكية جديدة شبه حضرية بعيدا عن النشاطات التقليدية، الامر الذي جعلها عرضةً لبروز ظاهرة النمو الحضري رغم تعرضها المستمر لغطرسة الاحتلال الصهيوني والذي يسعى بكافة السبل للحد من نموها العمراني والاقتصادي.

وقد سعى الباحث في هذه الدراسة لايصال العديد من الافكار للقارئ لعل اهمها يتجلى في ان ما شهدته هذه القرى من نمو اقتصادي وسكاني ساهم الى حدٍ كبير في تطور المساحات العمرانية، ما ادى الى احداث التحولات في استعمالات الاراضي في القرى الشمالية الشرقية، كما سعت هذه الدراسة للكشف عن اهم محددات النمو العمراني من خلال التعرف على الممارسات الهمجية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي والتي تسعى جاهداً لتطبيق الخناق على اهالي هذه القرى وحرمان اهلها من الانتفاع بأرضهم والبناء عليها، والاستفادة منها الامر الذي ساهم في تحديد اتجاهات النمو العمراني والسكاني للقرى الشمالية الشرقية.

2.6.1 الاستنتاجات:

1- شهدت القرى الشمالية الشرقية ازدياداً في مساحة المناطق المبنية عام 1994 بمقدار 1480 دونم على حساب المحاصيل الحقلية، 3002 دونم على حساب الاراضي المزروعة بالأشجار، و2657 دونم على حساب المناطق المفتوحة.

2- ارتفعت الكثافة السكانية في منطقة الدراسة من 69.4 نسمة/كم^2 عام 1945 ، لتصل الى حوالي 191 نسمة/كم^2 عام 1997، واستمرت الكثافة السكانية بالارتفاع لتصل الى 299.7 نسمة/كم^2 عام 2015 حيث صُنفت الكثافة السكانية في هذه الفترة بالمرتفعة.

3- يتجه الامتداد العمراني للتجمعات الفلسطينية نحو الجهة الشمالية الشرقية، في حين يتجه النمو العمراني للمستعمرات الصهيونية نحو الجهة الشرقية نحو الاغوار.

4- اكثر من نصف السكان في منطقة الدراسة اي ما نسبته 53% يتلقون دعماً مالياً وهذا ما انعكس بشكل ايجابي على النمط العمراني للمسكن والمستوى المعيشي للاسرة واضفت على القرى الشمالية الشرقية مظاهر التحضر.

5- 80% من المنازل في منطقة الدراسة هي ملكية خاصة الامر الذي يعكس الوضع المادي الجيد للاسرة في هذه المناطق، في حين تبلغ نسبة المساكن المستأجرة ما يقارب 20% نظرا لقربها من مدينة رام الله وانخفاض اجرتها بالمقارنة بالمدن.

6- اكثر من 70.2% من عينة الدراسة يشعرون بأنهم يعيشون في مدينة متحضرة، نتيجةً لتوفر الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية في القرى الشمالية الشرقية. في المقابل 29.5% من

السكان يشعرون بأنهم يقيمون في قرى لا ترتقي بما فيها من خدماتٍ وتطورٍ اقتصادي لان تكون مدينةً متحضرة.

7- اكثر من 62% من الاسر في الحارة الحديثة يتلقون دعماً مادياً مصدره التحويلات المالية من الخارج، وهذا ما انعكس بشكل ايجابي على تطور الانماط العمرانية فيها واضفى عليها بعض الخصائص الحضرية، في حين يقل اعتماد الاسر في البلدة القديمة ووسط القرية على التحويلات المالية وهذا ما انعكس بشكل سلبي على النمط العمراني وشكله وطبيعته.

8- ارتفاع نسبة الاسطح الغير نفاذة داخل النسيج العمراني للقرى الشمالية الشرقية من (48%) عام1997 الى(69%) عام 2015، في حين انخفضت نسبة الاسطح النفاذة داخل النسيج العمراني من (52%) عام 1997 الى (31%) عام 2015.

9- يعتبر تصنيف ج احد اهم المعوقات التي ساهمت في قطع التواصل بين القرى الشمالية الشرقية عمرانياً.

3.6.1 التوصيات:

1. العمل على وضع الخطط التنموية من قبل البلديات والمجالس المحلية للحد من التوسع العمراني على حساب الاستعمالات الاخرى، بما يضمن الاستعمال الامثل للاراضي.

2. ضرورة الاهمتام بوضع سياسات للتخطيط العمراني للحد من النمو العمراني على الاراضي الزراعية، حيث اوضحت النتائج انخفاض مساحة الاراضي الزراعية من 23,210 دونم عام 1945 الى 13,627 دونم عام 2015.

3. تشجيع البناء العمودي ما امكن لاتاحة المجال امام استيعاب المزيد من السكان لا سيما في ظل محدودية الاراضي المتاحة نتيجةً لسياسات الاحتلال.

قائمة المصادر والمراجع:

ابو هاشم، ابراهيم .2012. **النمو الحضري في مركز جبل الخليل الاتجاهات والانماط والاسباب والاثار مدن الخليل وحلحول ودورا.** رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت. رام الله. فلسطين.

ابوحجر، امنة .2003. **موسوعة المدن والقرى الفلسطينية.** ج1. الاردن، دار اسامة للنشر والتوزيع.

ادريوش، دحماني.2013. النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية. **مجلة جامعة النجاح للابحاث(العلوم الانسانية).** المجلد27.

برهوم، محمد، خروب، محمد. 1990. **قاموس القرى الفلسطينية ابان الانتداب البريطاني.** عمان، دار الكرمل.

بريه، نصر .2003. **خصائص السكان والمساكن في مدينة طولكرم.** رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

بلدية المزرعة الشرقية .2015. ارشفة البلدية، المزرعة الشرقية، رام الله، فلسطين.

بلدية سلواد .2015. ارشفة البلدية ، سلواد، رام الله، فلسطين.

ثابت، ناصر. 1981. نمو المدن ومشاكل التحضر في الامارات العربية المتحدة. **مجلة الشؤون الاجتماعية،** العدد39.

جمعية سلواد الخيرية .2015. **ارشيفات الجمعية** ، سلواد، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.2011. **كتاب محافظة رام الله والبيرة الاحصائي السنوي**. رام الله، فلسطين.

الجوهري، سميرة .1993. **ادراك سكان المجتمعات الريفية للمشكلات الناتجة عن التلوث في مجتمعهم ودور الخدمة الاجتماعية في تنميته**. المؤتمر العلمي السنوي السابع للخدمة الاجتماعية. مجلد2.

الدباغ، مصطفى مراد. 2003. **بلادنا فلسطين**. ج8. كفر قرع. دار الهدى.

الدجاني، امين .1993. **المدينتان التوأم رام الله والبيرة وقضائهما: دراسة شاملة لمدن وقرى اللواء**. ط1. رام الله.

السروجي، فتحي .2008. **هجرة العمالة الفلسطينية الى محافظة رام الله والبيرة الاسباب والاثار الاقتصادية**. القدس، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).

سليمية، محمود .2006. **المستعمرات الاسرائيلية واثرها على التطور العمراني للتجمعات السكانية في محافظة الخليل**. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

السمان، احمد. 1982. تطور اوضاع الفقراء في الريف المصري. **مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية**، 3 (3).

شراب، محمد .1987. **معجم بلدان فلسطين**. دمشق: دار المأمون للتراث.

الشريف، عبد الرحمن .1988. النمو السكاني والعمراني لمدينة الرياض. **مجلة السعودية، 14(1).**

الشلبي، ياسر، المالكي، مجدي .2000. **الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.** القدس. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).

الشواورة، علي .2002. **العمران الريفي والحضري.** فلسطين: مكتبة دار الفكر.

الشواورة، علي سالم .2014. **المدن وتضخمها وسلبياتها وتخطيطها.** عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

الشيخي، نور الدين .1994. التوافد السكاني والنمو الحضري بمدينة تطوان. **مجلة كلية الاداب بتطوان، المغرب، 8(17).**

صلاح، علاء .2006. **خصائص التحضر وعلاقته بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي" دراسة تحليلية لمدينة نابلس**". رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

طعم الله، خميس.1982. التطور الديموغرافي في الوطن العربي. **مجلة الشؤون العربية، (11).**

طه، رانية .2010. **التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان حالة دراسية: البلدة القديمة نابلس.** رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

الطيب، هاشمي .2014. اثر سياسة التنمية الريفية على التعليم في المناطق الريفية (حالة دراسية الجزائر). **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (48).**

عبد الرسول، رجاء .1989. **التغيرات الهيكلية في الريف المصري واثارها على العمالة الزراعية.** المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة.

علان، ربحية .2007. **موسم الهجرة الى الشمال.** رام الله: ركن الثقافة والادب.

علاونة، رياض .2004. **انماط استخدام الارض واتجاهات النمو العمراني والتركيب الداخلي في بعض قرى محافظة نابلس.** رسالة ماجستير. جامعة النجاح. نابلس. فلسطين.

العمري، محمد .2004. التلوث المائي. **مجلة التربية.** 33(49).

عياد، نبيل . 2012. **دليل سلواد.** سلواد. رام الله. فلسطين.

عياصرة، ثائر .2013. تقييم اتجاهات النمو العمراني لمدينة جرش باستخدام مصفوفة تحقيق الاهداف. **المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية.** 6(2).

غنيم، السيد رشاد.2008. **دراسات في علم الاجتماع الريفي.** الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

فارس, عوني .2008. **الطريق الى الازهر قصة دراسة الشيخ فتح الله في الازهر.**

فارس, عوني. 2008. **الطريق الى حيفا: سلواديات يروين رحلتهن الى حيفا 1928-1948.**

فارس، عوني .2008. الهجرة الى الصحراء قصة هجرة اهل سلواد الى الكويت. **مجلة التراث والمجتمع،** (48). البيرة. فلسطين.

الفاضلي، محمد علي.1994. **جغرافية الريف والحضر.** الاسكندرية: منشأة المعارف.

الكردي، محمود .1977. **النمو الحضري: دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر**. القاهرة: دار المعارف.

المالكي، مجدي، الشلبي، خميس .1993. **التحولات الاجتماعية والاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية: كفر مالك والمزرعة الشرقية وخربثا المصباح.** القدس: مركز العمل التنموي معا.

مجلس قروي بتين .2015. ارشفة المجلس. بيتين. رام الله. فلسطين.

مجلس قروي دير جرير .2015. ارشفة المجلس. دير جرير. رام الله. فلسطين.

محمد، فؤاد .2004. النمو الحضري المعاصر في العراق. **مجلة البحوث الجغرافية.** (5).

محمد، محمد .2000. **الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة للقرية الريفية الصحراوية.** مصر: المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر.

معهد الابحاث التطبيقية– القدس " اريج".2012. **دليل قرية سلواد.** بيت لحم. فلسطين.

معهد الابحاث التطبيقية– القدس" اريج" .2012. **دليل بلدة سلواد.** بيت لحم. فلسطين.

معهد الابحاث التطبيقية– القدس" اريج" .2012. **دليل قرية بتين.** بيت لحم. فلسطين.

معهد الابحاث التطبيقية– القدس" اريج" .2012. **دليل قرية دير جرير**. بيت لحم. فلسطين.

معهد الابحاث التطبيقية– القدس"اريج" .2012. **دليل قرية المزرعة الشرقية** . بيت لحم. فلسطين.

نافع، احمد .1998. النمو العمراني لمدينتي المنصورة وطلخا كمنوذج للمدن التؤامية في مصر. **مجلة كلية الاداب**. (23).

نور، عثمان .1986. النمو الحضري المتسارع بمدينة الخرطوم الكبرى. نشأته، ومكوناته، ودوافعه. **المجلة العربية للعلوم الانسانية**. 6 (24).

الهيتي، مازن .2013. **جغرافية الريف**. عمان: دار الصفاء.

وزارة الحكم المحلي .2014. **قسم نظم المعلومات الجغرافية**. رام الله، فلسطين.

وليد، ربيع .1987. **دراسات في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني: قرية ترمسعيا**. البيرة: جمعية انعاش الاسرة.

الياسيني، دينا .2006. **وتبقى بلدية المزرعة الشرقية تتطور وتزدهر**. رام الله. جريدة الحياة. يوم السبت، 13-5-2006.

يحيى، خيرية .2001. **انعكاس الحالة المادية والاجتماعية على الاحياء السكنية في مدينة نابلس**. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

يحيى، عادل .2010. **قصة المخيمات الفلسطيني "بيرزيت, عين عريك, سلواد "تاريخ شفوي"**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي.

Abu sada, Jumana .2009. **Managing urban growth by using a GIS – based multi criteria analysis: a case study from Ramallah – Al Bireh governorate, Palestine.**

Asfour, Hamdi. 2009. "**The Impact OfIsraell Settlements On The Urban Development Of The Old City Of Al Khalil (HEBRON)**". Master Thesis, Birzeit University, Birzeit, Palestine.

Dorosh, Paul, Schmidt, Emily .2010. **The Rural Urban Transformation In Ethiopia.** International Food Policy Research Institute – Ethiopia Strategy Support Program 2, Ethiopia.

El-Atrash, Ahmad .2009. **Promoting sustainable urban growth strategies to curb sprawl in the urban area of Bethlehem governorate.**

Lutfiyya ,Abdulla .1961. **Baytin, A Jordanian Village; A study of Social Institution and Social Change in a Folk Society**; Michnigan State University Michigan.

المقابلات:

ابو الحجية، توفيق .2015. رئيس مجلس بيتين– بيتين، مقابلة في شهر تشرين الاول 2015، بيتين، رام الله، فلسطين.

حامد، عمر.2015. احد سكان بلدة سلواد، مقابلة في شهر ايلول 2015، سلواد، رام الله، فلسطين.

سامر، سعاد.2015. احدى سكان قرية دير جرير، مقابلة في شهر ايلول 2015، قرية دير جرير، رام الله، فلسطين.

شوخة، كمال.2015. مساح بلدية سلواد– سلواد، مقابلة في شهر ايلول 2015، سلواد، رام الله، فلسطين.

الطويل، سمير .2016. سكرتير بلدية سلواد– سلواد ، مقابلة في شهر اوكتوبر 2016، سلواد، رام الله، فلسطين.

عبد الفتاح، نهى .2015. احد سكان سلواد–سلواد، مقابلة في شهر تشرين الاول 2015، سلواد، فلسطين.

عمر، خلود .2015. احد سكان بلدة بيتين– بتين، مقابلة في شهر ايلول 2015، بيتين، رام الله، فلسطين.

فالح، ناصر .2015. رئيس مجلس دير جرير–دير جرير، مقابلة في شهر تشرين الاول 2015، دير جرير، فلسطين.

فتحي، كامل .2015. رئيس بلدية المزرعة الشرقية– المزرعة الشرقية، مقابلة في شهر ايلول 2015، المزرعة الشرقية، فلسطين.

منصور، عزت .2016. احد سكان قرية دير جرير– دير جرير ، مقابلة في شهر اكتوبر 2016، دير جرير، رام الله، فلسطين.

الحجازي، سائد .2016. شوفير تكسي– سلواد ، مقابلة في شهر نوفمبر 2016، رام الله، فلسطين.

الحاج، عامر.2016. شوفير تكسي– بيتين، مقابلة في شهر نوفمبر 2016، رام الله، فلسطين.

النعسان، تامر .2016. شوفير تكسي–سلواد، مقابلة في شهر نوفمبر 2016، رام الله، فلسطين.

الملحقات

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

يقوم الباحث بإجراء بحث ميداني من خلال الاستمارة الموجودة أدناه بهدف التعرف على انعكاس الحالة المادية على الاحياء السكنية في القرى الشمالية الشرقية، وذلك للاستفادة من هذه المعلومات لاجراء بحث بعنوان" النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله: سلواد، المزرعة الشرقية، بيتين، دير جرير كحالة دراسية". لذا نرجو منكم تعبئة هذه الاستمارة بكل موضوعية، علما بأن ما يتم الحصول عليه من بيانات هو لغاية البحث العلمي وسيتم التعامل معه بسرية تامة.

شكراً لتعاونكم

معلومات عامة:

يرجى وضع اشارة(X)عند الاجابة المناسبة:

التجمع السكني: ☐ سلواد ☐ المزرعة الشرقية ☐ دير جرير ☐ بيتين

مكان الاقامة: ☐الحارة القديمة ☐لحارة الحديثة ☐وسط القرية

مستوى الدخل: ☐(اقل من1000 شيقل) ☐ (من 1000-3000شيقل) ☐ (3000- 4000 شيقل) ☐(اكثر من 4000).

متوسط المصروف الشهري للاسرة بالشيقل:.....

هل تتلقى الاسرة دعم مادي: ☐ نعم ☐لا

مصدر الدعم ان وجد: ☐التحويلات المالية من الخارج ☐التقاعد ☐الابناء العاملين ☐ الوكالة او الشؤون.

الخصائص العامة للمسكن:

المادة المستخدمة في بناء واجهة المنزل: ☐ اسمنت ☐ حجر ☐طوب ☐ حجر+طين

امتلاك حديقة منزلية: ☐ نعم ☐ لا

اذا كان هناك حديقة ما مساحتها:.....

هل استخدمت الكرميد كمظهر جمالي: ☐ نعم ☐ لا

هل تم الاستعانة بمهندس معماري اثناء البناء: ☐ نعم ☐ لا ☐ لا اعرف

تم الاستعانة بمهندس ديكور: ☐ نعم ☐لا ☐ لا اعرف

ملكية المنزل: ☐ مُلك ☐ إيجار

نمط العمران: ☐فيلا ☐ دار ☐شقة ☐خيمة ☐ براكية

مساحة المسكن:☐ 100م^2 فأكثر ☐ 100-200م^2 ☐ 200 م^2 فأكثر

المسكن الذي تيقم/ن فيه: ☐ منفصل ☐ ملاصق مع منزل اخر من جهة او أكثر

الصرف الصحي في المنزل: ☐ شبكة مجاري عامة ☐ حفر امتصاصية ☐ لا يوجد

توفر الكهرباء في المنزل: ☐ شبكة عامة ☐ ماتور خاص ☐ الاثنان ☐ غير ذلك

مصادر المياه الواصلة للمسكن: ☐ شبكة المياه العامة ☐ ابار تجميع المياه ☐ ينابيع ☐ صهاريج (تنكات) ☐ اخرى

معلومات عن الحي السكني

وجود ارصفة على جوانب الحي: ☐ يوجد ☐ لا يوجد

توفر المساحات الخضراء بين المساكن : ☐ يوجد ☐ لا يوجد

الشوارع داخل الحي: ☐ واسعة ☐ ضيقة ☐ متوسطة

وصول خدمات النظافة للحي: ☐ حاويات القمامة ☐ لا يوجد

حالة الشوارع في الحي: ☐ معبدة ونظيفة ☐ غير معبدة

توفر المياه في الحي: ☐ بشكل دائم ☐ بشكل متقطع ☐ غير متوفرة

توفر المواصلات العامة في الحي الذي تقيم فيه: ☐ بشكل دائم ☐ فترات محددة ☐ لا يوجد

هل تشعر بأن القرية التي تقيم بها تشبه المدن المتحضرة:

☐ نعم ☐ لا

اذا كانت اجابتك نعم هل تشعر بذلك بسبب:

☐ توفر الخدمات ☐ الوضع الاقتصادي المتطور ☐ توفر الانماط العمرانية الحديثة المحاكية للانماط العمرانية الموجودة في المدن ☐ توفر المهن ☐ غير ذلك

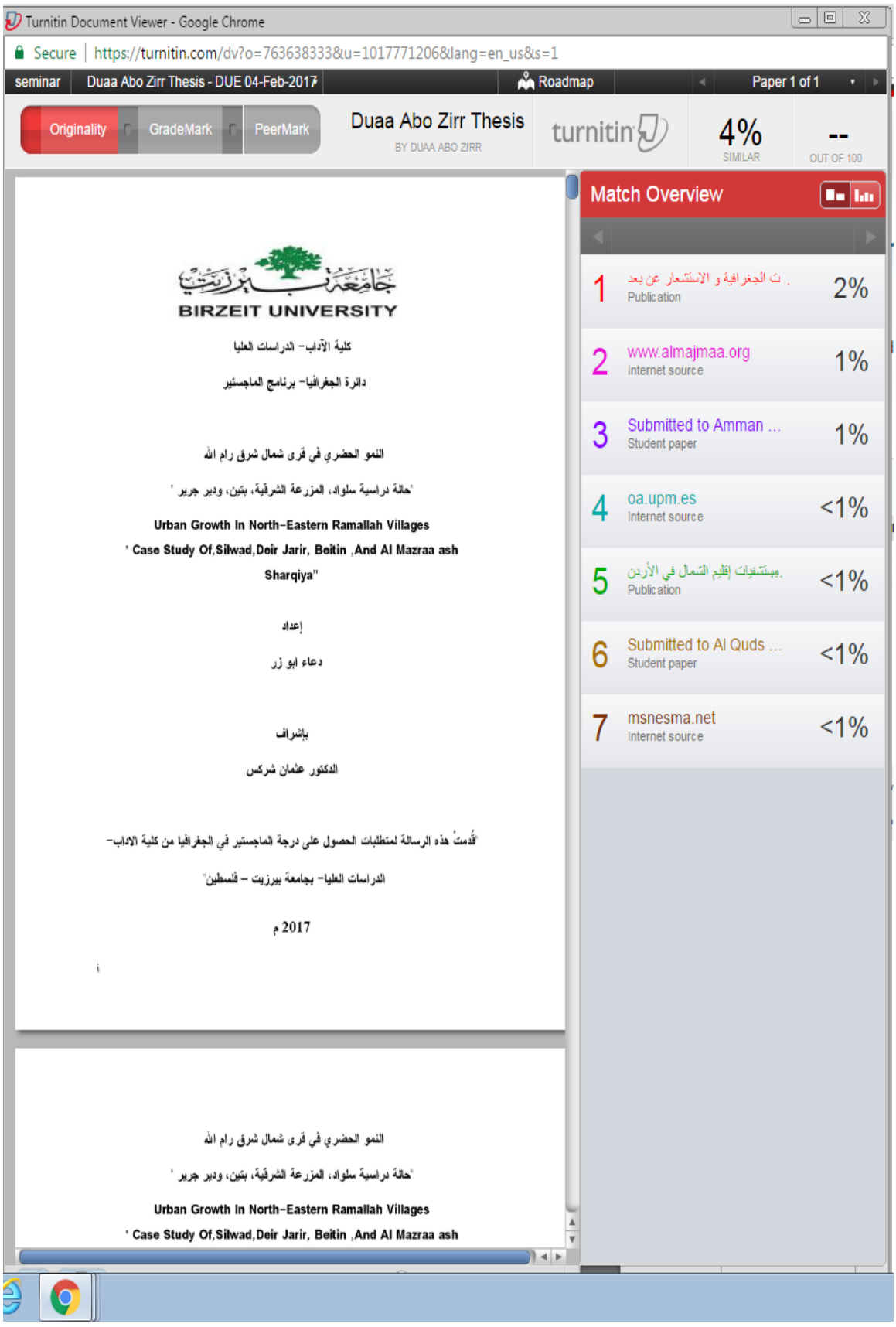
Turnitin Document Viewer - Google Chrome
Secure https://turnitin.com/dv?o=763638333&u=1017771206&lang=en_us&s=1
seminar
Duaa Abo Zirr Thesis - DUE 04-Feb-2017
Roadmap
Paper 1 of 1
Originality
GradeMark
PeerMark
Duaa Abo Zirr Thesis
BY DUAA ABO ZIRR
turnitin
4%
SIMILAR
--
OUT OF 100
BIRZEIT UNIVERSITY
كلية الآداب- الدراسات العليا
دائرة الجغرافيا- برنامج الماجستير
النمو الحضري في قرى شمال شرق رام الله
"حالة دراسية سلواد، المزرعة الشرقية، بتين، ودير جرير "
Urban Growth In North-Eastern Ramallah Villages
" Case Study Of,Silwad,Deir Jarir, Beitin ,And Al Mazraa ash Sharqiya"
إعداد
دعاء ابو زر
بإشراف
الدكتور عثمان شركس
قُدمتْ هذه الرسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الاداب-
الدراسات العليا- بجامعة بيرزيت – فلسطين"
2017 م
ا
Match Overview
1 ت الجغرافية و الاستشعار عن بعد . 2%
Publication
2 www.almajmaa.org 1%
Internet source
3 Submitted to Amman ... 1%
Student paper
4 oa.upm.es <1%
Internet source
5 مستشفيات إقليم الشمال في الأردن. <1%
Publication
6 Submitted to Al Quds ... <1%
Student paper
7 msnesma.net <1%
Internet source